مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

هجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا

د/ محمد أحمد علي حسانين

أولاً: المُقدمة

إذا كانت الهجرة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، فإنها تُعد ظاهرة جُغرافية أصيلة؛ لأن عملياتها المختلفة تتم عبر نطاق جُغرافي يُمكن تحديده تحديداً دقيقاً ، ويترتب عليها تبادل للسُكان بين مكانين، أو بين مكانٍ وعدة أماكن أُخرى ؛ كما أنها تخلق شبكة من العلاقات المكانية المعقدة؛ ويسلك المُهاجرون مساراً جُغرافياً مُحدداً أو عدة مسارات . وقد أصبحت ظاهرة عالمية، تتأثر بها مُعظم دُول العالم، سواء كانت هجرة شرعية أو هجرة غير شرعية . وقد زاد تركيز الأبحاث والدراسات حول الهجرة الدولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م؛ إذ تم الربط بين هجرة العرب عامة والمسلمين منهم خاصة والأحداث المشابهة ، مما جعل الدُول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تُغير من سياسات استقبال المُهاجرين العرب ، وتُضيف المزيد من القُيود علي هجرتهم الشرعية، وتعمل علي منع الهجرة غير الشرعية . وقد شهد العالم تحولات اقتصادية كبيرة خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين – كنتاجٍ للرأسمالية وعولمة الاقتصاد (*Globalization of the Economy*) وانتشار الشركات العابرة للقوميات (*Transnational Corporations*) – أثرت بشكلٍ مُباشرٍ علي حركة الهجرة الدولية وأنماطها وأساليبها ، وعلي خصائص المُهاجرين. فقد تسببت هذه التحولات الاقتصادية في تزايد الفجوة بين الدُول الغنية والدُول الفقيرة، وبالتالي أدت إلي تحولات ديموغرافية، حيث تزايدت الرغبة لدي سُكان الدُول الفقيرة في الهجرة إلي الدُول الغنية سواء الهجرة الشرعية أو الهجرة غير الشرعية، مُستخدمين في ذلك كُل الوسائل والأساليب التي تُمكنهم من الوصول إلي تلك الدُول، حتى لو وصل الأمر إلي التضحية بحياتهم في سبيل ذلك، هُروباً من مشاكل البطالة والفقر والمرض والتضخم والأُمية.

ويكفي لإدراك مدي تغير منظومة الاقتصاد العالمي ، الإشارة إلي أن دخل الشركات العشر الكُبرى العابرة للقوميات، تَفوق علي دخل الدُول المائة الأفقر في العالم عام ٢٠٠٣م[١]. ويؤكد الإحصائيات الحديثة علي تزايد الفجوة بين الدُول الغنية والفقيرة في السنوات الأخيرة، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مُعظم الدُول الأُوروبية

(١) ورويك مواري (٢٠١٣)، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: سعيد منتاق، عالم المعرفة، العدد ٣٩٧، الكويت، ص ١٥٣.

وذُول أمريكا الشمالية وأستراليا عام ٢٠٠٧م (٣٠ ألف دولار فأكثر)، في حين لم يتعد ٣ آلاف دولار في مُعظم الذُ ول الأفريقية والآسيوية ، وتُعد الذُ ول الأفريقية من أ فقر ذُول العالم، حيث لا تُوجد دولة واحدة منها ضمن قائمة الذُ ول الرئيسة من حيث إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٠م[١]. وتُؤكد تقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولي في العقدين الأخيرين، ارتفا ع نسبة السُكان تحت خط الفقر في مُع ظم الذُ ول الأفريقية، إذ شكلت نسبتهم أكثر من نِصف جُملة السُكان في بعض الذُ ول[٢]. وقد أدى ذلك كُله، إلي إقدام سُكان ذُ ول العالم الثالث عامة، والذُول الأفريقية خاصة، علي الهجرة غير الشرعية رغم مخاطرها.

وتُعد الهجرة غ ير الشرعية قضية مُهمة في كُل من ذُول الاستقبال وذُ ول العُبور، خاصة ما إذا كان عُبور الحُدود أمراً سهلاً ومُيسراً من خلال الحُدود التي تُمَكِّن السُكان من العُبور . ففي أفريقيا – علي سبيل المثال – حولت السياسات الأُور وبية الخاصة بالهجرة الوافدة، الكثير من ذُ ول الهجرة النازحة سابقاً ، إلي ذُ ول عُبور أو ذُ ول مقصد . ويشمل هذا النوع من الهجرة: الإيذاء البدني، وانتهاكات حُ قوق الإنسان، والخوف من الغُ رباء، والرحلات البرية والبحرية المحفوفة بالمخاطر . وقد لقى العديد من المُهاجرين حتفهم، عندما كانوا يعبرون البحر المتوسط قادمين من شمال أفريقيا، وعندما كانوا يعبرون خليج عدن قادمين من شرق أفريقيا [٣]. وإن كانت الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية وموجودة في كثيرٍ من ذُ ول العالم، خاصة من ذُ ول العالم الثالث إلي الذُ ول المتقدمة، إلا أن الهجرة غير الشرعية إلي الذُ ول الأُوروبية خاصة إلي ذُ ول الجنوب الأُور وبي، أصبحت تحظى باهتمامٍ كبيرٍ في السنوات القليلة الماضية؛ نظراً لما قد ينجم عنها من توترٍ في العلاقات السياسية بين الذُ ول، وما يرتبط بها من ظواهر سلبية مثل الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية وتجارة المخدرات والدعارة والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال. وتُعاني مصر منذ فترة من هذه الظاهرة وآثارها السلبية، ولكنها تفاقمت مُنذ العقد الأخير من القرن العشرين، بعد أن ز اد حجم تياراتها المتجهة إلي أور وبا، وما ترتب علي ذلك من زيادة حوادث غرق القوارب التي تنقل المُهاجرين، أو القبض عليهم وترحيلهم.

---

(١) Stutz, F.P and Warf, B (٢٠١٢), "The World Economy: Geography, Business, Development", ٦th, Pearson, New Jersey, pp. ٧-٨.

(٢) The World Bank (Various Years), World Development Report, Washington.

(٣) United Nations (٢٠١٢), International Migration from a Regional and Interregional Perspective, Project Document, New York, p.١٥.

أ- المُشكلة:

هناك بعض التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية التي أثرت في النسق القيمي للمصريين خلال العُقود القليلة الماضية، وأدت إلي تغييرٍ في بعض عاداتهم . فأصبحوا يتقبلون فكرة الهجرة إلي الخارج، وأقبلوا عليها بشكلٍ واضحٍ مُنذ سبعينيات القرن العشرين، بعد أن كانوا رافضين لها. وهناك تحولات اقتصادية واجتماعية أُخري، حدثت ولكن بصورة أشد سوءاً مع مطلع التسعينيات، جعلت المصريين لا يُقبلون علي الهجرة إلي الخارج فقط، بل يُخاطرون بحياتهم في سبيل الحُصول علي فرصة عمل بالخارج خاصة في أوروبا، الأمر الذي أدى إلي غرق الآلاف منهم في البحر المتوسط وترحيل أو اعتقال من يتم القبض عليه، هذ ا بالإضافة إلي احتمالية استغلالهم في أُمورٍ سلبية عديدة، مثل تجارة المخدرات والدعارة وغيرها. لذلك، أصبحت هجرة المصريين غير الشرعية إلي أوروبا ، تُمثل مُشكلة ضخمة وقضية كبيرة لمصر، نظراً لما يترتب عليها من نتائجٍ سلبية علي الفرد والمجتمع داخلياً وخارجياً . وتقوم الدراسة بتحليل هذه الظاهر ة من منظورٍ جُغرافي وديموغرافي واقتصادي ، من أجل الوق وف علي نشأتها وتطورها التاريخي ، والمسارات التي يسلكها المُهاجرون للهروب من المنافذ المصرية واجتياز حدُود دُول العُبور ودُخول دولة المقصد.

ب- المفهوم:

تعددت مفاهيم الهجرة غير ا لشرعية، وتنوعت مُصطلح اتها العلمية، وشَكَّلَ ذلك الأمر صُعوبة في قياسها ودراستها. فمن حيث التعريف، فتُعَرّفُها الأُمم المتحدة بأنها "الدُخول غير المقنن لفردٍ من دولة إلي دولة أُخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدُخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعُبور حُدود الدولة "[1]. ويُقصد بها - كذلك - الهجرة التي تخالف القوانين التي تحكم الوفود إلي دولة مُعينة أو النزوح منها[2]، من حيث طريقة السفر إلي الدولة وحق البقاء علي أراضيها وحق العمل بها. وقد كان يُطلق علي هذا النوع من الهجرات في البداية، الهجرة غير الموثقة (*Undocumented Migration*)، ثم أصبح يُطلق عليه الهجرة غير القانونية

(1) نجوي حافظ (٢٠١٠)، "مقدمة البحث"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ص هـ.

(2) كريستوفر ويلسون (٢٠٠٧)، معجم علم السكان، ترجمة: مصطفي خلف عبد الجواد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ١٧٦.

(*Illegal Migration*)، ثم ارتبط بالأمن البشر ي، فأصبح يُوجد مقروناً ب مُصطلح (*Migration and Human Security*)، ثم ارتبط بعد ذلك – إلي حدٍ كبيرٍ – بمفهوم تجارة البشر (*Human Trafficking*) وبالجريمة العابرة للقوميات (*Transnational Organized Crime*)[١].

وعلي الرغم من أن البعض يري أن مُصطلح الهجرة غير الشرعية (*Illegal Migration*) يُساوي الـمُهاجر ين بالمجرمين ويُهدر حُقوقهم الأساسية، فلا تكاد تخلو مُصطلحات الهجرة غير الشرعية – مثل "السرية" و"غير الشرعية" – من الدلالات والمعاني التي تستحضر صور الجريمة والفوضي، وتخلق إدراكاً سلبياً تجاه الوافدين [٢]، إلا أن الدراسة الحالية فَضَّلت استعمال مُصطلح الهجرة غير الشرعية لوصف دُخول الأشخاص إلي دولة أُخري وعُبور حُدودها بالطُرق والأساليب غير القانونية؛ أو إقامتهم أو عملهم بها دون الحُصول علي الوثائق اللازمة. ويرجع ذلك التفضيل إلي عدة أُمور، هي : الأمر الأول– أن هذا الـمُصطلح يصف الطريقة والأسلوب الذي اتبعه الـمُهاجر لدُخول دولة المقصد أو العمل أو الإقامة بها، حيث يلجأ الـمُهاجر – في الغالب – إلي طرقٍ وأساليبٍ غير قانونية لكي يتمكن من الهجرة إلي الخارج، فعلي سبيل المثال، يلجأ ال مُهاجر المصري إلي التزوير أو الزواج المؤقت أو الشكلي أو إلي المُ هربين، وبالتالي لا يُعد الـمُصطلح وصفاً للمُهاجر نفسه، وإنما وصفاً لأُسلوب الهجرة وطريقتها.

أما بالنسبة للأمر الثاني، فيتمثل في أن الـمُصطلح يصف الوضع أو الحالة القانونية للمُهاجر بدولة الوصول من حيث الإقامة أو العمل، فإذا كان غير مستوفياً لمتطلبات العمل أو الإقامة، أصبح عمله غير قانوني أو أصبحت إقامته غير قانونية ، وعليه أن يرح ل أو يسعي إلي تسوية وضعه القانوني. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن ، أن مؤتمر مُنظمة العمل الدولية عام ١٩٧٥ قد حدد ذلك الأمر، إذ مَيَّزَت الاتفاقية رقم ١٤٣ المعتمدة من مُؤتمر مُنظمة العمل الدولية عام ١٩٧٥، سرية حركات الهجرة غير الشرعية، بأنها تحدث

---

(١) إيمان شريف (٢٠١٠)، "الإطار المنهجي للدراسة"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ص ٤١.

(٢) Darwish, S.N.A (٢٠٠٩), "the European Union's Immigration Policy Towards South Mediterranean: Evaluation and Assessment", Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo Univeristy, Cairo, p. ٢٣.

عندما يجد المُهاجرون أنفسهم – أثناء رحلتهم – عند وُصولهم أو خلال فترة إقامتهم وعملهم في ظُروف مُخالفة للاتفاقيات أو المواثيق الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية، أو مُخالفة للقوانين أو النُظم الوطنية[١]. ويُحدد هذا التعريف بدقة الحقيقة التي يتم إغفالها، وهي : تحدث عدم قانونية "*Illegality*" مُعظم الوافدين خلال المُرحلة الأخيرة من إقامتهم في الدولة، بعد دُخولهم بطريقة قانونية، لكنهم يقومون بخرق القانون بعدم الامتثال لنُظم الإقامة والعمل [٢]. أما الأمر الثالث، فيتمثل في أن هذا المُصطلح يُعد أكثر المُصطلحات شيوعاً واستخداماً من قِبَل الهيئ ات والمراكز البحثية في مصر، و تستخدمه مُنظمات دولية كُبري كالاتحاد الأوروبي[٣]، حيث يتم – داخل مُؤسسات الاتحاد الأوروبي – استعمال مُصطلح "الهجرة غير الشرعية " (*Illegal Migration*) بصفةٍ عامةٍ للإشارة إلي ا لدُخول غير الشرعي و /أو الإقامة غير الشرعية للمُهاجرين الدوليين من مواطني العالم الثالث[٤].

وهناك العديد من المُصطلحات التي تستخدمها الهيئات والمنظ مات الدولية والمراكز البحثية لوصف الهجرة غير الشرعية أو العمليات المرتبطة بها . وإن كانت تتفق جميعاً في أنها تُعبر عن عدم مشروعية هذه الهجرة، إ لا أنها تختلف في درجة تفضيل بعض المُصطلحات عن الأُخري، وكذلك في التحيز لاستعمالها . وتشمل هذه المُصطلحات، الهجرة غير النظامية (*Irregular Migration*) والمُهاجر ون غير النظاميين (*Irregular Migrants*)، فتُعرف المُنظمة الدولية للهجرة (*IOM*)، الدُخول غير النظامي (*Irregular Entry*) للأشخاص بأنه: عُبور الحُدود دون الامتثال للمُتطلبات اللازمة للدُخول الشرعي إلي دولة الوصول؛ وتُعرف الهجرة غير النظامية بأنها : الهجرة التي تتم خارج نطاق القواعد والإجراءات المُنظمة للحركة الدولية للأشخاص، أي تتم خارج القواعد والإجراءات التي حددتها الدُول، لإدارة التدفق المنظم للمُهاجرين إلي أقاليمها أو عبرها أو منها[٥].

---

(١) Tapinos, G (١٩٩٩), "Clandestine Immigration: Economic and Political Issues", In: "Trends in International Migration: Continuous Reporting System on Migration", OECD Publications, Paris, p. ٢٢٩.

(٢) Darwish, S.N.A., op.cit, p. ٢٣.

(٣) Koser, K (٢٠٠٥), "Irregular Migration, State Security and Human Security", A Paper Prepared for the Policy Analysis and Programme of Global Commission of International Migration (GCIM), Geneva, p. ٥.

(٤) Darwish, S.N.A., op.cit, p. ٢٤.

(٥) International Organization for Migration (IOM), Types of Irregular Migration, In: Irregular Migration, Section ٣.١٢, p. ٦.

ويُمثل مُصطلح الهجرة "غير النظامية " – عند التعمق في تحليله – إشكالية من ناحية المفهوم. ومع ذلك، يري البعض أن هذا المُصطلح مُفضل عن المُصطلحات الأكثر شيوعاً في هذا السياق – مثل الهجرة "غير الشرعية " أو "غير القانونية " (*Illegal Migration*). إذ يُمكن انتقاد مُصطلح الهجرة "غير الشرعية" من ثلاثة جوانب علي الأقل، الأول هو دلالاته علي الإجرام ، علي الرغم من أن مُعظم المُهاجرين غير النظاميين ليسوا مُجرمين. والجانب الثاني، هو أن وصف الأشخاص بغير الشرعيين "القانونيين"، يُعد إنكاراً لإنسانيتهم، إذ يُمكن بسُهولة نسيان أنهم بشر، يمتلكون الحقوق الأساسية ، بغض النظر عن وضعهم. أما الجانب الثالث – الذي يُثير قلقاً خاصاً لدي مكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين بالأُمم المُ تحدة (*UNHCR*) – هو احتمال أن يُؤدي وصف بعض الأشخاص بـ "غير الشرعيين " إلي جعل طالبي اللجوء أنفسهم في وضعٍ غير نظامي ، مما قد يُعرض طلبات اللجوء الأُخري الخاصة بهم للخطر. وبينما يُسلم البعض بالمشاكل المفاهيمية المُرتبطة بمُصطلح الهجرة "غير النظامية "، إلا أنه يُعد مُ فضلاً عندهم عن المُصطلحات الأكثر استعمالاً في هذا السياق . ويُرجعون تفضيلهم إلي أن اللجنة العالمية للهجرة الدولية (*GCIM*) أوصت – في تقريرها النهائي – بأنه يجب استعمال هذا المُصطلح كمُقابل للمُصطلحات الأُخري؛ كما أنه يُستخدم من قِبَل الكثير من المُ نظمات، كمجلس أوروبا (*the Council of Europe*) ومُنظمة العمل الدولية (*ILO*) والمُنظمة الدولية للهجرة (*IOM*) ومُنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (*OSCE*) ومكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين بالأُمم المتحدة (*UNHCR*)[١].

أضف إلي ذلك أن قرار الجمعية العامة للأُمم المتحدة رقم ٣٤٤٩ (*xxx*)، جاء مُؤيداً لاستعمال مُصطلح "الهجرة غير المُوثقة أو الهجرة غير النظامية"، إذ ينص القرار علي أنه بالأخذ في الاعتبار للحاجة المُلحة للغاية لتحديد مُ شكلة العُمال المُهاجرين، الذين دخلوا دولة أُخري بطريقة سرية للحُ صول علي عمل ، فإن الأُمم المُتحدة تدعو الأجهزة النشطة في مجال حُقوق الإنسان ، أن تستمر في تكريس اهتماماتها لهذه القضية؛ وتطلب من الأجهزة والمُنظمات المعنية بهجرة العمالة ، أن تستعمل في جميع الوثائق الرسمية مُصطلح "العُمال المُهاجرين هجرة غير مُوثقة أو غير نظامية " (*Non-documented or Irregular Migrant Workers*)، لتحديد أولئك العُمال الذين دخلوا دولة أُخري بطريقة غير شرعية أو

(١) Koser, K., op.cit, p. ٥.

دخلوها سرياً للحُصول علي عملٍ [١].كما تطرق القرار – كذلك – لقضية احترام حُقوق الإنسان مع المُهاجرين بالطرق غير الشرعية، التي سيتم عرضها لاحقاً.

وتشمل مُصطلح ات الهجرة غير الشرعية – كذلك – "الهجرة غير المُ وثقة " (*Undecumented Migration*) و"الهجرة غير المُصرح بها " أو "غير المسموح بها " "*Unauthorised Migration*". ويتجنب البعض استعمال المُصطلح الأول، بسبب ما يُسببه من التباسٍ، إذ يُستعمل أحياناً ليُشير إلي ال مُهاجر ين الذين لم يتم توثيقهم (أو تسجيلهم)، وأحياناً ليصف المُهاجرين الذين لا يحملون وثائق (جوازات السفر وغيرها). ولا ينطبق هذا الوضع علي كُل المُهاجرين غير النظاميين، فلا يُستعمل مُصطلح "غير المُوثق" – عادة – ليضمهم جميعاً . أما المُصطلح الثاني، فيؤخذ عليه أن كُل ال مُهاجر ين غير النظاميين ليسوا من غير المصرح لهم، لذلك يتم استعمال هذا المُصطلح أيضاً بطريقة غير صحيحة . وتضم قائمة ال مُصطلح ات أيضاً مُصطلح "الحركات الثانوية غير النظامية " (*Irregular Secondary Movements*)، الذي يُستعمل تحديداً في سياق طالبي اللجوء واللاجئين [٢]. كما تُعرف المُنظمة الدولية للهجرة، تهريب المُهاجر (*Migrant Smuggling*) بأنه : شكل من أشكال حركة ال مُهاجر ين، الذي يتم تسهيله باتفاقٍ مع المُهاجر ، وعادة ما يقوم المُهاجر بدفع مبلغ مالي مُ قابل خدمات عملية التهريب . ويكون التهريب استغلالياً وخطراً، ولكنه ليس قسرياً بمعني الاتجار .

وهناك مُصطلح أخر يرتبط بعم لية الهجرة غير الشرعية، هو الاتجار بالبشر (*Trafficking in Persons*) الذي ورد تعريفه في "بروتوكول منع وحظر ومُعاقبة الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال " المُكمل لـ "اتفاقية الأُمم المُ تحدة ضد الجريمة ال مُنظمة العابرة للحُدود الوطنية "، فيُقصد به : تجنيد الأشخ اص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استلامهم عن طريق التهديد أو باستعمال القوة أو أي وسيلة أُخري من وسائل الإجبار . ويرتبط الاتجار بالبشر غالباً بتجارة الجنس وانتهاك حُقوق الإنسان . ويشمل الاختطاف، والاحتيال، والخداع أو إساءة استعمال السُلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف شخص ما . كما يُعد إعطاء أو استلام مبالغ مالية أو مزايا لغرض الاستغلال للحُصول علي مُوافقة

---

(١) United Nations General Assembly (١٩٧٥), United Nations General Assembly Resolution ٣٤٤٩ (xxx), United Nations, New York, p. ٩٠.

(٢) Koser, K., op.cit, p. ٥.

شخص له سيطرة علي شخص أخر، صورة أخري من صُ ور تجارة البشر . وتتضمن تجارة البشر قضايا الهجرة والعمالة والنوع والجريمة(١).

جـ- الأنماط:

تضم الهجرة غير الشرع ية أنماطاً مُختلفة من التحركات والحالات المُ خالفة لقوانين الهجرة سواء في دولة عُبور المُهاجرين أو دولة وُصولهم. وطبقاً لتوصيف اللجنة العالمية للهجرة الدولية، يتم استخدام مُصطلح الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية بشكلٍ كبيرٍ لوصف ظاهرة مُتنوعة ، تتضمن الأشخا ص الذين دخلوا أو أقاموا في دولة ما، وليسوا من مواطنيها وخرقوا قوانين هذه الدول، وتشمل المُهاجرين الذين دخلوا أو أقاموا في دولة ما دون حُصولهم علي الترخيص اللازم؛ وأولئك الذين تم تهريبهم أو الاتجار بهم عبر الحُدود الدولية؛ بالإضافة إلي طالبي اللجوء غير النا جح الذين لا يلتزمون بنظام الترحيل ؛ والأفراد الذين يتحايلون علي ضوابط الهجرة الوافدة عن طريق نظام الزواج المُ زيف(٢). ويلخص الشكل (١) أنماط الهجرة غير الشرعية. ويُمكن تمييز ست مجموعات من اللاشرعية(٣):

١) المُهاجرون الذين دخلوا الدولة بطريقة قانونية ، وبتصريح إقامة قانوني، ولكنهم يعملون بطريقة غير قانونية، إما لأن الوظيفة غير مُ صرح بها أو لأن تصريح الإقامة لا يسمح بالعمل.

٢) المُهاجرون الذين دخلوا الدولة بطريقة قانونية ، ويُعيشون فيها بطريقة غير قانونية (إما لأن تصاريح العمل غير سليمة أو لأن مُدة صلاحيتها قد انتهت، أ و لأنهم لا يملكون تصاريح إقامة)، ويعملون بطريقة غير قانو نية. ومن المفترض أن ال مُهاجر الذي لا يمتلك تصريح إقامة لا يستطيع العمل بطريقة قانونية في ظل التشريعات المعمول بها.

٣) المجموعة السابقة نفسها، لكن بضم المُهاجرين غير النشيطين.

٤) المُهاجرون الذين دخلوا الدولة سرياً، وليس لديهم تصريح إقامة، ويعملون بطريقة غير قانونية.

٥) المجموعة السابقة نفسها، ولكن بضم المُهاجرين غير النشيطين.

---

(١) International Organization for Migration (IOM), op.cit, pp. ٦, ١٧.

(٢) Global Commission on International Migration (GCIM) (٢٠٠٥), "Migration in an Interconnected World: New Directions for Action", GCIM Report, p. ٣٢.

(٣) Tapinos, G., op.cit, p. ٢٣١.

٦) الهُاجرون الذين دخلوا الدولة سرياً، ويملكون تصاريح إقامة (علي سبيل المثال : بعد تقنين أوضاعهم، أو بتغير حالتهم بالزواج)، ويعملون بطريقة غير قانونية.

د- طُرق القياس والبيانات:

لقد حددت المُنظمة الدولية للهجرة (*International Organization for Migration*) ثلاث طُرق مُباشرة ومجموعة من الطُرق غير المباشرة لتقدير حجم الهجرة غير الشرعية[١]. وبالنسبة للطُرق المباشرة، فهي كما يلي:

١ -**مَلفات الهيئات الإدا رية الحُكومية** : تشمل البيانات الخاصة برفض تأشيرات الدُخول والعمل والإقامة، ورفض اللجوء . ويُمكن استخدام هذه البيانات كمصادر لحساب الهجرة غير الشرعية. كما يُمكن أن تكون البيانات الخاصة بتحقيقات الشرطة والاعتقالات ، أو التحقيقات الخاصة بالعمالة مُفيدة في هذا الشأن. وفي هذا السياق، يُعد تجميع البيانات بطريقة مُنظمة ومعيارية وإداراتها وحفظها، أُمور أساسية في رفع قُدرة إدارة حُدود البلاد . وقد اعتمدت الدراسة الحالية علي هذا المصدر المُ باشر، حيث تم الحُصول علي بيانات تخص أعداد المصريين ال مُرحلين من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية، وأعداد المفقودين والغرقي وحوادث الهجرة غير الشرعية والمُ تهمين في قضايا هجرة غير شرعية، من "إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير" بوزارة الداخلية، ومن واقع تحقيقات الشرطة مع هؤلاء الهُاجرين.

٢ -**المُسوحات خاصة الغرض** : تُعد المُسوحات التي تُجريها الدولة أحياناً لأغراض خاصة، مصدراً من مصادر دراسة الهجرة غير الشرعية . فعلي سبيل المثال، المُ سوحات الخاصة بالعمالة غير الشرعية بدُ ول الاستقبال، أو الخاصة بالأُسر المُ رسلة للمُهاجرين بدُ ول الإرسال. وبالرغم من ذلك، فإن هذه المُ سوحات تعتمد علي عينات صغيرة الحجم، وليس بالضرورة أن تكون مُمثلة . وقد تم الاستعانة بنتائج المسح الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام (٢٠٠٧/٢٠٠٦) علي المُهاجرين الذين تم ترحيلهم من الخارج بعد فشل الهجرة غير الشرعية (٤٠٦ شاب)، وينتمون إلي بعض قُري مُحافظة الدقهلية وقرية تطون بمُحافظة الفيوم. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن هناك ندرة في مُسوحات الهجرة غير الشرعية بمصر.

---

(١) International Organization for Migration (IOM) (٢٠١٠), World Migration Report ٢٠١٠, the Future of Migration: Building Capacities for Change, Geneva, pp. ٣١-٣٢.

٣ -**برامج تسوية أوضاع المُهاجرين** : تُعد البرامج الخاصة بتسوية أوضاع المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية، المصدر الثالث المُ باشر لحساب أعداد المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية. فقد كان يتم الإعلان – بشكلٍ دوريٍ – عن مثل هذه البرامج في بعض الدُول ذات الدُخول المُ رتفعة، من أجل السماح للمُواطنين الأجانب بالإقامة أو العمل . وهناك عدة قُيود علي هذه البرامج عند استخدامها كمؤشرٍ لأعداد المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية، منها: أنه لا يُوجد برنامج يُغطي كُل المُهاجرين هجرة غير شرعية، ويستهدف قطاعات وجنسيات أو مجموعات بشرية مُعينة، دخلت الدولة قبل الموعد النهائي المُ حدد؛ ومنها أيضاً أن هذه البرامج تتم علي فترات مُتباعدة، ولا يكون واضحاً في العادة، ما إذا كان عدد طالبي تسوية أوضاعه م يشمل أعضاء الأُسرة أم لا . هذا بالإضافة إلي بعض المُشكلات الإدارية الأُخرى التي تحدث – علي سبيل المثال – عندما يتقدم طالبوا تسوية أوضاعهم للجهات المحلية والوطنية في وقتٍ واحدٍ . وتُتباين أيضاً الحالات التي يُمكن ضمان نجاح تسوية أوضاع الطالبين فيها، حيث يتم – في بعض الحالات – تسوية أوضاعهم لمدة عام واحد فقط، ثم تتحول حالتهم بعد فترة إلي غير شرعية مرة أُخرى . وأخيراً، يتولد لدي المُهاجرين الجُدد رغبة في أن يحلوا محل المُهاجرين السابقين الذين تمت تسوية أوضاعهم، بمجرد أن تكتمل عملية تسوية أوضاع المُهاجرين القُدا مي. وقد تم الاستعانة ببعض بيانات برامج التسوية التي شملت مصريين في بعض دُول جنوب أوروبا خلال السنوات القليلة الماضية.

أما بالنسبة للطُرق غير المُ باشرة، فتهدف إلي تخمين حجم السُكان عن طريق مُقارنة التعدادات السُكانية والسجلات السُكانية المُ ختلفة، بما في ذلك بيانات المواليد والوفيات . وتحظي هذه الطُرق بميزة، هي عدم الاعتماد علي العد الفعلي للمُهاجرين هجرة غير شرعية . وتشمل الطُرق غير المُ باشرة، طريقة المُ تبقي، التي تستفيد من بيانات التعداد والمُهاجرين الوافدين؛ وتشمل أيضاً طريقة النسبة النوعية في دُول الإرسال، التي تُقارن عدد السُكان المُتوقع بالعدد الحالي، والعدد المرصود لتقدير الهجرة غير الشرعية . وتُوجد طريقة أُخري تعتمد علي مُسوحات العمالة. وتعتمد علي مُقارنة سجلات السُكان وبيانات تصاريح الإقامة، للكشف عن أولئك الأشخاص الذين يعملون بعد انتهاء تصاريح إقامتهم، وأولئك الأشخاص الذين لا يملكون تصاريح، أو أولئك الأشخاص الذين لديهم تصاريح لأغراض أُخرى غير العمل . ومع ذلك، فهناك بعض المشكلات المُ تعلقة باستنتاج حجم الهجرة غير الشرعية من تقديرات حجم

العمالة غير الشرعية، ويرجع ذلك – جُزئياً – إلي أن نسبة من المُهاجرين هجرة غير شرعية لا تعمل. واعتمدت الدراسة الحالية – كذلك – علي أُسلوب المُقابلات الشخصية مع المسئولين عن الهجرة غير الشرعية في مصر . فقد أجري الباحث مُقابلات مع (رئيس قسم المباحث الجنائية – مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية – وزارة الداخلية)، ومع (مُدير إدارة مُكا فحة جرائم التزييف والتزوير – الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية). وأفادت هذه المقابلات الباحث في دراسة أساليب الهجرة غير الشرعية ومساراتها، وساهمت في تحديد أهم القُري المُصدرة.

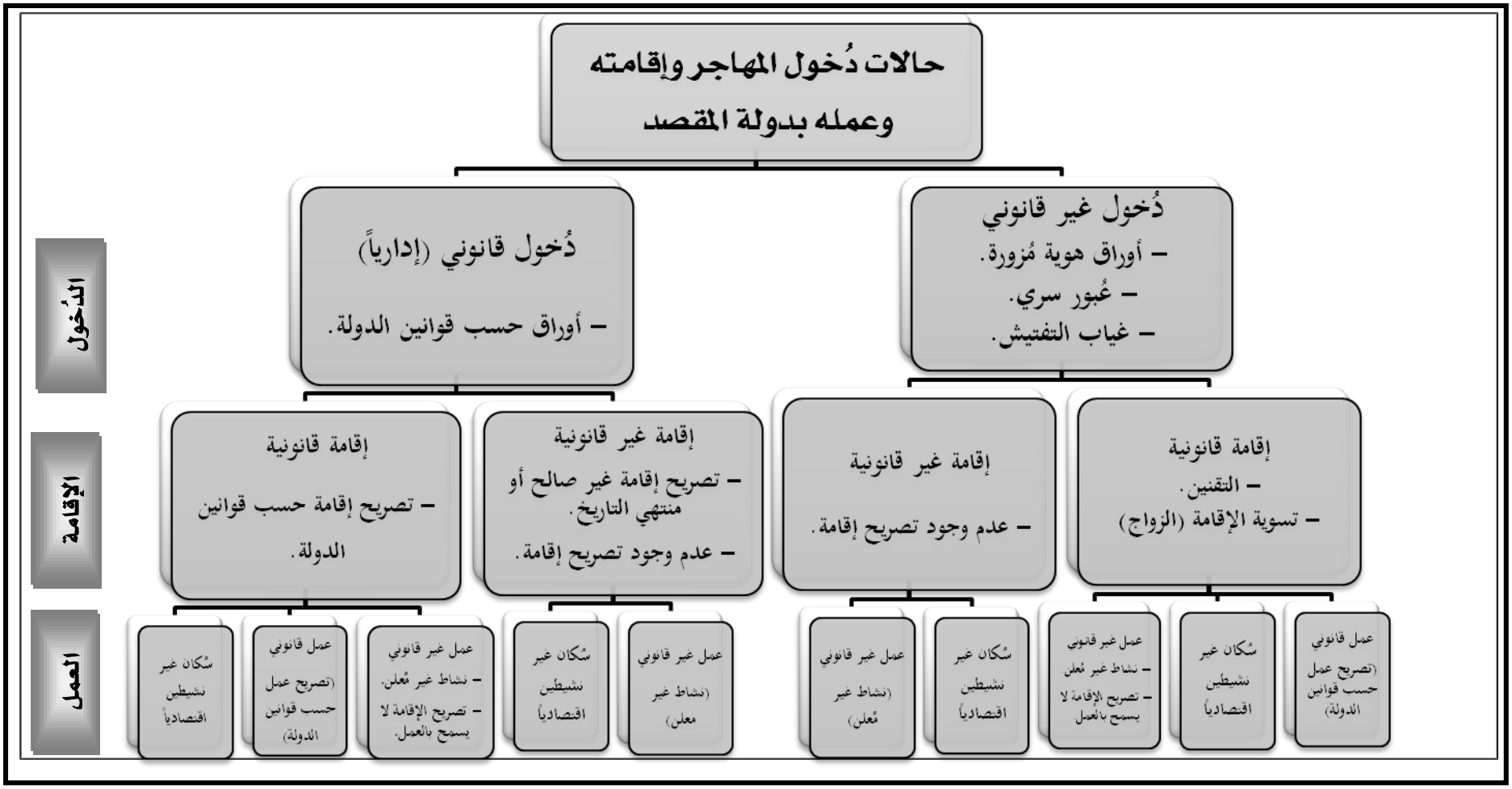

After– Tapinos, G (١٩٩٩), "Clandestine Immigration: Economic and Political Issues", In: "Trends in International Migration: Continuous Reporting System on Migration", OECD Publications, Paris, p. ٢٣٢.

شكل (١) أنماط الهجرة غير الشرعية.

ثانياً- مراحل القطور

تُعد هجرة المصريين إلي الخار ج سواء بالطُرق الشرعية أو غير الشرعية، من الظاهرات الحديثة نسبياً علي المُجتمع المصري . إذ تُؤكد أدبيات الهجرة في الكتابات العربية وغير العربية، أن مصر - عبر تاريخها الطويل - كانت أرضاً لاستقبال المُهاجرين، ولم تكن أرضاً لإرسالهم. فلم تكن منطقة هجرة خارجة، بل علي العكس، كانت بوجهٍ عامٍ منطقة هجرة داخلة . فبقدر ما كانت منبعاً للحضارة، كانت مصباً للبشر . ففي العُصور الوسطى - علي سبيل المثال - كان في مصر دائماً نواة من جاليات مُهمة في الخارج، خاصة من جنوة والبندقية وبيزا ومن الفرنسيين [١]، واستقبلت أرض مصر عام ١٨٨٠م الهجرة النوبية الوافدة من السودان [٢]. كما ارتفع حجم الهجرة الوافدة إلي مصر بعد افتتاح قناة السويس والتدخل الأجنبي، وما ترتب علي ذلك من زيادة أثر الامتيازات الممنوحة للأجانب، لذلك تُشير التعدادات السُكانية المصرية - من نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين - إلي وُجود جاليات أجنبية في مصر، و وصلت أعدادهم أقصاها في عام ١٩٢٧م، حيث بلغت (٢٢٥ ألف أجنبي)، ثم بدأت أعدادهم في التراجع بعد ذلك، نتيجة لإلغاء الامتيازات الأجنبية والتطورات السياسية والاقتصادية[٣].

وكان المصريون مشهورون بحبهم لأرضهم، وبأنهم لا يُوَطِّنون علي الهجرة إلي الخارج إلا للدراسة أو السفر، ودائماً ما يعودون ثانية، وهذا ما أكده "وندل كليلاند" (*Wendell Cleland*) في ثلاثينيات القرن العشرين [٤]. فقد كان من الصعب أن تجد الفلاح المصري يترك قريته وينتقل حتى داخل مصر إلى المناطق التي تمت تنميتها حديثاً آنذاك، فهو حريص

---

(١) جمال حمدان (١٩٨٤)، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان، الجزء الرابع : شخصية مصر الحضارية، دار الهلال، القاهرة، ص ص ١٣٠-١٣٢.

(٢) عثمان الحسن محمد نور (١٩٩٤)، هجرة الأيدي العاملة السودانية، في: "انتقال القوى العاملة في البلاد العربية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص ٤٣٠.

(٣) المجالس القومية المتخصصة (١٩٩١)، المتغيرات الاجتماعية في مصر، الدورة الثانية عشر، المجلد الخامس عشر، القاهرة، ص ٤٠٣.

(٤) Sell, R. R and Rochester, N. Y (١٩٨٨), "Egyptian International Labor Migration and Social Process: Toward Regional Integration", International Migration Review, Vol. ٢٢, No. ٣, p. ٨٩.

للغاية نحو المستقبل ويُفضل ما يعرفه عما يجهله [١]. وفي الواقع، لم يُظهر الفلاح المصري اهتماماً بالهجرة، غير أنه ليس من الصعب اكتشاف الأسباب وراء ذلك ، فهي: جهله الكبير بالأحوال خارج مصر، وافتقاره لرأس المال، وبالتالي افتقاره للاستقلالية[٢].

ولم يُقْبِل المصريون علي الهجرة إلي الخارج طواعية، بل كانت تُرغمهم الظروف عليها إرغاماً . فقد كانوا يُهاجرون هُروباً من ظُلم الحُكام، إما بسبب الضرائب الفادحة، كما حدثنا "المقريزي" عن هُروب الفلاحين المصريي ن إلى الشام بسبب الضرائب الفادحة ؛ وإما بسبب السُخرة والابتزاز ونزع الملكية، كما حدث أيام محمد علي، حين هاجر نحو ستة آلاف من الفلاحين إلي سوريا. كما كان المصريون يُهاجرون فراراً من القحط والأوبئة ، كما حدث عقب قحط ووباء ١٧٨٣م[٣]، أو يُهاجرون قسراً، كما حدث أيام سليم الأول، الذي أمر بنقل العديد من عُلماء مصر وصُنَّاعها إلي الأستانة، للمُساهمة في تعميرها ورُقيها [٤]، وكما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى علي يد الاستعمار، حين تم جمع نحو (١٢٥,٠٠٠ إلي ١,١٧٠,٠٠٠ من الفلاحين والعُمال) للعمل بالقُوة في خدمة جُيوش الاحتلال والحُلفاء في مسارح الحرب المُجاورة، خاصة في فـلسطين [٥]، وكما حدث ، حين قررت قوات الاحتلال تصدير بعض العُمال المصريين إلي الخارج، حيث تم ترحيل (٨٥٠٠ عامل) إلي العراق، و (١٠٥٠٠ عام ل) إلي فرنسا بين عامي ١٩١٥ و١٩١٦[٦]. أضف إلي ذ لك، أن المصريين كانوا يُهاجرون بغرض ا لدراسة، فقد أرسل محمد علي عام ١٨١٣ أول بعثة مصرية إلي إيطاليا لدراسة فُنون الطباعة، وتلتها بعثة أُخرى إلي فرنسا عام ١٨١٨ لدراسة العُلوم العسكرية والبحرية[٧].

---

(١) James, L (١٩٤٧), the Population Problem in Egypt, Economic Geography, Vol. ٢٣, No. ٢, p. ١٠٠.

(٢) Mountjoy, A. B (١٩٥٢), Egypt's Population Problem, the Royal geographical society, No. ١٨, p. ١٣٤.

(٣) جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٥، ١٣٦.

(٤) مجلس الشورى (١٩٨٧)، هجرة العمالة المصرية إلي الخارج، تقرير اللجنة الخاصة رقم ٧، القاهرة، ص ٩.

(٥) جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٦) مجلس الشورى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(٧) International Organization for Migration (٢٠١٠), "A Study on the Dynamics of the Egyptian Diaspora: Strengthening Development Linkages", p. ٢٣.

وشملت الهجرة الخارجية للمصريين في العصر الحديث، إرسال بعثات تعليمية من المدرسين إلي بعض الدُول العربية، كان أولها، البعثة التي تم إرسالها إلي السودان في عشرينيات القرن العشرين(١)، ثم تلتها بعثة أُخرى، اتجهت إلي البحرين في نهاية العشرينيات أيضاً(٢)، ثم إعارة بعض المُدرسين إلي العراق في الثلاثينيات استجابة لطلب الحُكومة العراقية آنذاك(٣)، ثم تلتها بعثة أُخرى إلي الكويت في الأربعينيات(٤). ومما تجدر الإشارة إليه في هذا هذا الصدد، أن هذه البعثات استمرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين سواء في صورة إعارات للمُدرسين أو تعاقدات، وأن الحُكومة المصرية كانت تتحمل تكاليف هذه البعثات التعليمية لمُساعدة الدُول العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين، ثم تحملت الدُول العربية بعد ذلك هذه التكاليف، خاصة مُنذ السبعينيات عقب ارتفاع عائدات البترول.

وعلي ذلك، يُمكن القول بأن المصريين كانوا لا يُقبلون طواعية علي الهجرة إلي الخارج حتى مُنتصف القرن العشرين؛ لأن هجرتهم اقتصرت علي الدراسة في أوروبا بأعدادٍ قليلةٍ، والتدريس في الدُول العربية وأحياناً الأفريقية. ولكن تطورت الظاهرة بشكلٍ ملحوظٍ بداية من خمسينيات القرن العشرين وحتى أوائل القرن الواحد والعشرين، حيث زاد إقبال المصريين علي الهجرة طواعية إلي الخارج سواء بالطُرق الشرعية أو غير الشرعية، وتطورت أعدادهم بصورة كبيرة. وقد واكبت الهجرة غير الشرعية للمصريين الهجرة الشرعية لهم، ولكنها نمت وتطورت بشكلٍ ملحوظٍ مُنذ أواخر القرن العشرين. لذلك، يُمكن تحديد أربع مراحل لتطور هذه الظاهرة على مدى الفترة المُمتدة من النصف الثاني من القرن العشرين وحتى مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. وقد تم التمييز بين كُل مُرحلة وأُخرى من خلال عدة ملامح، هي: تغير الظُروف الداخلية في مصر، وظُروف سُوق العمل، وسياسات الدولة تجاه الهجرة إلي الخارج؛ وتغير الظُروف الداخلية بالدُول الأوروبية، وظُروف سُوق العمل،

(١) Choucri, N (١٩٨٣), "Migration in the Middle East: Transformation, Policies, and Processes", Massachusetts Institute of Technology "MIT", Cairo University, pp. ٧-٨.

(٢) Seccombe, I. J and Lawless, R. I (١٩٨٦), "Foreign Workers Dependence in the Gulf and International Oil Companies: ١٩١٠-٥٠", International Migration Review, Vol. ٢٠, No. ٣, p. ٥٣٧.

(٣) سنية عبد الوهاب صالح (١٩٨٥)، مراحل تطور حركة الهجرة المصرية، دراسات سكانية، المجلد ١٢، العدد ٧٣، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، القاهرة، ص ٣.

(٤) أمل يوسف الصباح (١٩٧٨)، "الهجرة إلي الكويت من عام ١٩٥٧إلي ١٩٧٥: دراسة في جغرافية السكان"، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، الكويت، ص ٤١٩.

وسياسات تلك الدُول تجاه الهجرة الوافدة الشرعية وغير الشرعية؛ و تقديرات حجم الهجرة غير الشرعية من مصر أو مُؤشراتها في كُل مُرحلة؛ هذا إلي جانب درجة المُخاطرة التي يتعرض لها المُهاجرون بالطُرق غير الشرعية من مصر في كُل مُرحلة. ويُمكن تقسيم مُرحل تطور هجرة المصريين غير الشرعية من مصر – عن طريق هذه الملامح– إلي المراحل الآتية:

أ- مُرحلة النشأة (١٩٥٢- ١٩٧٣).

ب- مُرحلة النمو (١٩٧٣-١٩٩١).

ج- مُرحلة الزيادة والتضييق (١٩٩١-٢٠٠١).

د- مُرحلة المخاطرة والمجازفة (٢٠٠١-٢٠١٢).

أ- مُرحلة النشأة (١٩٥٢- ١٩٧٣).

بدأت هجرة المصريين إلي الخارج خلال هذه المُرحلة في النمو تدريجياً ، وواكبها نشأة الهجرة غير الشرعية، حيث قام عدد محدود من الذين هاجروا بغرض الدراسة أو السياحة أو العمل لفترة مُحددة بلدُول الأوروبية والأمريكية بالاستقرار بتلك الدُ ول، بعد تقنين أوضاعهم ، ثم طلبوا لاحقاً من مصر الحُصول على صفة المُهاجر الدائم. ويرجع تفضيلهم البقاء بالخارج وعدم العودة للوطن إلى التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حدثت في مصر خلال هذه الفترة من ناحية، و إلى ترحيب الدُ ول الأوروبية والأمريكية باستقبال المُهاجرين أصحاب الكفاءات العلمية من ناحية أُخري . وقد كانت أعداد المُهاجرين هجرة غير شرعية خلال هذه المُرحلة قليلة، حيث قدرت وزارة الداخلية عدد الذين حصلوا علي صفة المُهاجر الدائم خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٢) بـ ٢٢٦٧٥ مُهاجراً[١]. وهؤلاء المُهاجرين، هم أولئك الأشخاص الذين هاجروا في وقت سابق لتلك الفترة – غالباً في الخمسينيات والستينيات – بغرض الدراسة أو السياحة أو العمل المؤقت أو غير ذلك، وتمكنوا من الحُصول علي الإقامة في دُول المهجر، ثم طلبوا بعد ذلك الحُ صول علي صفة المُهاجر الدائم من مصر ، أي أن هجرتهم كانت في البداية شرعية، ثم تحولت إلي غير شرعية خلال الفترة التي أعقبت انتهاء غرض الهجرة (الدراسة، أو السياحة، أو غير ذلك)، وحتى تمكنوا من تسوية أوضاعهم القانونية، من خلال الحُصول علي إقامة أو عمل بشكلٍ قانوني.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٩)، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام ١٩٩٨، القاهرة، ص ٨.

ويُمكن تفسير انخفاض أعداد المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية خلال هذه المُرحلة، بعُزوف الغالبية العُظمى من أبناء الوطن عن الهجرة ورفضهم للفكرة من الأصل؛ لأن أعباء التحديث والنهضة الوطنية خلال الفترة (١٩٥٥-١٩٦٥)، كانت تقع علي عاتق الفئات العُمرية المُتوسطة، مما جعلهم يُفضلون عدم الهجرة إلي الخارج ، كما انتشرت في المُجتمع قيم التعليم والعمل والوطنية والانتماء . وقد ارتكزت قنوات الصُعود والترقي علي التعليم والهجرة من الريف إلي المُدن[١]. وقد ساعد ذلك كُله علي انخفاض حجم هجرة المصريين غير الشرعية خلال هذه المُرحلة وانحسارها في بعض الكفاءات العلمية التي امتنعت عن العودة.

أما بالنسبة لسياسة الدولة تجاه الهجرة إلي الخارج بصفةٍ عامةٍ خلال هذه المُرحلة، فقد اتسمت بالتشدد؛ نظراً للقيُود العديدة التي فرضتها علي الهجرة بالطُرق الشرعية، فاقتصرت الهجرة في بداية هذه المُرحلة علي ما تُرسلة الحُكومة من بعثات تعليمية أو أعداد محدودة من الفنيين كالمُهندسين والأطباء إلي بعض الدُول العربية والأفريقية [٢]. ومن هذه القيود – علي سبيل المثال – القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتكليف المُهندسين، الذي سلب حقهم في العمل والسفر إلي الخارج والاستقالة؛ والقرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتكليف الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة؛ والقرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ الخاص بتكليف المُعيدين بالجامعات والمعاهد العُليا[٣]. وقد أدت هذه السياسات المُتشددة إلي تفضيل بعض الكفاءات العلمية – المحدودة العدد – التي أنهت دراستها العُليا بالخارج أن تَبقى في البلاد الغربية خوفاً من فقدان حُريتها بعد العودة إلي الوطن في ظل النظام الاشتراكي الجديد آنذاك، كما تمكنت بعض الكفاءات الأُخرى التي عادت إلي مصر أن تُهاجر باستغلال بعض الثغرات القانونية، مثل مُرافقة الزوجات الأجنبيات خلال الأجازات الجامعية أو عن طريق السفر للحج أو للعمرة[٤]. كما مال الكثير من طُلاب الدراسات العُليا إلي البقاء بالخارج، نتيجة

---

(١) نيفين جمعة (٢٠١٠)، "الإطار النظري للدراسة"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ص ٥.

(٢) أحمد حسن إبراهيم (١٩٩٥)، "الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية: دراسة جغرافية"، رسائل جغرافية، العدد (١٨٥)، الكويت، ص ٦.

(٣) Dessouki, A. H (١٩٨٢), "the Shift in Egypt's Migration Policy: ١٩٥٢-١٩٧٨", Middle Eastern Studies, Vol. ١٨, No. ١, pp. ٦٠, ٦١.

(٤) سنية عبد الوهاب صالح، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

الظروف ا لاقتصادية السيئة في مصر بعد حرب عام ١٩٦٧. وكان ذلك هو بداية "تزيف العُقول" المصرية[١]. ويُضاف إلي ذلك، التعقيدات البيروقراطية التي كانت تُواجه راغبي الهجرة في الحُ صول علي جوازات السفر أو التأشيرات . هذا إلي جانب، الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر خلال هذه المُرحلة، خاصة بعد نكسة ١٩٦٧، ففي أعقابها بدأت أعداد قليلة من المصريين يُ هاجرون إلي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا وأوروبا[٢].

أما بالنسبة لأسواق العمل في الدُ ول الأوروبية ، فقد شهدت ارتفاعاً في مُعدلات الطلب على العمالة خلال خمسينيا ت وستينيات القرن العشرين، لبناء ما هدمته الحرب العالمية الثانية والصناعات الكثيفة العمالة . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا تعود إلى الفترة المُمتدة من ثلاثينيات إلي ستينيات القرن العشرين، حيث كانت في حاجة إلي الأيدي العاملة [٣]. وقد أفرزت الحربان العالم ية الأولى والثانية وضعاً جديداً في كُل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا، حيث فقدت تلك الدُول الكثير من قوتها البشرية، وأصبحت في حاجة ماسة للعمالة لتحقيق النمو المُتوقع، فقامت بجلب عمالة من دُول المغرب والجزائر وجنوب الصحراء [٤]. ومن الأُمور التي شجعت علي الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا خلال هذه ال مُرحلة، أن أوروبا لم تكن قد أصدرت قوانين تُجرم هذه الظاهرة[٥].

ومن ذلك، يتضح أن هذه المُرحلة شهدت نشأة الهجرة غير الشرعية للمصريين، وأنها اتسمت بانخفاض أعداد المُهاجرين، وبالسياسات المُتشددة من جانب مصر تجاه الهجرة إلي الخارج بصفةٍ عامةٍ، بينما كان سُوق العمل الأوروبي يُرحب باستقبال العمالة الوافدة، إذ لم

(١) Zohry, A and Harrell-Bond, B (٢٠٠٣), "Contemporary Egyptian Migration: An Overview of Voluntary and Forced Migration", Working Paper C٣, Development Research Centre on Migration, Globalisation & Poverty, University of Sussex, Brighton, p. ٢٦.

(٢) محمد صبحي عبدالحكيم (١٩٩٦)، سكان مصر، في : السيد السيد الحسيني (محرر): موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثالث: البيئة الجغرافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٥٧.

(٣) هشام بشير (٢٠١٠)، الهجرة العربية غير الشرعية إلي أوروبا، السياسة الدولية، المجلد ٤٥، العدد ١٧٩، القاهرة، ص ١٧٠.

(٤) طارق عبد الحميد الشهاوي (٢٠٠٩)، الهجرة غير الشرعية : رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص ٣٧.

(٥) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

تكن أوروبا قد أصدرت قوانين تُجرم الهجرة غير الشرعية . كما يُميز هذه المُرحلة – كذلك – أنه لم يكن للهجرة غير الشرعية من مصر صدى واضح؛ ن ظراً لانخفاض أعداد المُهاجرين، ولترحيب الدُول الأوروبية بهجرتهم آنذاك، خاصة أن أغلبهم كان من الكفاءات العلمية ، التي تم ابتعاثها للحُصول على الماجستير أو الدكتوراة من أوروبا أو أمريكا، ثم فضَّلت البقاء بالخارج وعدم العود ة. هذا إلي جانب أن جميع الهجرات كانت تتم بطرقٍ آمنةٍ، لا توجد بها مُجازفة أو مُخاطرة تُعرض حياة المُهاجرين للخطر.

ب ـ مُرحلة النمو (١٩٧٣-١٩٩١).

اتسمت هذه المُرحلة بنمو حجم الهجرة غير الشر عية، وتنوع اتجاهاته ا الجُغرافية ، والنمط المُؤقت بجانب النمط الدائم. وقد نتج ذلك من التغير في سياسة الدولة تجاه الهجرة إلي الخارج التي جاءت استجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعرضت لها مصر ودُول الاستقبال. فقد عانى الشعب المصري اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً طيلة الفترة التي أعقبت نكسة عام ١٩٦٧ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث انخفضت دُخول المواطنين بشكلٍ واضحٍ وساءت أحوالهم المعيشية، مما جعل الشباب المصري يقبل فكرة الهجرة والعمل بالخارج بالطُرق الشرعية أو غير الشرعية، وساعد في ذلك أن الدولة تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي عقب حرب ١٩٧٣.

وقد ترجمت الدولة تشجيعها للهجرة إلي الخارج في القرارات والقوانين التي أ صدرتها والاتفاقيات التي أبرمتها خلال هذه المُرحلة. فعلي سبيل المثال، تم تحديد مُدة تكليف الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة و المُمرضين بأربع سنوات طبقاً للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤، وتحديد تكليف المُ هندسين بست سنوات طبقاً للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦[١]. ثم صدر قانون "الهجرة ورعاية المصريين في الخارج " رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣، ونص علي حق كُل مصري في الهجرة الدائمة أو المؤقتة، وتضمن العديد من المواد المُشجعة للهجرة إلي الخارج. أضف إلي ذلك، قيام الدولة بإبرام عدة اتفاقيات مع بعض الدُ ول لتشغيل العمالة المصرية، كالتي أبرمتها مع قطر والسودان واليونان في أعوام ١٩٧٤ و١٩٧٧ و ١٩٨١ علي الترتيب[٢].

---

(١) Dessouki, A. H., op.cit., pp. ٦٢, ٦٣.

(٢) نادر فرجاني (١٩٨٧)، "رحل في أرض العرب : عن الهجرة للعمل في الوطن العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص ٢٧ و٢٨.

أما علي صعيد دُول الاستقبال، فقد زاد طلب الدُول العربية الخليجية علي العمالة العربية بصفة عامة وعلي العمالة المصرية بصفة خاصة، عقب الثورة النفطية التي حدثت عقب قيام الدُول العربية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ بحظر تصدير النفط للدُول الغربية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع أسعاره ارتفاعاً ملحوظاً، وقفزت عائداته في البلاد العربية الرئيسة في تصديره (الإمارات والسعودية والعراق وعمان والكويت وليبيا) من سبعة مليارات دولار عام ١٩٧٢ إلي مائتي مليار دولار تقريباً عام ١٩٨٠[١]. وقد أدى ذلك إلي انتعاش الدُول العربية الخليجية اقتصادياً، وتوفر رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، فتبنت تلك الدُول مجموعة من الخطط التنموية الطموحة، التي تطلبت كماً هائلاً من العمالة المدربة، الأمر الذي أدى إلي ارتفاع مُعدل الطلب علي العمالة العربية ومنها العمالة المصرية، خاصة وأن دُول الخليج كانت تُعاني من نقصٍ حادٍ في العمالة.

أما بالنسبة لحجم الهجرة غير الشرعية، فقد بدأ في النمو والزيادة تدريجياً. وإن كانت لا تُوجد تقديرات يُمكن الاعتماد عليها بشكلٍ كبيرٍ، إلا أن هناك مُؤشرات وردت في بعض الدراسات، تؤكد نمو الهجرة غير الشرعية المؤقتة عقب الانفتاح الاقتصادي. فعلي سبيل المثال، يُؤكد "بيركس وسنكلير" أن الهجرة غير الشرعية من مصر، شكلت (٥٤%) من جُملة هجرة العمالة إلي الدُول العربية في مُنتصف سبعينيات القرن العشرين[٢]. وذكرت دراسة أُخرى أُجريت في أواخر العقد نفسه، علي مائة رئيس أُسرة من الذين سبق لهم الهجرة إلي الخارج بقرية القبابات بمُحافظة الجيزة، أن (٧٤%) منهم قد هاجروا بالطُرق غير الشرعية إلي السعودية، تحت غطاء الحج أو العُمرة، ثم قاموا بالبحث عن عمل هناك[٣]. وقد اعتبر البعض أن السبعينيات هي بدايات الأزمة الخاصة بالهجرة غير الشرعية من مصر[٤]. ومما

---

(١) عبد الرحيم شلبي (١٩٨٨)، أثر الهجرة الخارجية علي العلاقات الدولية، في: "المؤتمر الإقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوة البشرية"، ٥-٧ ديسمبر ١٩٨٨، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع مُنظمة العمل الدولية، ص ١٧٦.

(٢) Birks, J. S and Sinclair, C. A (١٩٧٩), "Egypt: A Frustrated Labor Exporter?", the Middle East Journal, Vol. ٣٣, No. ٣, p. ٢٩٦.

(٣) Khafagi, F (١٩٨٣), "Socio-economic Impact of Emigration from a Giza Village", In: Richards, A and Martin, P. L (Editors), "Migration, Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt", The American University in Cairo Press, Cairo, p. ١٤٢.

(٤) عمرو محمد إبراهيم جاد (٢٠١١)، "أطر المعالجة الصحفية للهجرة غير الشرعية للشباب المصري وعلاقتها بتقييم الجمهور لسياسة الحكومة نحوها: دراسة تحليلية ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص ٩٠.

تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه حدث انخفاض حاد في هجرة المصريين إلي الدُ ول العربية – خاصة الإعارات الحُكومية– عقب اتفاقية كامب ديفيد، حيث اتجهت الدُ ول العربية إلي عزل مصر سياسياً . وتسبب غلق الحُدو د المصرية الليبية عام ١٩٧٨ في توقف حركة الهجرة غير الشرعية من مصر إلي ليبيا . وأثر ذلك التوقف بشكلٍ مُباشرٍ علي هجرة العُمال غير المهرة والفلاحين [١]. ولكن لم تمض سنوات كثيرة وعادت الأُمور لطبيعتها، وا ستمرت تيارات الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلي ليبيا والسعودية.

أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية الدائمة، فتعكس البيانات المنشورة عن الذين حصلوا علي صفة المُهاجر الدائم خلال هذه الفترة، تراجع أعدادهم بشكلٍ واضحٍ، حيث بلغ عددهم نحو (٤,٥ ألف مُهاجر) فقط خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٠)[٢]. وقد يرجع ذلك إلي تناقص الطلب علي العمالة الأجنبية عموماً في بعض الدُ ول الأُوروبية، خاصة بعد إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا، حيث كانت هذه المناجم تستوعب عدداً كبيراً من المُهاجرين[٣]، وقد يرجع – كذلك – إلي ازدهار الهجرة المؤقتة إلي الدُ ول العربية الخليجية خلال هذه المُرحلة، حيث فضَّل الكثير من راغبي الهجرة بشكل شرعي أو غير شرعي إلي أوروبا، الهجرة إلي الدُ ول الخليجية لأنها كانت أيسر آنذاك . ولذلك يُمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية خلال هذه المُرحلة كانت في أغلبها هجرة مُؤقتة قاصدة الدُول العربية الخليجية.

أما فيما يتعلق باتج اهات الهجرة غير الشرعية المُؤقتة ، فقد اتجه ت مُعظمها إلي السعودية وليبيا والعراق وا لأردن. فبالنسبة للسعودية، فقد كان المُهاجرون المصريون يجدون فرصة لدُ خولها عن طريق تأشيرات العُمرة أو السياحة أو الزيارة ، وبعد انتهاء مُدة التأشيرة يختفون عن أعين السُلطات السعودية، ثم يقومون بالبحث عن عملٍ. أما بالنسبة للأردن وليبيا والعراق، فقد كانت لا تشترط تأشيرة لدُ خولها[٤]. وتُعد حركة العمالة عبر الحُدود بين مصر

---

(١) Taylor, E (١٩٨٤), Egyptian Migration and Peasant Wives, Middle East Research and Information Project (MERIP), No. ١٢٤, p. ٣.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠، القاهرة.

(٣) المُنظمة المصرية لحقوق الانسان (٢٠٠٨)، "هجرة شباب مصر .... فرار إلي المجهول "، القاهرة. (علي الرابط: http://ar.eohr.org/?=٥).

(٤) محمد أحمد علي (٢٠٠٢)، الهجرة الخارجية للمصريين : دراسة ديموجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ٢٨.

وليبيا من أنشط صُور تحركات العمالة في المنطقة العربية، نظراً للجوار الجُغرافي وسُهولة الوصول إليها بالسيارات [1]. لذلك أصبحت ليبيا – بعد ذلك – محطة مُهمة من محطات الهجرة غير الشرعية من مصر إلي أوروبا ، حيث انتشر بها سماسرة الهجرة غير الشرعية، الذين يتولون مُهمة تسهيل الرحلة إلي أوروبا عبر الشواطيء الليبية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلي أن المجتمع الدولي قد تنبَّه خلال هذه المُرحلة إلي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وبدأ في اتخاذ بعض التدابير لمُ قاومة نموها . فعلي سبيل المثال، تم إبرام الاتفاقية الدولية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٥ الخاصة بالعُمال المُهاجرين، والتي ركزت علي الهجرة غير الشرعية والجُهود الد ولية المطلوبة لمُ قاومتها، وركزت أيضاً علي تحقيق المُساواة في الفُرص والمُعاملة بين العُمال المواطنين وغيرهم . وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر من عام ١٩٧٨، ولم تُصدق أي دولة عربية عليها [2]. ويبدو أن تزايد مُعدل الطلب عل ى العمالة من جانب الدُ ول العربية الخليجية، وارتفاع مُعدلات البطالة والمعروض من العمالة في الدُ ول العربية المُرسلة – مصر علي سبيل المثال – جعلها لا تُدرك مدى خُطورة تفاقم هذه الظاهرة فـي المستقبل. ومن ذلك، يتبين أن هذه المُرحلة اتسمت بنمو ظاهرة الهجرة غير الشرعية من م صر، وقد غلب عليها نمط الهجرة المؤقتة إلي الدُول العربية الخليجية، بعد ارتفاع طلبها علي العمالة. وكانت تتم مُعظم الهجرات غير الشرعية من مصر خلال هذه المُرحلة، تحت غطاء الحج أو العُمرة أو السياحة . كما اتسمت هذه المُرحلة – كذلك – بتغير سياسة الدولة تجاة قضية الهجرة إلي الخارج، حيث تبنت سياسات تُشجع الهجرة إلي الخارج، وتعتبرها حقاً من حُقوق المواطن.

ج_ مُرحلة الزيادة والتضييق (١٩٩١-٢٠٠١).

اتسمت هذه المُرحلة بالتناقض في الأحداث، فبالرغم من سياسات التضييق التي مارسته ا الدُول الأوروبية والعربية على المُهاجرين عامة والمُهاجرين بالطرق غير الشرعية خاصة ، إلا أن أعداد المصريين المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية زادت بشكلٍ ملحوظٍ . فقد لجأت الدُول الأوروبية خلال تلك المُرحلة، إلي تبني إجراءات صارمة تخص التجمع العائلي

---

(1) أبوبكر الدسوقي (٢٠٠٠)، "هجرة العمالة العشوائية ....الدوافع والنتائج"، أحوال مصرية، العدد الثامن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ٩٣.

(2) سامي محمود وأسامة بدير (٢٠٠٩)، أوروبا والهجرة غير المُنظمة في مصر بين المسؤلية والواجب، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (٦٨)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، ص ٦.

للمُهاجرين، وإبرام ت اتفاقيات مع دُ ول الجنوب حول ترحيل المُهاجرين هجرة غير شرعية [١]. ولكن كان لهذه الإجراءات أثر عكسي، حيث تركت في أوساط الراغبين في الهجرة إلي أوروبا شعوراً بالإحباط، مما أدي إلي تنشيط حركة الهجرة غير الشرعية إلي القارة الأوروبية بشكلٍ لافتٍ للانتباه ، وتفاقم ت مُشكلة الهجرة غير الشرعية من دُ ول الشمال الأفريقي عامة إلي أوروبا خلال العقد الأخيرِ من القرن العشرين[٢]. كما اتجه المُجتمع الدولي نحو التضييق علي المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية، حيث تم اعتماد "بروتوكول مُكافحة تهريب المُهاجرين عن طريق البر والبحر والجو " المُكمل لـ "اتفاقية الأُمم المتحدة لمُكافحة الجريمة المُنظمة عبر الوطنية"، وعرضه للتوقيع والتصديق والانضمام في نوفمبر عام ٢٠٠٠، حيث أعلنت الدُ ول الأعضاء في البروتوكول أن اتخاذ تدابير فعَّ الة لمنع ومُكافحة تهريب المُهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، يتطلب نهجاً دولياً شاملاً، ك التعاون وتبادل المعلومات، واتخاذ تدابير مُناسبة أُخرى، منها تدابير اجتماعية–اقتصادية علي الصعيد الوطني والإقليمي والدولي[٣].

وقد اتسمت هذه المُرحلة – بصفةٍ عامةٍ – بزيادة أعداد المُهاجرين هجرة غير شرعية من دُول الشمال الأفريقي إلي دُول الاتحاد الأوروبي، وبتطور شبكات الهجرة غير الشرعية – خاصة الهجرة من المغرب إلي أسباني ا عبر مضيق جبل طارق، ومن تونس وليبيا إلي السواحل الإيطالية والجُزر القريبة عبر البحر المتوسط – علي الرغم من التضييق والسياسة المُتشددة من قِبَل الدُ ول الأوروبية تجاه المُهاجر ين بالطُرق غير الشرعية ، خاصة بعد اتفاقية "شنجن"[*]، ومُعاهدة "ماستريخت"[♦] التي تضم نت: (مُتطلبات خاصة بتأشيرة الدُ خول،

---

(١) المُنظمة المصرية لحقوق الانسان، مرجع سبق ذكره. (علي الرابط: http://ar.eohr.org/?=٥).

(٢) نادية ليتيم وفتحية ليتيم (٢٠١١)، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلي أو روبا، السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٣، القاهرة، ص ص ٢٤–٢٥.

(٣) أمير فرج يوسف (٢٠١٢)، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص١٠١.

(*) تم توقيع اتفاقية تهدف إلي وضع نهاية لمُرقبة الحُدود ب ين عدد من الدُول الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وهولندا ولوكسمبرج وبلجيكا) في ١٤ يونية عام ١٩٨٥، وعُرفت باسم "شنجن"، نسبة إلي اسم مدينة صغيرة في لوكسمبرج . ثم دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بحلول عام ١٩٩٥، ليزداد عدد أعضائها إلي ٢٦ بلداً أوروبياً. ونصت الاتفاقية على عددٍ من القواعد الأساسية، هي : (١) إلغاء التفتيش على هويات الأشخاص على الحُدود الداخلية؛ (٢) وضع مجموعة مُشتركة من القواعد تنطبق على الأشخاص الذين يعبرون الحُدود الخارجية للدُول الأعضاء؛ (٣) توحيد شُروط الدُخول والقواعد المُتعلقة بتأشيرات الإقامة قصيرة الم دى؛ (٤) تعزيز التعاون بين أجهزة الشُرطة؛ (٥) تعزيز

ومُراقبة صارمة للحُدود، وفرض درجة انتقائية أكبر علي تصاريح العمل)[1]. وقد تبنت الدُول الأعضاء في المُ عاهدة – من خلال أُطر "الفقرة الثالثة" الخاصة بالعدالة والشئون الداخلية– عدداً من الإجراءات الخاصة باللاجئين والهجرة الوافدة، ومع ذلك، كانت مُعظم هذه الإجراءات في شكل قرارات وتوصيات أو "موقف مُشترك" أي "غير مُلزم"، بينما كانت الإجراءات الأخري القليلة في شكل "إجراءات مُوحدة"[2]. ولكن يبدو أنه بعد أن دخلت اتفاقية "شنجن" حيز التنفيذ عام ١٩٩٥، وتم السماح بمُوجبها بحُرية تنقل الأشخاص المُنتمين للفضاء الأُوروبي، زاد ذلك من طُموح الذين يعتزمون الهجرة الشرعية وغير الشرعية من مصر، في الهجرة إلي أوروبا والحُصول علي تأشيرة "شنجن" لكي يتمتعوا بمُ ميزات الاتفاقية، حيث تمنحهم هذه التأشيرة، حُرية الانتقال بين الدُ ول الأوروبية، وبالتالي البح ث عن عملٍ في أكثر من بلدٍ أوروبي . وقد ساهم ذلك في ارتفاع حجم الهجرة غير الشرعية من مصر إلي أُوروبا.

أما علي صعيد سياسات استقبال المُهاجرين في الدُول العربية الخليجية، فقد تغيرت وأصبحت أكثر تضييقاً علي الهجرة بالطُرق الشرعية، حيث بدأت تلك الدُول في تبني سياسات تهدف إلي الاستغناء عن قدرٍ كبيرٍ من العمالة العربية وإحلال العمالة الوطنية محلها، وخفض المُرتبات والمزايا وعدم تجديد العُ قود للبعض الأخر، خاصة بعد ترا جع أسعار النفط بشكلٍ واضحٍ. فعلي سبيل المثال، هدفت الخطة الخمسية الكويتية (١٩٨٦/٨٥– ١٩٩٠/٨٩) إلي زيادة قوة العمل الكويتية من (١٢٦ ألف إلي ١٥٧ ألف عامل كويتي)[3]. كما هدفت الخطة الرابعة بالمملكة العربية السعودية (١٩٨٥–١٩٩٠) إلي خفض حجم العمالة الوافدة بمق دار

التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المُجرمين وسُرعة تنفيذ الأحكام الجنائية؛ (٦) إنشاء وتطوير نظام معلومات شنجن.....راجع:

– أحمد طاهر (٢٠١١)، اختبار شنجن : سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوربية، السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٥، القاهرة، ص ١٠٦.

(♦) تُعرف بمُعاهدة الاتحاد الأوروبي أيضاً، وهي الاتفاقية المُؤسسة للاتحاد الأوروبي، وعُقدت بمدينة ماستريخت بهولندا في ديسمبر عام ١٩٩١، ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر عام ١٩٩٣.

(1) Zohary, A (٢٠٠٥), "Migration without Borders: North Africa as a Reserve of Cheap Labour for Europe", Draft Article of the Migration without Borders Series, UNESCO, p. ١٠.

(2) Darwish, S.N.A., op.cit, p. ٨٠.

(3) عثمان الحسن محمد نور (١٩٩٠)، سياسات إحلال العمالة الوافدة ومستقبل سو ق العمل علي مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، في " نبيل خوري (محرر)، الهجرة الخارجية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي، الجزء الأول: الوضع الإجمالي، مُنظمة العمل الدولية، جنيف، ص٥٥.

(٦٠٠ ألف عامل) بحلول عام ١٩٩٠[١]. ووضعت البحرين – كذلك – "خطة البحرنة"، التي بدأت مراحلها الأُولى خ لال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٤)، ثم استمرت المُرحلة الثانية منها حتى عام ١٩٩٩، وكانت تهدف إلي الحد من العمالة الوافدة وضبط تدفقها [٢]. أضف إلي ذلك، ما واجهته العمالة العربية الوافدة بالدُول العربية الخليجية من مُنافسة من جانب العمالة الآسيوية، التي تتميز – مُقارنة العربية – بلنخفاض الأجُور وقُبول العمل بالمهن التي لا تقبل العمالة العربية مُزاولتها. كما تسبب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، في عودة ما يقرب من ٤٠٠ ألف عامل مصري من العراق والكويت، ثم عودتهم من الأردن الذي عاني كثيراً عقب عودة العمالة الأردنية والفلسطينية من الكويت وبعض الدُول العربية الأُخري ، نتيجة لموقف الأردن المساند للعراق في غزوه الكويت، حيث بدأت سُوق العمل فيه تُعاني من البطالة بشكلٍ حادٍ [٣]. وترتب علي ذلك كُله ، أن بدأت العمالة المصرية العائدة من دُ ول الخليج، والشباب الذي كان ينوي الهجرة إلى الدُ ول العربية الخليجية ، في البحث عن أس واق عمل أُخرى ، فاصطدموا بالسُوق الأوروبية ذات القيُود العديدة، فاتجهوا إلي الطُرق غير الشرعية للالتحاق بهذه السُوق، يُحفزهم عامل الطُموح وحلم الثراء السريع، وقصص نجاح بعض أقرانهم الذين تمكنوا من الالتحاق به.

ونتج عن ذلك زيادة واضحة في أعداد المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية من مصر إلي الدُول الأوروبية، حيث تُشير بيانات الذين حصلوا علي صفة المُهاجر الدائم من مصر، إلي تزايد أعدادهم خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠١)، حيث تراوحت بين (٣٥٠-٥٥٠ شخص سنوياً)، في حين كانت تتراوح بين (١٥٠-٣٥٠ شخص سنو ياً) فقط خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٠)[٤].

---

(١) نبيل خوري وغازي مجاهد (١٩٩٠)، العمالة الآسيوية في دول مجلس التعاون الخليجي واحتمالاتها المستقبلية، في" نبيل خوري (محرر)، الهجرة الخارجية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي، الجزء الثاني : الحالات القطرية، مُنظمة العمل الدولية، جنيف، ص٨.

(٢) سند إبراهيم سند (١٩٩٧)، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي : الآثار السياسية والاجتماعية مع التطبيق على البحرين (١٩٧٥-١٩٩٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١١٨.

(٣) أحمد حسن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص١١.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠١، القاهرة.

وقد ترجع زيادة أعداد المصريين المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية رغم التضييق الأوروبي علي الهجرة عُموماً، إلي ما أشار إليه "برونسون ماكينلي " – مُدير عام مُنظمة الهجرة العالمية – بأن حركة الهجرة العالمية بدأت عصراً جديداً بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩/١٩٩٠، ارتبطت بشكلٍ أساسيٍ بالدوافع الاقتصادية لا بالعوامل السياسية، حيث أصبح الفارق بين اقتصاديات الدُول النامية والدُول المُتقدمة، يُشكل الحافز الرئيس للهجرة، بالإضافة إلي التركيبة الديموغرافية شديدة الاختلاف بينهما [١]. هذا إلي جانب بعض الأُمور المُشجعة، مثل الاتفاقية الدولية لحُقوق جميع العُمال وأفراد أُسرهم، التي أقرتها الأُمم المتحدة في ديسمبر من عام ١٩٩٠، حيث أكدت الفقرة الثالثة من المادة ٢٥ علي أن ضمان حُقوق العُمال المُهاجرين يجب أن تُصان، حتى وإن خالف العامل المُهاجر شُروط الإقامة أو الاستخدام (الإقامة غير الشرعية)؛ ونصت المادة ٢٧ على تمتع العُمال المُهاجرين وأفراد أُسرهم بنفس المُعاملة لرعايا الدولة في هذا الشأن ، ويتطلب ذلك – بالتالي – إدخال العُمال المُهاجرين وأُسرهم في الاستفادة من مزايا المعاش التقاعدي والحُقوق التأمينية الأُخرى ، وبما فيهم من عُمال مُهاجرين بشكلٍ غير قانوني. كما تُؤكد المادة ٣٠ الخاصة بالحق في التعليم، علي حق أطفال العامل المُهاجر في الحُصول علي التعليم بغض النظر عن مدى مشروعية إقامته هو أو أي من والديه في دولة العمل [٢]. ويبدو أن ذلك قد صَعَّبَ من مُهمة الدُول المُستقبلة في مُقاومة الهجرة غير الشرعية من ناحية، وشَجَّع البعض – الذين لم يتمكنوا من الهجرة بالطرق الشرعية – إلي اللجوء إلي الهجرة بالطُرق غير الشرعية من ناحية أُخرى، مما أدى إلي تزايد أعداد المصريين المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية خلال هذه المُرحلة.

ويتبين مما سبق، أن هجرة المصريين غير الشرعية خلال هذه المُرحلة، اتسمت بزيادة أعداد المُهاجرين خاصة إلي أوروبا، رغم تضييق الدُول الأوروبية علي الهجرة الوافدة الشرعية بصفةٍ عامةٍ وغير الشرعية بصفةٍ خاصةٍ، بسبب التفاوت بين الدُول الغنية والفقيرة اقتصادياً وديموغرافياً، ونتيجة لتضييق الدُول العربية الخليجية علي المُهاجرين من الدُول العربية المُرسلة للعمالة، بعد انخفاض عائدات النفط بشكلٍ واضحٍ خلال هذه المُرحلة.

---

(١) سوسن حسين (٢٠٠٥)، اهتمام عالمي متزايد بقضايا الهجرة، حوار مع– "برونسون ماكينلي: مدير عام مُنظمة الهجرة العالمية"، السياسة الدولية، المجلد ٤٠، العدد ١٦٢، القاهرة، ص ٩٤.

(٢) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧–٨.

د- مُرحلة المُخاطرة والمُجازفة (٢٠٠١-٢٠١٢).

أخذت الهجرة غير الشرعية أبعاداً جديدة وخطيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، حيث ربطت الدُول الغربية بين حُدوث العمليات الإرهابية بها ووجود العرب – خاصة المُسلمين منهم – وهجرة بعضهم غير الشرعية . فقد ربط صُناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وفي جميع أنحاء العالم – بصورةٍ كبيرةٍ – بين سياسات الهجرة والأمن القومي . وزادت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما أعقبها من تفجيرات مدريد عام ٢٠٠٤ ولندن عام ٢٠٠٥ من شبح تدفقات الهجرة الدولية كقناة للإرهاب الدولي(١). ونتيجة لذلك، شهد تيار الهجرة العربية الدائمة إلي أوروبا اضطراباً واضحاً بسبب هذه الأحداث(٢). واتخذت الدُول الأوروبية إجراءات استثنائية صارمة لمُواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دُول شمال أفريقيا . وبالرغم من ذلك لم تمنع تلك الإجراءات، نجاح بعض المصريين من التسلل إلى تلك الدُول، عن طريق شبكات التهريب التي انتشرت بشكلٍ غير مسبوق، وبسبب ارتفاع درجة مُجازفة المُهاجرين ومُخاطرتهم، حيث أصبح المُهاجر لا يعنيه تماماً الاحتمالية الكبيرة من فقدان حياته غرقاً في البحر أو الاعتقال، في سبيل تحقيق الأمل والاحتمال الضعيف في الوصول للسواحل الأُوروبية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن وزارة الداخلية المصرية بدأت معرفتها بالهجرة غير الشرعية للمصريين عن طريق البحر مُنذ عام ٢٠٠٢، حيث كان السائد قبل ذلك، الهجرة جواً بأوراق ومُستندات مُزورة (٣). وتُعد الهجرة غير الشرعية عبر البحر أشد خطراً، حيث قد يتعرض المهاجر للغرق . وثمة أدلة عديدة تعكس ارتفاع درجة مُجازفة المصريين ومُخاطرتهم خلال هذه المُرحلة، منها قُبولهم السفر علي متن قوارب مُتهالكة، وبأعدادٍ كبيرةٍ تفوق حُمولة هذه القوارب. كما أكد الكثير من الشباب المصري أنه ليس لديه ما يخسره حتى إن مات غرقاً، ففي مُقابلة أُجريت عام ٢٠٠٨ مع أحد الشباب الذين تكررت

(١) Adamson, F.B (٢٠٠٧), "International Migration and National Security: Maximizing Benefits and Minimizing Risks", Atlantic Conference on "Migrant and Migrant Integration in the Atlantic Region", ٢٢-٢٤ March, Seville, Spain, p. ١.

(٢) أشرف علي عبده (٢٠٠٧)، "الهجرة العربية الدائمة إلي الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٨٠ إلي ٢٠٠٤: دراسة جغرافية"، سلسلة بحوث جغرافية، العدد الثامن عشر، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ص ٢٧.

(٣) مُقابلة شخصية مع العميد/ عاصم الداهش – مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير/ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة / بوزارة الداخلية، في يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/٥/٢٣م.

مُحاولاتهم للهجرة غير الشرعية، ذكر : "إذا مت سأدفع عشرة آلاف جنيه للسمسار ولن أخسر شيئاً....وإذا نجوت ووصلت للشاطئ الأخر سأدفع ٥٠ ألف جنيه وأكسب عمري المُ تبقي"[١]. ويدل ذلك علي ارتفاع درجة مُجازفة هذا المُهاجر ، بعد يأسه من الحُ صول علي حُقوقه أو تحقيق أحلامه في وطنه، وهذا هو حال مُعظم الشباب المصري آنذاك.

ولم يتوقف الأمر من جانب الدُول الغربية، علي الربط بين العمليات الإرهابية ووجود العرب، بل حدثت بعض التطورات الأُخرى زادت من الهواجس الأمنية لدى الأوروبيين ، مثل اكتشاف ما سُمي بـ "خلية هامبورج الإرهابية" التي ينتمي إليها "محمد عطا" أحد مُنفذي العملية؛ وتفجيرات مدريد في مارس عام ٢٠٠٤، التي أسفرت عن مقتل ١٩١ شخصاً وإصابة نحو ١٥٠٠ أخرين، وارتباط مواطنين مصريين ومغاربة وتونسيين بها، بعضهم يُقيم في أسبانيا والبعض الأخر في إيطاليا؛ كذلك الإعلان عن القبض علي بعض عناصر القاع دة، فيما سُمي بـ "خلية ميلانو " في إيطاليا . وقد أدت هذه الأحداث إلي اتخاذ العديد من الإجراءات تجاه الجاليات الأجنبية خاصة الإسلامية والعربية، ومُراجعة الموقف من قضايا اللجوء والهجرة، خاصة غير الشرعية[٢].

أضف إلي ذلك، التوترات العرقية والدينية التي حدثت في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وهولندا، وكذا المُشكلات المُتعلقة بارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية، وحادث قتل الم خرج الهولندي "فان جوخ" علي يد شاب مغربي في نوفمبر عام ٢٠٠٤، بسبب إخراجه لفيلمٍ يُسيء للإسلام، وما تبعه من أحداث اعتداء على بعض المساجد في هولندا [٣]. وترتب علي ذلك، تحرك الدُ ول الأوروبية وتعاونها من أجل تقنين هجرة العرب الشرع ية، ومنع هجرتهم غير الشرعية . فقامت بإجراءات استثنائية، مثل إنشاء مراكز لاعتقال المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية، الذين يتم القبض عليهم علي السواحل الأوروبية، ثم يتم احتجازهم وترحيلهم . وقد سمح البرلمان الأوروبي عام ٢٠٠٨، باحتجاز المُهاجرين غير الموثقين لم دة أقصاها ١٨

---

(١) كرم صابر (٢٠٠٨)، "الموت هو الأمل الوحيد للحياة : أنهار الدم بالمتوسط ...للعبور للوطن البديل "، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اجتماعية واقتصادية ، العدد رقم (٦٧)، القاهرة . (علي الرابط : www.Lchr-eg.org).

(٢) ناصر حامد (٢٠٠٥)، إشكاليات الهجرة إلي الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، المجلد ٤٠، ص ١٩١.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٨٨.

شهر . ومن الأمثلة الأُخرى للإجراءات الاستثنائية ، المشروع الأسباني المُمول من جانب الاتحاد الأوروبي، الذي يقضي ببناء جدار حُدودي بارتفاع ستة أمتار، مُجهز برادار للمسافات البعيدة وكاميرات الصُور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء . هذا بالإضافة إلي مشروع إطلاق قمر صناعي، لمُراقبة عمليات الهجرة السرية ببوغاز جبل طارق، بتكلفة تصل لأكثر من ٣,٥ مليون يورو(١).

ولم تقف جُهود دُول الاتحاد الأوروبي عند هذا الحد، بل سعت إلي التعاون مع دُول شمال أفريقيا للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية. ومن أمثلة ذلك، الاتفاقيات التي عقدتها مع مصر ، كاتفاقية الشراكة الأُوروبية- المتوسطية؛ وكذلك إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، الذي تضمن ثلاثة محاور (سياسية/أمنية، واقتصادية/تُجارية، واجتماعية/ثقافية/إنسانية). ثم القمة الأُورومُتوسطية التي عُقدت في برشلونة في نوفمبر عام ٢٠٠٥ بمُناسبة مُرور عشر سنوات علي إعلان برشلونة، حيث أسفرت عن تبني برنامج عمل للسنوات الخمس التالية في الأنشطة المُرتبطة بالمحاور الثلاثة، وأُضيف مُحور رابع يتعلق بقضايا الهجرة والاندماج الاجتماعي والعدالة والأمن. هذا وقد دخلت اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأُوروبي حيز التنفيذ في يونيه من عام ٢٠٠٤، حيث تُعد تلك الشراكة هي الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بينهما، لأنها تتضمن نُصوصاً صرحية بشأن التعامل مع الهجرة غير الشرعية(٢). ومن نماذج التعاون الأُخرى، مُؤتمر باريس في نوفمبر عام ٢٠٠٨، الذي شاركت فيه دُول الاتحاد الأُوروبي ودُول شمال أفريقيا بما فيها مصر، وتوصلوا إلي برنامجٍ للتعاون – يخص الفترة من عام ٢٠٠٩ إلي عام ٢٠١١ – في تنظيم الهجرة الشرعية ومُكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية (٣). وقد ركزت مُعظم الاتفاقيات المُشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحُكومات شمال أفريقيا علي منع المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية – بالقوة – من التسلل إلي أوروبا، سواء أكان ذلك عن طريق إنشاء مُعسكرات احتجاز لهم أو ترحيلهم. وسعت أيضاً إلي

(١) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦-٢٧.

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٧)، سياسات الهجرة المصرية إلي الاتحاد الأوربي، مجلس الوزراء، القاهرة، ص ص ١٥-١٦.

(٣) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥-٢٦.

تدعيم الاتفاقيات الأمنية المُشتركة الثُنائية أو الجماعية بين الدُول الواقعة علي ضفتي المُتوسط، التي تُتيح الدعم المادي واللوجيستي لحُكومات شمال أفريقيا[١].

وإن كانت تلك الاتفاقيات والإجراءات قد نجحت – إلي حدٍ ما – في تخفيض مُعدل بقاء المصريين الذين أنهوا دراساتهم أو انتهت عُقود عملهم أو تأشيرة سياحتهم في الدُول الأوروبية، إلا أنها لم تنجح بالقدر نفسه في الحد من تسلل الكثير من المُهاجرين عبر سواحل البحر المتوسط الأوروبية . فتعكس الإحصائيات انخفاض عدد طالبي الحُصول علي صفة المُهاجر الدائم من مصر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تراوح عددهم خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٠) بين (١٧٥-٢٨٠ شخص سنوياً)، بينما تراوح بين (٣٥٠-٥٥٠ شخص سنوياً) خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠١)[٢]. وذلك يدل علي عدم سماح الدُول الأوروبية لغالبية المصريين الذين أنهوا الدراسة أو السياحة أو العمل بالبقاء ، ولم تمنحهم الجنسية، لكي يَسهُل عليهم الحُصول علي صفة المُهاجر الدائم من مصر، ولكنها سمحت فقط ببقاء العُلماء والمُبدعين في كافة المجالات من أصحاب الكفاءات العلمية ومنحتهم الجنسية، مما جعلهم يتقدمون بطلبات للحُصول علي هذه الصفة.

ولكن السؤال المُهم الذي يطرح نفسه هو : هل استطاعت تلك الاتفاقيات والإجراءات أن تُوقِف تسلل المصريين إلي أوروبا؟ ... في الحقيقة، الإجابة لا لم تستطع ، بدليل ارتفاع عدد المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية من مصر خلال هذه المُرحلة. فقد قدرت وزارة الداخلية مُتوسط عددهم بألفي مُهاجر سنوياً خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلي عام ٢٠٠٧[٣]. كما أظهرت نتائج مسح بالعينة، أُجري علي شباب قرية "ميت الكرما " بمُحافظة الدقهلية عام ٢٠٠٨، أن ٨٠% من الشباب بالعينة هاجروا بالطُرق غير الشرعية، وأن ٢٠% هاجروا بالطُرق الشرعية بعد أن قاموا بعدة مُحاولات للهجرة بالطُرق غير الشرعية [٤]. هذا بالإضافة إلي ارتفاع عدد المقبوض عليهم والمُتهمين في قضايا هجرة غير شرعية من ٧٥ شخصاً عام

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٢٦.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٠، القاهرة.

(٣) نيفين جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٤) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩.

٢٠٠٣[١]، إلي نحو ألف شخص عام ٢٠٠٧، كما تم الكشف عما يزيد علي ٥٠ تشكيل عصابي يقوم بتهريب الشباب المصري إلي الخارج في العام نفسه[٢]. ويبدو أن ضغط الاتحاد الأوروبي علي مصر من أجل وقف الهجرة غير الشرعية، كان هو السبب الرئيس في ارتفاع عدد المقبوض عليهم و المُتهمين في قضايا الهجرة غير الشرعية. فقد مارست دُول الاتحاد الأوروبي أقصى درجات الضغط علي مُعظم حُكومات دُول جنوب البحر المُتوسط، خاصة ليبيا والمغرب ومصر، وكانت الأخيرة أكثرهم استجابة لهذه الضُغوط، حيث قامت السُلطات المصرية باعتقال مئات الأشخاص دون اتهام، فقط لمُجرد أنهم كانوا مُهاجرين سابقين أو أقارب لمُهاجرين[٣].

وبالرغم من إدراك الشباب المصري بصُعوبة نجاح تجربة الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا ومخاطرها، إلا أنه يُصر إصراراً شديداً علي خوض هذه التجربة. ويُؤكد ذلك المسح الذي أجرته وزارة القوى العاملة بالتعاون مع مُنظمة العمل الدولية في نوفمبر عام ٢٠٠٥، حيث تبين أن نحو ٩٠% من الشباب بالعينة لديه معرفة بمخاطر الهجرة غير الشرعية والآثار المُترتبة عليها، وأعرب ٨٠% من الشباب عن اعتقادهم بأن الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا ليست سهلة. كما أعرب ٩٠% من الذين هاجروا إلي أوروبا بالطرق غير الشرعية ثم تم ترحيلهم، عن رغبتهم في خوض التجربة مرة أُخرى[٤]، وأوضح ٩٥% تقريباً من الشباب بالعينة، أنهم قد سمعوا عن الأشخاص الذين سبق ترحيلهم إلي مصر بسبب الهجرة غير الشرعية[٥]. ويدل ارتفاع مُجازفة الشباب المصري ومُخاطرته بحياته علي مدى السُوء الذي وصلت إليه الأحوال الداخلية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. فقد حدثت – في مصر – تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية مُصاحبة لعولمة، فهبطت بعض الطبقات الاجتماعية، وصعدت بعض الطبقات الأُخرى وزادت قُدرتها المادية دون النظر إلي القيم الاجتماعية التي تعكسها. فقد هبطت الطبقة الوسطى، التي تضم غالبية المصريين وزادت

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٩٨.

(٢) سلامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٣.

(٤) وزارة القوى العاملة والهجرة (٢٠٠٦)، اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا، وزارة القوى العاملة والهجرة والمُنظمة الدولية للهجرة والتعاون الإيطالي، القاهرة، ص ص ٦-٧.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ٢٧.

فقراً، وفقدت الكثير من مُقوماتها الأساسية المُ ستمدة من المعايير والقيم الدينية بسبب اختلال العدالة الاجتماعية، هذا إلي جانب ما شهدته من اختلالٍ في نسقها القيمي، مما دفع بالكثير من أبناء هذه الطبقة خاصة الشباب إلي الهجرة بالطُرق الشرعية إن تيسر، وبالطُرق غير الشرعية في أغلب الأحيان.

كما لم تنجح المُحاولات القاصرة التي قامت بها وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر من الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب، علي الرغم من تَنَبُه ها للظاهرة مُنذ تفاقمها في بدايات عام ٢٠٠١، حيث عكفت الوزارة علي وضع بعض السياسات لمُ واجهتها، التي تمثلت في: خلق فُرص عمل للمصريين بالداخل حتى لا تكون الهجرة اضطرارية؛ وفتح فُرص عمل جديدة للمصريين بالخارج وتقنين أوضا ع العمالة غير القانونية؛ والتوسع في برامج التدريب والتأهيل للهجرة؛ والتوعية بظروف ومخاطر الهجرة غير الشرعية؛ والتعاون الدولي من أجل تعزيز قُدرة مصر علي إدارتها للهجرة [١]. وإن كانت هذه السياسات جيد ة في حد ذاتها، إلا أنه لم يكن لها أثر واضح في الحد من الظاهرة ، حيث استمر ارتفا ع مُعدل البطالة، وبالتالي استمرت مُحاولات الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلي أن سُوق العمل الأوروبي كان – ولا زال– في حاجة للعمالة، خاصة العمالة ا لتي تـقبل بعض المهن التي لا يقبلها السُكان الأوروبيين . فبالنسبة للطلب علي العمالة، فقد قدر مشروع أشرفت عليه الأُمم المتحدة عام ٢٠٠٠، أن الدُول الأوروبية تحتاج إلي توازن ديموغرافي نتيجة شيخوخة سُكانها، عن طريق استقدام ما يقرب من مليون مُهاجر سنوياً للحفاظ ع لي عدد سُكانها، أو استقدام مليون ونصف مليون مُهاجر للمُحافظة علي نسبة السُكان في سن العمل . أما بالنسبة للقطاعات التي يعمل بها مُعظم المُهاجرين المصريين بالطُرق غير الشرعية إلي أوروبا، فهي : أعمال النظافة، والتشييد والبناء، والمطاعم، والزراعة، والخدمات المنز لية والحراسة [٢]. ويفسر حاجة السُوق الأوروبي للعمالة، نجاح الكثير من المصريين في التسلل إلي أوروبا خلال هذه المُرحلة علي الرغم من صُعوبة دُخول سُوق العمل الأوروبي.

---

(١) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

(٢) ناصر حامد، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٩ و ١٩١.

وقد وصلت هجرة المصريين غير الشرعية إلي أبعادٍ خطيرة خلال هذه المُرحلة، فلم يتوقف الأمر عند ا رتفاع درجة مُجازفة الشباب ومُخاطرتهم، بل وصل الأمر إلي تهجير الأطفال بطُرقٍ غير شرعية . وقد حدثت هذه الظاهرة عندما بدأ وسطاء تهجير الشباب المصري إلي أوروبا، في تفضيل تهجير الأشخاص الذين لم يت عد عُمرهم ١٨ سنة، حيث يكون بإمكانهم استغلال ثغرة بـالقوانين الإيطالية، تقضي بـعدم جواز ترحيل هؤلاء القُصر، والاحتفاظ بهم في مراكز الإيواء، وتعليمهم وتدريبهم علي أي حرفة، و تعليمهم اللغة الإيطالية ، بينما يكون الشباب المصري الأكبر سناً منهم عُرضة للترحيل . وبالتالي تُعد تلك الثغرة ميزة كبيرة، دفعت الوسطاء إلي رفع سعر تهجير الط فل المصري بالطُرق غير الشرعية، من ٢٥ ألف جنيه إلي ٣٠ ألف جنيه[١]. ويعكس ذلك مدى الأبعاد الخطيرة التي وصلت إليها ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلي أوروبا، مما يستلزم ضرورة الوصول إلي حُلولٍ سريعة وعملية للحد منها، لما تُنذر به من آثار سلبية علي الأحوال ال سياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر في المُستقبل القريب.

ويتضح من التحليل السابق، أن هجرة المصريين غير الشرعية اتسمت بارتفاع درجة مُجازفة المُهاجرين ومُخاطرتهم بحياتهم، وإصرارهم علي دُخول سُوق العمل الأوروبي ، علي الرغم مما اتخذته الدُول الأوروبية من إجراءات أمنية استثنائية لمُواجهة الظاه رة. كما شهدت هذه المُرحلة بداية ظاهرة جديدة وخطيرة علي المُجتمع المصري، وهي ظاهرة تهريب الأطفال، الذين لا تتجاوز أعمارهم ثمانية عشر سنة.

ثالثاً- حجم الهجرة غير الشرعية

تُعد بيانات الهجرة غير الشرعية – بما في ذلك الأعد اد والخصائص الاقتصادية/الاجتماعية – من البيانات النادرة، وتقل درجة الثقة بها في الغالب وتكون غير قابلة للمُقارنة بين الدُول عبر الفترات التاريخية. ويرجع ذلك إلي تباين تعريف الدُول للمُهاجرين هجرة غير شرعية، كما أن المُهاجر نفسه يُمكن أن تتغير حالته من مُهاجر هجرة شرعية إلي غير شرعية فجأة[٢]. وتُعد الهجرة غير الشرعية، ظاهرة سرية تتم بعيداً عن أجهزة الدولة، وبالتالي يصعب حصرها. ويزيد من صُعوبة حصرها، تعدد أنماطها، حيث تضم أولئك الذين يدخلون بطريقة غير قا نونية إلي دولة أجنبية ولا يُ قننون أوضاعهم؛ وأولئك الذين يدخلون

(١) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

(٢) Koser, K., op.cit, p. ٧.

بطريقة قانونية إلي دولةٍ أجنبية ويمكثون بها بعد انتهاء مُدة إقامتهم؛ وأولئك الذين يُقيمون بطريقة قانونية في دولةٍ أجنبية ويعملون بشكلٍ غير قانوني.

ومع ذلك، فهناك تقديرات للهجرة غير ا لشرعية علي مُستوي العالم أو علي مُستوي الاتحاد الأوروبي أو علي مُستوي مصر، اعتمدت علي بعض الطُرق التي تم عرضها في مُقدمة الدراسة ، وهناك بعض التقديرات التي لا تتعدى أن تكون مُجرد توقعات أو تخمينات . فعلي مُستوي العا لم، قدرت مُنظمة العمل الدولية نسبة المُهاجرين بالطرق غير الشرعية في العالم ما بين (١٠ إلي ١٥%) من جُملة المُهاجرين هجرة دولية في أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، والبالغ عددهم في أخر تقديرات الأُمم المتحدة، نحو ١٨٠ مليون مُهاجر [١]. وتُشير كافة الإحصائيات إلي ارتفاع حجم الهجرة غير الشرعية في العالم خلال العقدين الأخيرين ، فتُقدرها الأُمم المتحدة بنحو ١٥٥ مليون مُهاجر خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)[٢]. وفيما يلي عرض لتقديرات حجم الهجرة غير الشرعية بالاتحاد الأوروبي؛ ثم عرض لحجم الهجرة غير الشرعية من مصر إلي أوروبا، من خلال دراسة أعداد ال مُرحلين والغرقي والمفقودين؛ ثم تقدير المُتوسط السنوي لعدد المصريين المُهاجرين هجرة غير الشرعية إلي أوروبا.

أ- حجم الهجرة غير الشرعية في أوروبا:

علي الرغم من تباين تقديرات حجم الهجرة غير الشرعية بدُول الاتحاد الأوروبي ، إلا أنها تُشير جميعاً – بصفةٍ عامةٍ – إلي ارتفاع حجمها ومُعدلها خلال العقدين الأخيرين . فقد قُدر حجم الهجرة الوافدة إلي الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) بنحو ٢٥ مليون مُهاجر ، دخل ثُلثهم تقريباً بطُرقٍ غير شرعية [٣]. وتُقدر مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) أن نسبة المُهاجرين هجرة غير شرعية بأوروبا تتراوح بين (١٠-١٥%) من إجمالي المُهاجرين البالغ عددهم (٥٦ مليون مُهاجر) في مُنتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين[٤]. ثم قُدر إجمالي الوافدين عام ٢٠٠٦ بنحو ثمانية ملايين وافد ، دخل أكثر من نِصفهم بطُرقٍ شرعية لمدة مُحددة، ثم تخلفوا عن العودة إلي أ وطانهم الأصلية، فأصبحوا

---

(١) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٢) المُنظمة المصرية لحقوق الانسان، مرجع سبق ذكره. (علي الرابط: http://ar.eohr.org/?=٥).

(٣) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٤) Global Commission on International Migration (GCIM), op.cit, p. ٣٢.

ضمن الهجرة غير الشرعية[١]. ثم قُدر حجم الهجرة غير الشرعية في نهاية عام ٢٠٠٧ بنحو ٥,٥ مليون مُهاجر[٢]، ثم وصل إلي نحو ١٥ مليون في أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حسب تقرير المُنظمة الدولية للهجرة[٣].

وهناك تقديرات أُخرى أكثر دقة، صدرت عن المشروع الأورو بي الخاص بالهجرة غير الشرعية في دُول الاتحاد الأوروبي ، والذي يُطلق عليه (*CLANDESTINO*)[*]. وقد اعتمدت هذه التقديرات علي التقديرات التي تم تجميعها من تقارير الدُ ول الإثني عشر التي تم اختيارها في إطار هذا المشروع لدراسة الهجرة غير الشرعية . وقد لُوحظ من هذه التقديرات المُجمعة، ارتفاع حجم الهجرة غير الشرعية بدُول الاتحاد الأوروبي رغم تراجعها – نوعاً ما – خلال الفترة (٢٠٠٢–٢٠٠٨). فبالنسبة للدُ ول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٢، قدّر المشروع حجم الهجرة غير الشرعية، بنحو (٣,١ مليون مُهاجر) علي أدني تقدير ونحو (٥,٣ مليون مُهاجر) علي أقصي تقدير عام ٢٠٠٢، ثم تراجع عددهم إلي نحو (١,٨ مليون) علي أدني تقدير ونحو (٣,٣ مليون مُهاجر) علي أقصي تقدير عام ٢٠٠٨، أو تراجع إلي نحو (١,٩ مليون) علي أدني تقدير ونحو (٣,٨ مليون) علي أقصي تقدير عام ٢٠٠٨ بالنسبة للدُول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبـي[٤]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلي

---

(١) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

(٢) الكساندرا سنزانغ (٢٠٠٩)، نحو خطة تنظيم شاملة لأوضاع المُهاجرين في الاتحاد الأوروبي، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٣٢، مركز دراسات اللاجئين، ص ٦٣.

(٣) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

(*) بدأ هذا المشروع في سبتمبر عام ٢٠٠٧. ويتبناه عدة شُركاء، هم : المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD) بفيينا، ومعهد هامبورج للاقتصاد (HWWI)، ومركز العلاقات الدولية (CIR) بوارسو، ومركز أبحاث كومباس بجامعة أكسفورد، وبرنامج التعاون الدولي بشأن الهجرة غير الشرعية ببروكسل . ويهدف المشروع إلي:١- تقدير الهجرة غير الشرعية "الحجم والتدفقات" في دُول مُعينة بالاتحاد الأوروبي؛ ٢- تحليل البيانات عن طريق المقارنات؛ ٣- مُناقشة الموضوعات الأدبية والمنهجية التي تتعلق بتجميع البيانات ووضع التقديرات واستخدامها؛ ٤- اقتراح طُرق جديدة لتقييم التقديرات والبيانات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية في الا تحاد الأوروبي وتصنيفها . واختار المشروع ١٢ دولة من الاتحاد الأوروبي لدراسة الهجرة غير الشرعية بها، هي : اليونان وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وهولندا والمملكة المتحدة وألمانيا والنمسا وبولندا والمجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك.

(٤) Kovacheva, V and Vogel, D (٢٠٠٩), "the Size of Irregular Resident Population in the European Union in ٢٠٠٢, ٢٠٠٥ and ٢٠٠٨: Aggregated Estimates", Database on Irregular Migration, Working Paper No. ٤/٢٠٠٩, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg, pp. ١٠-١١.

أن هذا التراجع، يُعد تراجعاً صُوريا، لأنه نتج عن توسع دُول الاتحاد الأوروبي في برامج تسوية أوضاع المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية، حيث تم تسوية أوضاع ما لا يقل عن (١,٨ مليون مُهاجر) خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠٠٨)[١].

أما بالنسبة لأعداد المُهاجرين الذين يدخلون دُول الاتحاد الأوروبي بطريقة غير شرعية سنوياً، فقد قدرتهم مُنظمة التعاون والتنمية في مُنتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بنحو نِصف مليون مُهاجر [٢]، وهو تقدير الشرطة الأوروبية (*Europol*) نفسه لأعدادهم في أواخر هذا العقد أيضاً[٣]. أما بالنسبة لدُول جنوب أوروبا، فقد استضافت دُول (إيطاليا واليونان وأسبانيا والبرتغال) ما يقرب من (١,٤ مليون مُهاجر بطريقة شرعية)، وما يتراوح بين (١,٣ – ١,٥ مليون مُهاجر بطريقة غير شرعية) عام (١٩٨٨/١٩٨٩)[٤]. وقُدر عدد الذين يدخلون دُول جنوب أوروبا فق ط من السواحل العربية عام ٢٠٠٧ بما يقرب من مائة ألف مُهاجر[٥].

ب_ – حجم هجرة المصريين غير الشرعية:

كانت مصر – ولا تزال – أحد أهم الدُول العربية المُرسلة للمُهاجرين إلي أوروبا عامة وجنوب أوروبا خاصة ، فتُقدر الإحصائيات الدولية عدد الشباب المصري الذي تَمَكَّنَ من دُخول دُول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (١٩٩٧–٢٠٠٧) بنحو ٤٦٠ ألف شاب، منهم ٩٠ ألف يُقيمون في إيطاليا بشكلٍ غير شرعي[٦]. وهناك تقدير أخر، يُقدر مُتوسط حجم العمالة المصرية التي تُقيم وتعمل في أوروبا بشكلٍ غير شرعي خلال الفترة (١٩٩٦–٢٠٠٩) بنحو

---

(١) Kraler, A and Rogoz, M (٢٠١١), "Irregular Migration in the European Union Since the Turn of the Millennium-development, Economic Background and Discourses", CLANDESTINO: Database on Irregular Migration, Working Paper No. ١٠/٢٠١١, Centre for Migration policy Development, Vienna, p. ١٦.

(٢) Global Commission on International Migration (GCIM), op.cit, p. ٣٢.

(٣) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٤) Baganha, M (٢٠٠٥), Economic Restructuring and Migration in Europe, In: Fassmann, H and others, "International Migration and its Regulation: State of the Art Report Cluster A١", Vienna, p.٣٠.

(٥) محمد سمير مصطفي (٢٠٠٩)، الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)، سلسلة أوراق سكانية، رقم (١)، معهد التخطيط القومي والمركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، ص ٧٨.

(٦) المُنظمة المصرية لحقوق الانسان، مرجع سبق ذكره. (علي الرابط: http://ar.eohr.org/?=٥).

نِصف مليون شخص، منهم ١٢٠ ألف شخص في إيطاليا [١]. وسبقت الإشارة إلي أن وزارة الداخلية المصرية، قدرت عدد المُهاجرين بشكلٍ غير شرعي من مصر سنوياً بألفي مُهاجر في المُتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧).

وتفتقد التقديرات المُتوافرة عن حجم هجرة المصريين غير الشرعية للكثير من المصداقية، ولا تتمتع بقدرٍ كبيرٍ من الثقة . الأمر الذي جعل الباحث يقوم بمُحاولة لتقدير حجمها السنوي، من خلال البيانات التي تَمَكَّن من الحُصول عليها من جهاتٍ مُختلفة. ويعتمد التقدير الجديد علي طريقتين من الطُرق المُباشرة لتقدير الهجرة غير الشرعية، هما : ملفات الهيئات الإدارية الحُكومية، وبرامج تسوية أوضاع المُهاجرين. وقد تَمَكَّن الباحث من الحُصول علي بياناتٍ من جهات حُكومية كوزارة الداخلية المصرية، تخص المصريين المُرحلين من أوروبا بسبب الهجرة غير الشرعية، وبيانات أُخرى تخص المفقودين والغرقي أثناء هجرتهم غير الشرعية إلي أوروبا . كما تَمَكَّن - كذلك - من الحُصول علي بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تخص أولئك الذين حصلوا علي صفة المُهاجر الدائم من مصر، واعتبرها الباحث مُؤشراً عن أعداد الذين تمت تسوية أوضاعهم في أوروبا . وبعد تحليل هذه البيانات، تم استخدام النتائج في الوصول لتقدير حجم هجرة المصريين غير الشرعية إلي أوروبا سنوياً . وفيما يلي عرض لأعداد المُرحلين والغرقي والمفقودين والذين تمت تسوية أوضاعهم في أوروبا وتقدير مُتوسط عدد المُهاجرين السنوي.

١) أعداد المُرحلين:

تتمكن - أحياناً - الأجهزة الأمنية في دُول المقصد الأوروبية أو العربية من القبض علي المُهاجرين المُتسللين عبر حُدودها، وتقوم باحتجازهم لفترة مُعينة، حتى يتسني ترحيلهم إلي بلدانهم الأصلية . ويتم ترحيل المصريين من أوروبا جواً إلي مطار القاهرة، في حين يتم ترحيل المصريين من ليبيا جواً إلي مطار بُرج العرب ، وبراً عبر منفذ السلوم . ثم تتولي مصلحة الجوزات والهجرة والجنسية التعرف علي هؤلاء المُرحلين، وتتولي إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير التابعة للإدارة العامة لمباحث الأموال العامة التحقيق معهم، بغرض التعرف علي القائمين علي تهريبهم . وتمتلك الجهتان بيانات إحصائية عن المصريين المُرحلين من

---

(١) علاء الدين عبدالخالق علوان (٢٠٠٩)، "العمالة الريفية المصرية المُهاجرة : نماذج من ثلاث مدن أوربية "، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد الرابع والخمسون، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ص٣٥١.

الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية . وتَمَكَّنَ الباحث من الحُصول علي هذه البيانات، وعند مُقارنتها، وجد بعض الاختلافات القليلة في الأرقام، ولكنه فَضَّل بيانات مصلحة الجوازات، لأنها أكثر تفصيلاً. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن المسئولين بالجهتين أكدا علي دقة بياناتهما، حيث أكد رئيس قسم المباحث الجنائية بمصلحة الجوازات علي دقة بياناته ، وذكر أن المصلحة هي الجهة الوحيدة التي لديها الإمكانيات التي تُؤهلها لتحديد هُوية أي شخص مُرحل[١]، وبالمثل، أكد مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير علي دقة بياناته، وذكر أن إدارته تختص بالتحقيق مع المُرحلين في المطار[٢].

أما بالنسبة لتطور أعداد المصريين المُرحلين من أوروبا بسبب الهجرة غير الشرعية، فيُوضح الجدول (١) تطور أعداد هم خلال الفترة (٢٠٠١ – إبريل ٢٠١٣م)، سواء المُرحلين من الدُول الأوروبية أو من دُول العُبور إلي أوروبا (ليبيا وتُونس وسوريا ولبنان) أو من الدُول العربية أو من الدُول الأُخرى. ويُلاحظ من الجدول أن جُملتهم خلال الفترة كُلها، بلغت ما يقرب من ٤١ ألف مُرحل[*]، منهم ٢٦ ألف تقريباً من أوروبا ومن دُول عُبور لأوروبا (٦٣% من جُملة المُرحلين)، والباقي من دُول عربية وغيرها . ويُلاحظ من الجدول نفسه والشكل (٢) أن جميع المُرحلين تقريباً كانوا من دُول أوروبية ومن دُول عُبور لأوروبا خلال الفترة (٢٠٠١– ٢٠٠٦)، ثم بدأ ترحيل مصريين من دُول عربية مُنذ عام ٢٠٠٧، وزادت أعدادهم بشكلٍ ملحوظٍ في عام ٢٠٠٩ (نحو سبعة آلاف مُرحل). وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن الفترة التي شهدت ترحيل مصريين من دُول عربية، هي الفترة ذاتها التي شهدت انخفاضاً في أعداد المُرحلين من دُول أوروبا ومن دُول عُبور لأوروبا، وقد يكون ذلك بسبب الإجراءات الأمنية الصارمة التي فرضتها دُول الاتحاد الأوروبي علي الهجرة غير الشرعية آنذاك، الأمر الذي جعل بعض المصريين الذين فشلوا في الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، وأولئك الذين كانوا ينوون الهجرة غير الشرعية إليها، أن يُغيروا وجهتهم إلي دُول الخليج خاصة السعودية.

---

(١) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٤/٢٤م.

(٢) مُقابلة شخصية مع العميد/ عاصم الداهش – مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير/ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة / بوزارة الداخلية، في يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٥/٢٦م.

(*) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن هذا الرقم يُعبر عن جُملة حالات الترحيل وليس جُملة الأشخاص المُرحلين؛ لأن هناك عدد منهم حاول الهجرة غير الشرعية أكثر من مرة، وتم القبض عليه وترحيله أكثر من مرة.

ويُلاحظ من الشكل وُجود قمتين بـالمنحنيات البيانية الخاصة بالمُرحلين من أوروبا أو من دُول العُبور لأوروبا أو جُملتهما، فقد حدثت الأولي في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، حيث وصلت أعداد المُرحلين إلي أقصاها في عام ٢٠٠٤ (٦٣٠٠ مُرحل تقريباً)، وحدثت الثانية في عام ٢٠١٢، وكانت أقل ارتفاعاً من الأولي . كما يتضح من الشكل نفسه والجدول، أن أعداد المُرحلين سنوياً من أوروبا ومن دُول العُبور لأوروبا، كانت أقل من ألف مُرحل في أعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٣ و٢٠١٠، وتراوحت بين ألف إلي ألفين مُرحل سنوياً في عام ٢٠٠٢ وأعوام الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلي ٢٠١١، وبلغت أكثر من ثلاثة آلاف مُ رحل في أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠١٢.

جدول (١) التوزيع العددي والنسبي للشباب المصري المُرحل من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣م).

٣	التوزيع العددي						التوزيع النسبي (%)					
	من أوروبا	من دُول عُبور لأوروبا	جُملة	من دُول عربية	من دُول أخرى	الإجمالي	من أوروبا	من دُول عُبور لأوروبا	جُملة	من دُول عربية	من دُول أخرى	الإجمالي
٢٠٠١	١٥٠	٤٩٩	٦٤٩	٠	٠	٦٤٩	٢٣,١١	٧٦,٨٩	١٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠
٢٠٠٢	٣١٠	٨٥٥	١١٦٥	٠	٠	١١٦٥	٢٦,٦١	٧٣,٣٩	١٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠
٢٠٠٣	٣٩٩	٣٥٠	٧٤٩	٠	٠	٧٤٩	٥٣,٢٧	٤٦,٧٣	١٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠
٢٠٠٤	٢٧٦٣	٣٥٠٠	٦٢٦٣	٠	٠	٦٢٦٣	٤٤,١٢	٥٥,٨٨	١٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠
٢٠٠٥	٣٢٠٦	٦٠٤	٣٨١٠	١٣٠	١٥	٣٩٥٥	٨١,٠٦	١٥,٢٧	٩٦,٣٣	٣,٢٩	٠,٣٨	١٠٠
٢٠٠٦	١٧٨٣	٢٤	١٨٠٧	٠	٣٤	١٨٤١	٩٦,٨٥	١,٣٠	٩٨,١٥	٠,٠٠	١,٨٥	١٠٠
٢٠٠٧	١٦٦٠	٣٣٩	١٩٩٩	١٣٤٨	٤	٣٣٥١	٤٩,٤٥	١٠,١١	٥٩,٦٥	٤٠,٢٣	٠,١٢	١٠٠
٢٠٠٨	١٣٤٢	١١٧	١٤٥٩	١٧٦٨	٥١	٣٢٧٨	٤٠,٩٤	٣,٥٧	٤٤,٥١	٥٣,٩٤	١,٥٥	١٠٠
٢٠٠٩	٣٦٤	٦٥٣	١٠١٧	٦٨١٣	١٠	٧٨٤٠	٤,٦٤	٨,٣٣	١٢,٩٧	٨٦,٩٠	٠,١٣	١٠٠
٢٠١٠	٦٧٦	٠	٦٧٦	٣٢٨٤	٠	٣٩٦٠	١٧,٠٧	٠,٠٠	١٧,٠٧	٨٢,٩٣	٠,٠٠	١٠٠
٢٠١١	١٠٩٤	٤٦٢	١٥٥٦	٠	٠	١٥٥٦	٧٠,٣١	٢٩,٦٩	١٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠
٢٠١٢	٤٨٤	٢٨١٧	٣٣٠١	١٠٨٣	٠	٤٣٨٤	١١,٠٤	٦٤,٢٦	٧٥,٣٠	٢٤,٧٠	٠,٠٠	١٠٠
٢٠١٣ *	٢٠٨	١٠٨٩	١٢٩٧	٥٦٨	٠	١٨٦٥	١١,١٥	٥٨,٣٩	٦٩,٥٤	٣٠,٤٦	٠,٠٠	١٠٠
الجُملة	١٤٤٣٩	١١٣٠٩	٢٥٧٤٨	١٤٩٩٤	١١٤	٤٠٨٥٦	٣٥,٣٤	٢٧,٦٨	٦٣,٠٢	٣٦,٧٠	٠,٢٨	١٠٠

(*) أرقام عام ٢٠١٣م، تشمل الأعداد من يناير حتى ٢٤ إبريل ٢٠١٣م.

المصدر– من إعداد الباحث وحسابه، اعتماداً علي المصدرين الآتيين:

١)إيمان شريف (٢٠١٠)، حجم واتجاهات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في : "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بح وث الجريمة، القاهرة، ص ٥٦ .....عن: الإدارة العا مة لمباحث الأموال العامة . (أرقام الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤م)).

٢)مصلحة الجوزات والهجرة والجنسية، بـيان بأعداد الـمُرحلين من الخارج في الفترة من ٢٠٠٥ إلي ٢٤ إبريل ٢٠١٣م، وزارة الداخلية، القاهرة. (أرقام الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٣م))

شكل (٢) تطور أعداد الشباب المصري المُرحل من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣م).

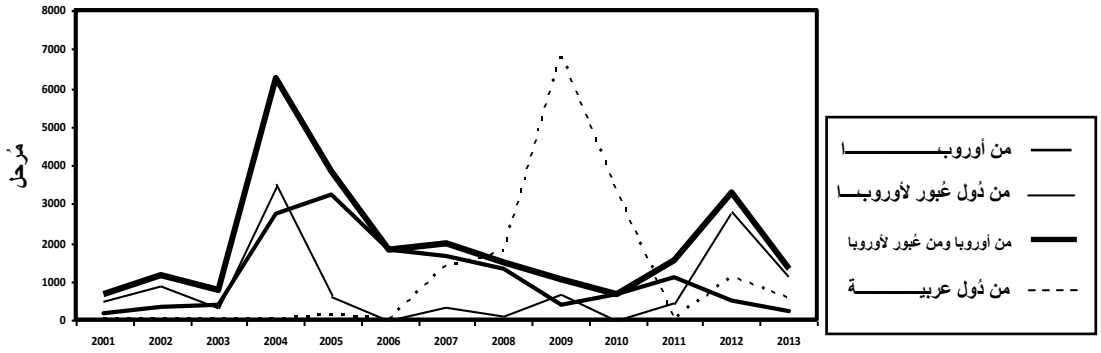

٢) أعداد الغرقي والمفقودين:

يحدث – في كثيرٍ من الأحيان – أن تتعرض القوارب المُ تهالكة التي تنقل المصريين الـمُهاجرين بالطُرق غير الشرعية إلي أوروبا للغرق، مما يترتب عليه غرق مُعظم من عليها من الشباب أو جميعهم. وقد يحدث – كذلك – أن يُفقد بعض الـمُهاجرين هجرة غير شرعية أثناء رحلتهم. وقد تم تقدير عدد المفقودين في المنطقة المحصورة ما بين صقلية وليبيا وتُونس ومالطا، أثناء هجرتهم غير الشرعية خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين بنحو ألفي شخص؛ وعدد الغرقي في البحر الأدرياتي، ما بين إيطاليا وألبانيا والجبل الأسود، بنحو ٥٠ ألف شخص خلال الفترة ذاتها [١]. وأعلنت مُنظمة "مُتحدون ضد العُنصرية"، أنه خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٦)، لقي (٨٨٠٠) مُهاجر هجرة غير شرعية

(١) Fasani, F (٢٠٠٩), "Undocumented Migration: Counting the Uncountable. Data and Trends across Europe – Country Report Italy", European Commission & Citizens and Governance in a Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, p. ١٥.

مصرعهم، أثناء مُحاولاتهم دُخول دُول الاتحاد الأوروبي أو في مراكز الاحتجاز [١]. ويُوضح الجدول (٢) تطور أعداد المصريين الغرقي والمفقودين أثناء مُحاولا تهم الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، حيث يُلاحظ أن إجمالي الغرقي خلال هذه الفترة، قد بلغ حوالي ألف غريق، وإجمالي المفقودين يزيد قليلاً عن الألف مفقود. كما يتضح – كذلك – أن عدد الغرقي بلغ ذروته عام ٢٠٠٨، إذ بلغ نحو ٥٠٠ غريق، وأن عدد المفقودين بلغ ذروته في العام نفسه (٥٢٧ مفقود). كما يتضح من بيانٍ – حصل عليه الباحث من "إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير – التابعة للإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – بوزارة الداخلية المصرية" – خاص بحالات غرق المصريين أثناء هج رتهم غير الشرعية إلي أوروبا، غرق ٧١ مصرياً في شهور سبتمبر وأكتوبر وديسمبر من عام ٢٠٠٧، أمام سواحل "سيراكوزا، وكاليا ري" وسواحل "بحر إيجه" غرب مدينة "إزمير" التركية وشواطيء مدينة إدكو المصرية، وينتمون إلي مُحافظات: الدقهلية والشرقية والمنوفية والغربية والبحيرة والفيوم والمنيا وأسيوط. وتبين من البيان نفسه، تعرض ١٧ شخص للغرق في مُنتصف سبتمبر عام ٢٠٠٨ أمام سواحل برج العرب، وينتمون إلي مُحافظات الوجه البحري[٢].

جدول (٢) أعداد المصريين الغرقي والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩).

العام	عدد الغرقي	عدد المفقودين
٢٠٠٦	٣٠٢	—
٢٠٠٧	١٧٨	٥٠٠
٢٠٠٨	٥٠٣	٥٢٧
٢٠٠٩	٣٧	٣٦
الجُملة	**١٠٢٠**	**١٠٦٣**

(١) أمير فرج يوسف، مرجع سبق ذكره، ص٧.

(٢) إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير (٢٠١٣)، حالات الغرق في عمليات هجرة غير مشروعة، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة.

المصدر:

١ إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير (٢٠١٣)، حالات الغرق في عمليات هجرة غير مشروعة، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة.

٢ كرم صابر (٢٠٠٨)، "الموت هو الأمل الوحيد للحياة : أنهار الدم بالمتوسط ...للعبور للوطن البديل"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اجتماعية واقتصادية، العدد رقم (٦٧)، القاهرة. (علي الرابط: www.Lchr-eg.org).

٣ محمد سمير مصطفي (٢٠٠٩)، الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)، سلسلة أوراق سكانية، رقم (١)، معهد التخطيط القومي والمركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة ، ص ٧٩.

٤ مركز الأرض لحقوق الإنسان (٢٠٠٩)، "عالم للحواجز لا للحقوق : العمال المُهاجرين ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية "، حقوق اقتصادية و اجتماعية، العدد رقم (٧١)، ص ١١.

٥ مركز الأرض لحقوق الإنسان (٢٠١٠)، "الهجرة غير القانونية في ظل الشراكة الأوروبي: شعار الحكومة الإيطالية – مت أو عد من حيث جئت "، حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (٧٦)، ص ٣.

٣) أعداد الذين حصلوا علي صفة المُهاجر الدائم:

يُهاجر البعض من مصر عن طريق القنوات الشرعية إلي دُول أوروبا أو أمريكا الشمالية بغرض الدراسة أو السياحة أو العمل لفترة مُحددة ، ولكنهم لا يعودون بعد انتهاء الغرض وانتهاء تأشيرة الإقامة، فتتحول حالتهم من الهجرة الشرعية إلي غير الشرعية، فيسعون إلي تسوية أوضاعهم، وينجح البعض منهم في ذلك ، خاصة إذا كانوا من أصحاب الكفاءات العلمية . ثم يتقدموا – لاحقاً – للسُلطات المصرية بطلباتٍ للحُصول علي صفة المُهاجر الدائم، لكي يتمتعوا بما يتمتع به المُهاجر الدائم من حُقوق ومُميزات . ومما تجدر الإشارة إليه أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣، والقرار الوزاري رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ – الخاص بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون – قد منحا المُهاجر الدائم الحق في أن يكتسب جنسية دولة المهجر إلي جانب الجنسية المصرية ، وأيضاً يكتسب هذا الحق لزوجته وأولاده القصر المُهاجرين معه، ولزوجته الأجنبية الحق في الحُصول علي الجنسية المصرية ؛ ومنحا أبناء المُهاجرين الدائمين نفس المزايا والحُقوق المُقررة للوالد ، ويسري ذلك علي أبناء المصرية

المُهاجرين معها، مع احتفاظهم بجنسيتهم المصرية [1]. ومن جانبٍ أخر، تسعي الدُول الأوروبية إلي توفيق أوضاع المُهاجرين من أصحاب الكفاءات العلمية، حيث إنه كُلما ارتفع مُستوي الكفاءات وزادت معارفها، كُلما كانت دُول الاتحاد الأوروبي أكثر ميلاً لجذبها عن طريق المزيد من الحوافز . ويُؤكد ذلك ما قامت به بعض دُول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وهولندا، من السماح ببقاء الطُلاب لبعض الوقت علي أراضيها . فقد نص قانون الهجرة في ألمانيا، علي السماح للطلبة الأجانب بالبقاء لمدة عام بعد التخرج، للبحث عن عملٍ ، ولتقديم دورات تدريبية للمُهاجرين الجُدد للاندماج في المجتمع[2].

ويُوضح الشكل (٣) تطور أعداد المصريين المُقيمين في أوروبا (خاصة إيطاليا وفرنسا) وحصلوا علي صفة المُهاجر الدائم من مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١١). وقد اعتمدت الدراسة في هذا الشكل علي بيانات نشرة الهجرة الدائمة التي تصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سنوياً . ويُلاحظ من الشكل أن عددهم خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥) كان مُنخفضاً للغاية، إذ لم يتجاوز مائة شخص في أي سنة من سنوات هذه الفترة . ثم شهدت الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢) نمواً واضحاً في أعدادهم خاصة في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، حيث بلغ عددهم نحو ٣٥٠ شخصاً عام ٢٠٠٢. وقد يرجع ارتفاع أعدادهم خلال هذه الفترة إلي توسع الدُول الأوروبية في برامج تسوية أوضاع المُهاجرين هجرة غير شرعية. ولكن تراجعت أعدادهم ثانية بداية من عام ٢٠٠٣. وقد يرجع ذلك إلي تضييق دُول الاتحاد الأوروبي علي المُهاجرين من الدُول العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، من خلال عدم تجديد عُقود العاملين منهم، أو رفض تمديد فترة إقامتهم، بالإضافة إلي المُبالغة في إنتقائية أصحاب الكفاءات العلمية.

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٦)، "الهجرة المصرية إلي أوروبا: الواقع والتحديات"، مجلس الوزراء، القاهرة، ص ٩.

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلي الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

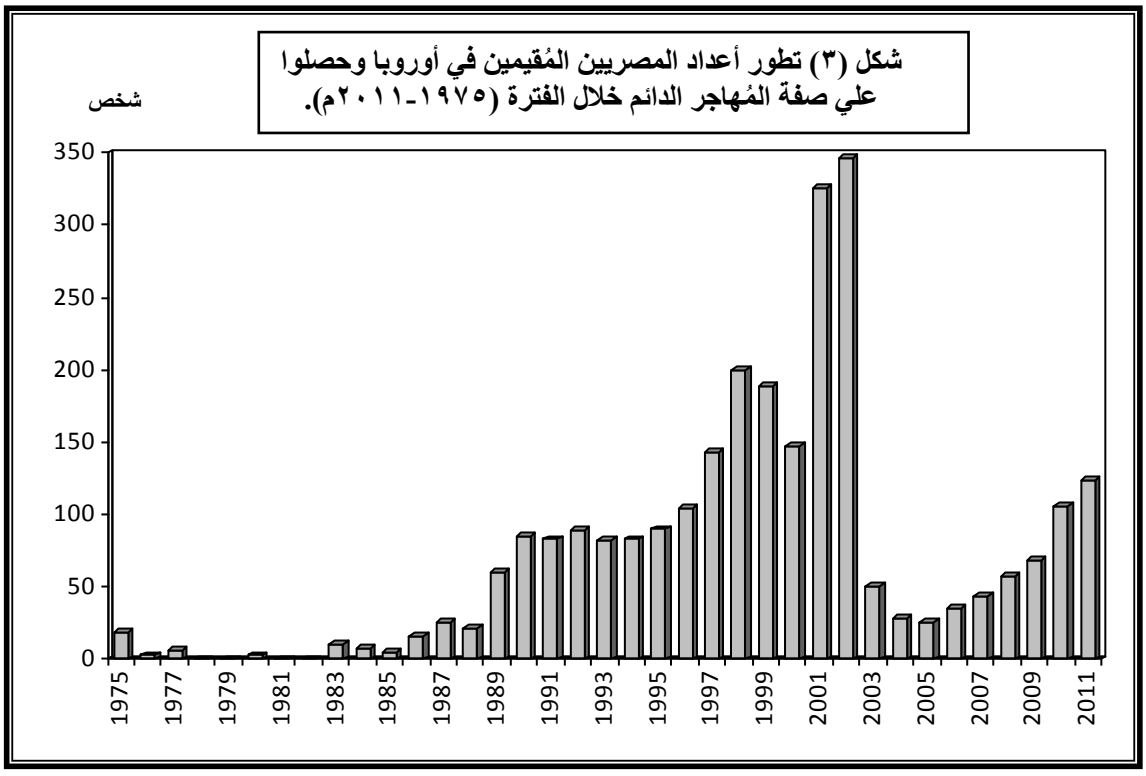

٤) تقدير حجم الهجرة غير الشرعية السنوي:

يعتمد تقدير الدراسة الحالية للمُتوسط السنوي لعدد المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية إلي أوروبا علي حساب المُتوسط السنوي للذين لم يتمكنوا من دُخول أوروبا (عبارة عن مجموع المُتوسطات السنوية للمُرحلين والمفقودين والغرقي). ثم الاستعانة بهذا المُتوسط في تقدير عدد الذين تمكنوا من دُخول أوروبا . وبعد ذلك يتم إضافة مُتوسط أولئك الذين تمت تسوية أوضاعهم واكتسبوا صفة المُهاجر الدائم من مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣) إلي المُتوسط السابق، للحُصول علي المُتوسط السنوي للمُهاجرين هجرة غير شرعية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣)، راجع الجدول (٣). وفيما يلي عرض تفصيلي لعملية التقدير:

❖ **المُتوسط السنوي للذين لم يتمكنوا من الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا:**

- **المُتوسط السنوي للمُرحلين:** بلغ مُتوسط المُرحلين سنوياً (١٥٩٧ شخصاً)، وهو عبارة عن مجموع مُتوسط المُرحلين من أوروبا (١١٥٥ شخصاً)، ومُتوسط المُرحلين من دُول العُبور إلي أوروبا (٤٤٢ شخصاً). ومما تجدر الإشارة إليه أنه تم تعديل عدد المُرحلين من ليبيا في أعوام (٢٠٠٤ و٢٠١٢ و٢٠١٣)، حيث تم تعديل الرقم الخاص بعام ٢٠٠٤ ليصبح مُتوسط عامي (٢٠٠٣ و٢٠٠٥)؛ لأن الباحث لاحظ ارتفاعه ارتفاعاً ملحوظاً في

عام ٢٠٠٤، الأمر الذي يُشير إلي أن الرقم قد يشمل عمالة مُؤقتة مُرحلة من ليبيا إلي جانب مُهاجرين هجرة غير شرعية . كما تم تعديل العد د في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ ليصبح العدد نفسه في عام ٢٠١١. ويرجع ذلك إلي اتفاع عدد المُرحلين بشكلٍ ملحوظٍ في هذين العامين، وقد أوضح "مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير بوزارة الداخلية المصرية" أن عدد المُرحلين من ليبيا في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، لا يُمثل المُرحلين بسبب الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا فقط، وإنما يشمل الكثير من العمالة المصرية المؤقتة التي تم ترحيلها بعد الثورة الليبية، على الرغم من صحة وضعها القانوني، حيث تقوم السُلطات الليبية بإلزام العاملين المصريين بالحُصول علي مُستندات وتأشيرات دُخول جديدة. وأوضح أيضاً، أن العامل المصري أصبح لا يستطيع الحُصول علي تأشيرة الدُخول إلا بعد دفع الرشاوي في السفارة والقنصلية الليبية(١).

- **المُتوسط السنوي للغرقى:** بلغ ٢٥٥ شخصاً.
- **المُتوسط السنوي للمفقودين:** بلغ ٣٥٤ شخصاً.

❖ **المُتوسط السنوي للذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا:**

يضع الباحث ثلاثة فروض لهذا التقدير : أولها، يفترض بأن هذا المُ توسط هو نفسه مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا . وثانيها، يفترض أن هذا المُتوسط عبارة عن ضِعف مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا . وثالثها، يفتوض أن هذا المُتوسط عبارة عن ثلاثة أمثال الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا . وعلي ذلك، يبلغ المُ توسط السنوي للذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا طبقاً للافتراض الأول والثاني والثالث علي الترتيب (٢٢٠٦ و٤٤١٢ و٦٦١٨ شخص).

❖ **المُتوسط السنوي لإجمالي المُهاجرين هجرة غير الشرعية إلي أوروبا:**

تم حسابه هذا المُتوسط عن طريق إضافة المُتوسط السنوي للذين تمت تسوية أوضاعهم في أوروبا وحصلوا علي صفة المُهاجر الدائم من مصر (١١٥ شخصاً)(*)، إلي مُتوسط الذين تَمَكَّنوا من الهجرة إلي أوروبا حسب كُل افتراض من الافتراضات الثلاثة السابقة . وبذلك، يُقدر المُتوسط السنوي للمصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية إلي أوروبا (٢٣٢١

(١) مُقابلة شخصية مع العميد/ عاصم الداهش – مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير/ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة / بوزارة الداخلية، في يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٥/٢٣م.

(*) هذا الرقم يُمثل مُتوسط عدد المصريين الذين تمت تسوية أوضاعهم في أوروبا ثم حصلوا من مصر على صفة المُهاجر الدائم خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١م).

مُهاجر طبقاً للافتراض الأول)، و(٤٥٢٧ مُهاجر طبقاً للافتراض الثاني)، و(٦٧٣٣ مُهاجراً طبقاً للافتراض الثالث). ويُرجح الباحث الافتراض الثان ي، الذي يُشير إلي أن المُتوسط السنوي للمصريين المُهاجر ين هجرة غير شرعية إلي أوروبا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣)، قد بلغ (٤٥٢٧ مُهاجر)، وبالتالي يُقدر إجمالي المُهاجرين خلال الفترة ذاتها بـ (٥٨٨١٢ مُهاجر). ويرجع تفضيل الافتراض الثاني، إلي أنه الأوسط بين الافتراضات الثلاثة، ويتفق – إلي حدٍ كبيرٍ – مع تطور الظاهرة خلال هذه الفترة، حيث كانت مُرتفعة الحجم في السنوات الأولي من هذه الفترة ومُنخفضة في نهايتها؛ نظراً لأن المُجابهة الأمنية في مصر أو في أوروبا – خلال السنوات الأولي من القرن الواحد والعشرين – لم تكن عند المُستوي الذي أصبحت عليه في السنوات القليلة الماضية.

جدول (٣) تقدير المُتوسط السنوي لحجم المصريين المُهاجرين هجرة غير الشرعية إلي أوروبا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣م).

البند	المُتغيرات	العدد
المُرحلون	مُتوسط المُرحلين سنوياً من أوروبا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣).	١١٥٥
	مُتوسط المُرحلين سنوياً من دُ ول عُبور إلي أوروبا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣).	٤٤٢
الغرقي	مُتوسط الغرقي سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩).	٢٥٥
المفقودون	مُتوسط المفقودين سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩).	٣٥٤
مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية.	مُتوسط المُرحلين والغرقي والمفقودين سنوياً	٢٢٠٦
الفروض الثلاثة لتقدير مُتوسط الذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية.	الفرض المنخفض= مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية (٢٢٠٦ × ١)	٢٢٠٦
	الفرض المتوسط= ضِعف مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية (٢٢٠٦ × ٢)	٤٤١٢
	الفرض المرتفع= ثلاثة أمثال مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية (٢٢٠٦ × ٣)	٦٦١٨
مُكتسبوا صفة المُهاجر الدائم من مصر.	مُتوسط الذين تمت تسوية أوضاعهم في أوروبا ثم حصلوا علي صفة المُهاجر الدائم من مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١).	١١٥
تقدير المتوسط السنوي لحجم هجرة المصريين غير الشرعية إلي أوروبا طبقاً للفروض الثلاثة.	الفرض المنخفض= مُتوسط الذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية + مُتوسط الذين حصلوا علي صفة المُهاجر الدائم من مصر (٢٢٠٦+١١٥)	٢٣٢١
	الفرض المتوسط (الفرض المرجح) = مُتوسط الذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية + مُتوسط الذين حصلوا علي صفة ال مُهاجر الدائم من مصر (٤٤١٢+١١٥)	**٤٥٢٧**
	الفرض المنخفض= مُتوسط الذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية + مُتوسط الذين حصلوا علي صفة المُهاجر الدائم من مصر (٦٦١٨+١١٥)	٦٧٣٣

المصدر- من حساب الباحث اعتماداً علي المصدرين الآتيين:

١) الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤م): إيمان شريف (٢٠١٠)، حجم واتجاهات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في : " الشباب المصري والهجرة غير الشرعية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ص ٥٦.

٢) الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٣م): مصلحة الجوزات والهجرة والجنسية.

ثالثاً- مناطق الأصل ودُول الوُصول.

يُعد تحليل الأنماط المكانية للهجرة أمراً مُهماً في توضيح العلاقات داخل نظام الهجرة، أي بين منطقتي الأصل والوصول . كما يُعطي تحليل تدفقات الهجرة صورة كاملة وفهماً أعمق لانتقائية الهجرة، وم ن ثم تكوين خلفية جيدة عن آثارها المُتعددة[١]. وتبدأ هجرة المصريين غير الشرعية بالنزوح من مناطق الأصل (*Areas of Origin*) التي تُمثلها الكثير من القُري المصرية، وتنتهي بمناطق الوصول (*Areas of Destination*) التي تُمثلها دُول الجنوب الأوروبي خاصة إيطاليا واليونان . وفيما يلي تحديد للمناطق والنطاقات الجُغرافية المُصدرة للهجرة غير الشرعية إلي أوروبا؛ وتحديد الدُول الأوروبية الرئيسة التي يقصدها هؤلاء المُهاجرين.

أ- مناطق الأصل:

أصبحت هناك بعض المناطق داخل مصر معروفة بالهجرة غير الشرعية لأبنائها إلي أوروبا، حيث تبدأ منها الهجرة بمُساعدة الأقارب والأصدقاء المُقيمين بدُول المقصد، وتتم عن طريق شبكة من المُهربين والسماسرة، الذين يُحددون مسارات تسلل المُهاجرين ومحطات انتظارهم وتجمعهم . وتكاد تتفق مُعظم الدراسات والتقارير التي تناولت هذه الظاهرة أن أهم مناطق الإرسال تُوجد في مُحافظتي الدقهلية والغربية بالوجه البحري ومُحافظتي الفيوم والمنيا بالوجه القبلي . وتشترك هذه المُحافظات في انخفاض مُعدلات التنمية ، مما يدفع أبنائها للهجرة، كما أن لديها تجمعات من المُهاجرين في إيطاليا وفرنسا منذ ثلاثة عقود تقريباً، وقد سَهل هؤلاء المُهاجرين هجرة أقاربهم وأصدقائهم.

وقد أكدت البيانات الرسمية والجهات المعنية بالهجرة غير الشرعية مثل - الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة- أن مُحافظتي الدقهلية والفيوم شهدتا أكبر نسبة من ضحايا

(١) White, P. E and Woods, R. I (١٩٨٠), Spatial Patterns of Migration Flows, In: White, P. E and Woods, R. I., "the Geographical Impact of Migration", Longman, New York, p ٢١.

الهجرة غير الشرعية خلال السنوات الأولي من القرن ال واحد والعشرين [1]. وتبين من دراسة أُجريت خلال العام (٢٠٠٧/٢٠٠٦) علي شباب قرية تطون ب مُحافظة الفيوم وبعض قُري مُحافظة الدقهلية – الذين تم ترحيلهم بسبب الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا – أن ما يقرب من ثلاثة أرباعهم (٧١,٧%) من مُحافظة الدقهلية والباقي من مُحافظة الفيوم [2]. ويُوضح الشكل (٤) جُملة المصريين المُرحلين والغرقي والمفقودين بسبب الهجرة غير الش رعية إلي أوروبا عام ٢٠٠٨، حيث يعكس تعدد مُحافظات إرسال المُهاجرين، وتركز المُهاجرين في الوجه البحري . وقد انضمت مُحافظات الشرقية والإسكندرية والقليوبية والمنوفية وأسي وط إلي مُحافظات الإرسال القديمة (الدقهلية والغربية والفيوم والمنيا). ومن الشكل، يُمكن تقسيم مُحافظات الإرسال إلي ثلاث فئات حسب أعداد المُهاجرين، هي كما يلي:

- **مُحافظات الإرسال الرئيس ة:** تضم ست مُحافظات هي : الدقهلية والغربية والشرقية والإسكندرية والفيوم والمنيا، حيث وصل عدد المُهاجرين بها إلي ٤٠٠ مُهاجر فأكثر . ويرجع ارتفاع مُ عدل الهجرة غير الشرعية – في الغالب – بهذه المُحافظات إلي عوامل الدفع المُختلفة (كارتفاع مُ عدلات البطالة، وانخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية والمساحة المحصولية في المُحافظات الريفية، ونقص الخدمات، وغيرها). ويُضاف إلي مُحافظات الوجه البحري عامل القرب الجُغرافي من محطات تهريب ال مُهاجرين وتجميعهم وموانيء البحر المتوسط ومنافـذ الهروب إلي ليبيا . ويُضاف إلي العوامل السابقة – في حالة مُحافظات الدقهلية والغربية والفيوم والمنيا – عامل قِدم الهجرة غير الشرعية بها، حيث أدي ذلك الأمر إلي تشجيع الأخرين علي الإقدام علي التجربة . ويُلاحظ أن الدقهلية تأتي في مُقدمة هذه المُحافظات ، حيث أرسلت أكثر من ٧٥٠ مُهاجر ، شكلوا نحو (٢١%) من الجُملة ، راجع الشكل والجدول (٤).
- **مُحافظات الإرسال الثانوية :** يتراوح عدد المُهاجرين في هذه المُحافظات ما بين (١٥٠ إلي أقل من ٤٠٠ مُهاجر)، وتضم مُ حافظتي القليوبية والمنوفية . وقد يرجع الارتفاع النسبي في عدد المُهاجرين بهاتين المحافظتين، إلي انتشار شبكات تهريب ال مُهاجرين والسماسرة في

([1]) إيمان شريف، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٧-٤٨.

([2]) صفية عبد العزيز (٢٠١٠)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمُهاجرين غير الشرعيين، في : "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ص ص ٩٦.

الوجه البحري، وتجاورها مع مُحافظات الإرسال الرئيسة، مما تسبب في تشجيع بعض سُكان المُحافظتين علي الإقدام علي التجربة.

- **مُحافظات الإرسال الهامشية** : يقل عدد المُهاجرين بها عن مائة مُهاجر ، وتضم مُحافظتي دمياط وكفر الشيخ من الوجه البحري، و مُحافظات بني سويف و أسيوط وسوهاج وقنا من الوجه القبلي، ومُ حافظتي الإسماعيلية وبو رسعيد من القناة، و مُحافظة القاهرة . ومم ا تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن الهجرة غير الشرعية من جنوب الصعيد، بدأت تظهر في عام ٢٠٠٨ بعد الانخفاض الشديد في الطلب علي العمالة المصرية من جانب أسواق العمل العربية[١].

جدول (٤) جُملة المصريين المُرحلين والغرقي والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا حسب مُحافظة الإرسال عام ٢٠٠٨م.

المُحافظة	العدد	%	المُحافظة	العدد	%	المُحافظة	العدد	%
القاهرة	٣	٠,٠٨	كفر الشيخ	١٧	٠,٤٧	المنيا	٤٣١	١١,٩٤
الإسكندرية	٤٠٢	١١,١٤	الغربية	٤٤٨	١٢,٤١	أسيوط	٨٣	٢,٣٠
بورسعيد	١	٠,٠٣	المنوفية	١٥٤	٤,٢٧	سوهاج	٧	٠,١٩
دمياط	٣	٠,٠٨	البحيرة	٧	٠,١٩	قنا	٢	٠,٠٦
الدقهلية	٧٥٣	٢٠,٨٦	الإسماعيلية	٢٦	٠,٧٢	غير مبين	٢٠٨	٥,٧٦
الشرقية	٤٤١	١٢,٢٢	بني سويف	٢	٠,٠٦	الجملة	٣٦٠٩	١٠٠,٠٠
القليوبية	٢٢١	٦,١٢	الفيوم	٤٠٠	١١,٠٨			

المصدر– من حساب الباحث اعتماداً علي : كرم صابر (٢٠٠٨)، "الموت هو الأمل الوحيد للحياة : أنهار الدم بالمتوسط ...للعبور للوطن البديل "، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اجتماعية واقتصادية ، العدد رقم (٦٧)، القاهرة. (علي الرابط: www.Lchr-eg.org).

(١) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٤/٢٤م.

أما فيما يتعلق بمناطق الإرسال (الأصل) الرئيسة بهذه المُحافظات، فيُمكن تحديدها في ثلاثة نطاقات جغرافية (*)، يضم كُل نطاق منها العديد من القُرى وبعض المُدن أحياناً . وتتمثل هذه النطاقات في : النطاق البحري والنطاق النهري والنطاق الداخلي (انظر الشكل ٥). وفيما يلي عرض تفصيلي لكل نطاق من حيث سماته وخصائصه ومُكوناته الجُغرافية:

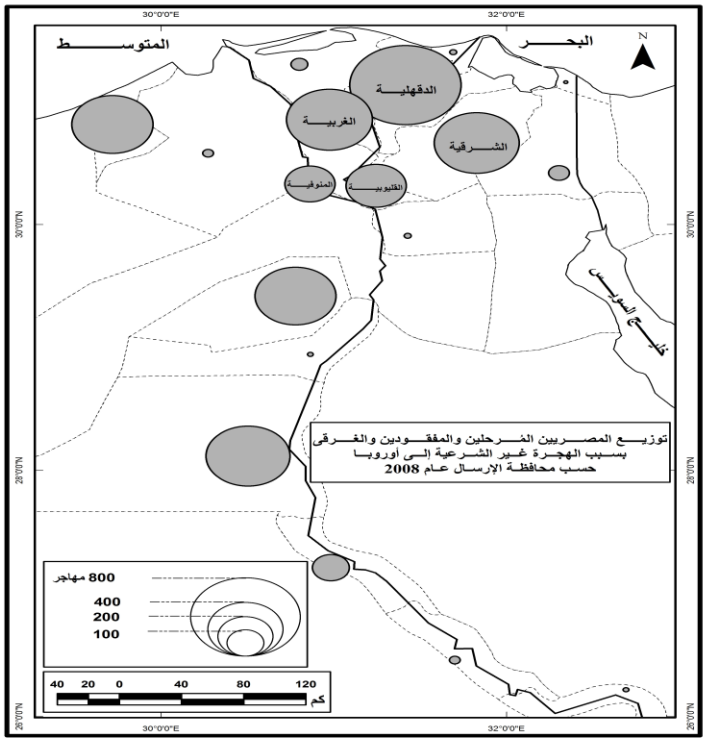

(*) تَمَكَّنَ الباحث من تحديد النطاقات الجُغرافية لإرسال المُهاجرين هجرة غير شرعية من واقع المصادر والدراسات الآتية:

- إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير (٢٠١٣)، القري المصدرة للهجرة غير الشرعية، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، وزارة الداخلية، القاهرة.
- علي فتحي أحمد (٢٠٠٧)، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) علي بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، سلسلة رقم ٣٧، المركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، ص ٥٣٧.
- عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥.
- كرم صابر، مرجع سبق ذكره، (علي الرابط: www.Lchr-eg.org).
- مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٤/٢٤م.

- **النطاق البحري** : يتمثل هذا النطاق في القُري والمُدن التي تقع علي ساحل البحر المتوسط مُباشرة أو بالقرب منه. وقد يكون لموقعها البحري علاقة قوية بإقبال السُكان علي الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، خاصة وأن نسبة كبيرة من سُكانها يعملون في أعمال مُرتبطة بالبحر مثل الصيد وصناعة السفن والمراكب وأعمال الموانيء، أي أنهم يتعاملون بشكل يومي مع البحر. كما أنهم أقرب للموانيء التي تُستخدم كمنافذ للهجرة غير الشرعية. ويتمثل هذا النطاق في بعض قرُي ومُدن مُحافظتي دمياط وكفر الشيخ، فيضم مدينة "عزبة البرج" التابعة لمركز دمياط بمُحافظة دمياط، وجميع مُكونات مركز البرلس بمُحافظة كفر الشيخ ("مدينة بلطيم" ، وقُري: "البرج، والبنائين، والحماد، والربع، والساحل البحري، والساحل القبلي، والشهابية، والشيخ مبارك، والعياش، وبر بحري ")، هذا بالإضافة إلي قريتي "الجزيرة الخضراء، وبرج مغيزل" التابعتين لمركز مطوبس بمُحافظة كفر الشيخ.
- **النطاق النهري:** يتمثل في القرُي الواقعة مُباشرة علي فرعي دمياط ورشيد أو بالقرب منهما . ويدل ذلك الموقع علي علاقة سُكان تلك القُري بنهر النيل، فقد يعملون بصيد الأسماك أو بالنقل النهري من خلال المراكب الصغيرة. ولذلك تكون لديهم الشجاعة و الإقدام علي الهجرة غير الشرعية بحراً بسبب خبرتهم في التعامل مع المراكب و السفن الصغيرة . ويشمل هذا النطاق بعض قُري ومُدن مُحافظات الدقهلية والغربية والبحيرة وأسيوط. وفيما يلي عرض تفصيلي لمُكونات هذا النطاق:
  - **مُحافظة الدقهلية :** تشمل قرية "بساط كريم الدين " التابعة لمركز شربين؛ وقريتي "ميت الكرماء وجوجر " التابعتين لمركز طلخا ، ويُفضل سُكان قرية "ميت الكرماء " الهجرة إلي إيطاليا ؛ وقريتي "ميت خميس وميت بدر خميس " التابعتين لمركز المنصورة ، ويُفضل سُكانها الهجرة إلي إيطاليا ؛ وقريتي "نوسا البحر ونوسا الغيط " التابعتين لمركز أجا ، ويُفضل سُكانها الهجرة إلي فرنسا.
  - **مُحافظة الغربية :** تشمل قريتي "ميت بدر حلاوة وبنا أبو صير " بمركز سمنو د. ويُعد ارتفاع مُعدل البطالة أحد عوامل الطرد السُكاني بالقريتين، إذ بلغ نحو ٩% حسب تعداد عام ٢٠٠٦. وتُعد قرية "ميت بدر حلاوة" التابعة لمركز سمنود بمُحافظة الغربية من أقدم قُري هذا النطاق إرسالاً لل مُهاجرين هجرة غير شرعية إلي أوروبا، حيث يرجع تاريخ الظاهرة بها إلي سبعينيات القرن العشرين. وكانت في البداية هجرة شرعية، قام بها بعض أبناء القرية (٦– ٨ أفراد) الذين كان لديهم حق الإقامة في فرنسا، ونجحت تجربتهم

وكونوا ثروة كبيرة وتملكوا العقارات والسيارات وتزوجوا من فرنسيات . وكان لنجاح تجربتهم الأثر الأكبر في جذب الكثير من أقاربهم وأصدقائهم ومعارفهم من أهل القرية، حيث سافر مُعظمهم بطرقٍ غير شرعية، وقام المُهاجرون الأوائل بمُساعدتهم في الإقامة والعمل . وقد انتشرت – حالياً – ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلي فرنسا بين أبناء القرية، لدرجة أنك قد تجد في كل أسرة من أسر القرية ما بين فردين إلي ثلاثة أفراد مُهاجرين إلي فرنسا. ويُميز هؤلاء المُهاجرين السخاء علي أهل القرية وتبرعاتهم لأعمال الخير بالقرية ومُساعدة الفقراء والأيتام[١].

- **مُحافظة البحيرة:** تضم قريتي "الصواف والطيرية" التابعتين لمركز كوم حمادة.
- **مُحافظة أسيوط:** تتمثل في "مدينة أبنوب" التابعة لمركز أبنوب.

- **النطاق الداخلي:** يشمل مجموعة من القُرى والمُدن الداخلية البعيدة – نسبياً – عن نهر النيل وفرعيه والبحر المتوسط . ويُدلل ذلك الموقع الداخلي علي عدم اشتغال مُعظم السُكان بالأعمال المُرتبطة بالبحر أو بالنهر. وبالتالي قد يرجع ارتفاع مُعدل الهجرة غير الشرعية بها إلي قِدم الظاهرة، الذي أدي إلي تكوين جيل من المُهاجرين في بعض الدُول الأوروبية، هذا بالإضافة إلي احتمالية وُجود بعض السماسرة والقائمين علي تهريب المُهاجرين بهذه القُرى، هذا إلي جانب عوامل الطرد الأخري . ويشمل هذا النطاق بعض قُري ومُدن مُحافظات الدقهلية والشرقية والقليوبية والمنوفية والغربية والبحيرة والفيوم . وفيما يلي عرض تفصيلي لمُكونات هذا النطاق:

- **مُحافظة الدقهلية:** تضم مدينة "نبروه" وقُري "الخازندارا ودرين وتيرة وميت زنقر" التابعين لمركز طلخا ، ويُفضل سُكان قريتي "الخازندارا وميت زنقر" الهجرة إلي اليونان، بينما يُفضل سُكان قريتي "درين وتيرة" ومدينة "نبروه" الهجرة إلي هولندا . وتضم قرية "كفر دملاش" التابعة لمركز بلقاس ، ويُفضل أهلها الهجرة إلي اليونان ؛ وقريتي "تلبانة وميت محمود" التابعتين لمركز المنصورة؛ وقرية "ميت ناجي" لمركز ميت غمر . وقد كان لتطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر، الأثر الأكبر في الهجرة غير الشرعية من قرية "ميت ناجي"، حيث تسبب في ارتفاع إيجارات الأراضي الزراعية ومُستلزمات الزراعة في مُقابل انخفاض العائد من الزراعة [٢]. كما يُعد

---

(١) علي فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٣.

(٢) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بهذه القُري أحد أهم عوامل الطرد السُكاني، إذ يقل عن ألفين دولار سنوياً في قرية "تلبانة" وأقل من ثلاثة آلاف دولار في باقي القُرى حسب تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٣.

- **مُحافظة الشرقية :** تشمل قريتي "الحوض الطويل وميت سهيل " التابعتين لمركز منيا القمح، ويُفضل أهل القريتين الهجرة إلي إيطاليا ؛ ومدينة "مشتول السوق" وقرية "المناصرة" التابعتين لمركز مشتول السوق؛ وقرية "ميت جابر " التابعة لمركز بلبيس ، ويُفضل أهلها الهجرة إلي إيطاليا.
- **مُحافظة القليوبية:** تضم قرية "كفر الجمال" التابعة لمركز طوخ.
- **مُحافظة المنوفية :** تضم قُري "البتانون وميت الموز وميت خلف " بمركز شبين الكوم؛ وشياختي "كفر المصيلحة وميت خاقان " بقسم شبين الكوم ، واشتهر أهل "ميت خاقان " بالهجرة إلي إيطاليا؛ وقُري "شنتا الحجر وكفر هلال وميت أم صالح" بمركز بركة السبع؛ وقرية "زنارة" بمركز تلا، ويُفضل أهلها الهجرة إلي إيطاليا. ويُعد ارتفاع مُعدل البطالة أحد أهم عوامل الطرد السُكاني بهذه القُرى عامة وفي قريتي "زنارة وميت أم صالح " خاصة ، حيث بلغ في "زنارة" (٢٤%) وفي "ميت أم صالح" (١٧%) حسب تعداد عام ٢٠٠٦.
- **مُحافظة الغربية :** تشمل قريتي "كفر كلا الباب وميت يزيد " التابعتين لمركز السنطة؛ وقرية "دلبشان" التابعة لمركز كفر الزيات . ويلعب ارتفاع مُعدل البطالة بهذه القرى دوراً مهماً في دفع السُكان للهجرة، حيث بلغ (١٩%) في "ميت يزيد " و(٩.٥%) في "كفر كلا الباب" حسب تعداد ٢٠٠٦.
- **مُحافظة البحيرة :** تضم قريتي "العيون وجبارس البحرية " التابعتين لمركز إيتاي البارود؛ وقريتي "زاوية مسلم وكوم زمران" التابعتين لمركز الدلنجات.
- **مُحافظة الفيوم:** تضم قريتي "تطون وشدموه" التابعتين لمركز إطسا . وتُعد قرية "تطون" من أقدم قُري هذا النطاق إرسالاً للمُهاجرين إلي أوروبا ، حيث تشتهر بهجرة أبنائها إلي إيطاليا، فيُقدر عددهم بإيطاليا بنحو ستة آلاف مُهاجر . وقد أصبح أهل القرية يُطلقون علي محلاتهم التُجارية أسماء إيطالية، مما يدل علي انتشار ظاهرة الهجرة إلي إيطاليا وشدة تأثرهم بها.

30°30'0"
31°0'0"
31°30'0"
32°0'0"
31°30'0"
31°0'0"
30°30'0"
30°0'0"
29°30'0"
البحـــر
المتوسط
عزبة البرج
بر بحري
الساحل البحري
الشيخ مبارك
بلطيم
الحمام
برج مغيزل
الجزيرة الخضراء
N
كفر دملاش
الخازندارا
ميت زنقر
درين
تيرة
بيروة
ميت الكرماء
حجر
ميت خميس
بساط
كريم الدين
ميت محمود
تلبانة
ميت خميس
ميت بدر
نوسا الغيط
بنا أبو صير
ميت يزيد
ميت بدر حلاوة
العيون
جبارس البحرية
زاوية مسلم
كوم زمران
دلبشان
كفر كلا الباب
زنارة
ميت ناجي
الصواف الطيرية
البتانون
شنتا
الحجر
ميت الموز
ميت خلف
ميت خاقان
زوير
كفر المصيلحة
الحوض الطويل
ميت جابر
ميت سهيل
المنصورة
مشتول السوق
كفر الجمال
مواقع القُري المصرية المُصدرة
للهجرة غير الشرعية إلي أوروبا ونطاقاتها
قُري النطاق البحري
قُري النطاق النهري
قُري النطاق الداخلي
10 5 0 10 20 30 40 50
كم
شدموه
تطون
شكل (٥)

تُعد دُول جنوب أوروبا هي المقصد الرئيس لأغلب المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية مُنذ بداية القرن الواحد والعشرين. ويُوضح المسئولون عن الهجرة غير الشرعية بوزارة الداخلية المصرية، أن جزيرة كريت التابعة لليونان، كانت المقصد لأول رحلة بحرية تحمل مصريين مُهاجرين هجرة غير شرعية عام ٢٠٠٢، وقد رحب أهل الجزيرة بهم في البداية، ثم تم ترحيلهم بعد أن تعرف القُنصل المصري هن اك علي أمرهم . ومنذ ذلك الحين، أدركت السُلطات المصرية أن هناك هجرة غير شرعية تتم عبر البحر المتوسط[١]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن، أنه يصعب علي الباحثين الحُصول علي بيانات إحصائية دقيقة عن أعداد المصريين الموجودين بطريقة غير شرعية في أوروبا، وللتغلب علي هذه المشكلة، قام الباحث بتجميع أعداد المصريين المُرحلين والغرقي والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية إلي الدُ ول الأوروبية، والاستعانة بها في تحديد أهم دُول المقصد لهؤلاء المُهاجرين خلال الفترة الحديثة.

ويُوضح الشكل (٦) دُول مقصد وعُبور المصريين الذين تم ترحيلهم من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣م)، ويُمكن الاستعانة بهذا الشكل في تحديد تيارات هجرة المصريين غير الشرعية واتجاهاتها. فيُلاحظ أن أهم هذه التيا رات تتمثل في التيارات التي اتجهت إلي إيطاليا واليونان ومالطا والمملكة العربية السعودية وليبيا . أما أقلها أهمية فتتمثل في تلك التيارات التي اتجهت إلي فرنسا وهولندا وأوكرانيا وسوريا والأردن ولبنان والكويت والإمارات واليمن. وتجدر الإشارة إلي أن بعض هذه الدُ ول تُعد دُول عُبور أكثر منها دُول مقصد، مثل ليبيا وتونس التي يعبرها نسبة كبيرة من المصريين بقصد الوصول إ لي إيطاليا أو فرنسا أو اليونان، ومثل سوريا ولبنان التي يعبرها المصريون بقصد الوصول إلي تركيا أو اليونان. ويُلاحظ من الشكل ذاته والجدول (٥) أن أضخم تيارات الهجرة غير الشرعية من مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣م)، هو التيار الذي قصد المملكة العربية السعودية، الذي بلغ حجمه نحو ١٤ ألف مُهاجر (٣٥% تقريباً من الجُملة). ويلي هذا التيار في الأهمية، تيار الهجرة إلي ليبيا (نحو ١١ ألف مُهاجر) الذي شَكَّلَ أكثر قليلاً من رُبع المُهاجرين المصريين الذين تم ترحيلهم خلال هذه الفترة . ومن المُ رجح أن أغلب هؤلاء المُهاجرين، كانوا ينووون الهجرة إلي أوروبا عبر ليبيا، حيث إن ليبيا تُمثل – عند أغلب

(١) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٤/٢٤م.

المصريين الراغبين في الهجرة غير الشرعية – محطة مُهمة من محطات الوصول إلي أوروبا، وبالتالي يُمكن اعتبار نسبة غير قليلة من هذا التيار، عبارة عن هجرة مُحتملة إلي أوروبا (خاصة إيطاليا). كما يجب التأكيد مرة أخري، أن ارتفاع العدد في ليبيا في العامين الأخيرين لا يُعبر فقط عن الهجرة غير الشرعية، وإنما يُعبر أيضاً عن هجرة عمالة مؤقتة كانت تعمل بشكل قانوني هناك، ثم تم ترحيلها عقب الثورة الليبية . وتاريخياً، ظلت ليبيا – علي مدي سنوات طويلة – مقصداً مُفضلاً للوافدين من الدُ ول الأفريقية، وظلت – كذلك – مكاناً لعُبور اللاجئين والوافدين بالطُرق غير الشرعية، الذين يرغبون في الهجرة إلي أوروبا عامة وإيطاليا خاصة. وقد بدأت موجات الهجرة الضخمة إلي ليبيا – بصفةٍ عامةٍ – مُنذ سبعينيات القرن العشرين، ووصل عددهم بحلول عام ١٩٩٢ إلي نحو ٢ مليون مُهاجر، نِصفهم من المصريين والباقي من تُونس ودُول عربية وأسيوية[١].

وتُعد إيطاليا – كذلك– واحدة من أهم دُول مقصد المصريين الذين يرغبون في الهجرة غير الشرعية، حيث بلغ حجم التيار الذي اتجه إليها وتم ترحيله خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠١٣) أكثر قليلاً من تسعة آلاف مُهاجر (٢٢% تقريباً من الجُملة)، وقد هاجرت نسبة كبيرة من هذا التيار خلال الفترة (٢٠٠٤–٢٠٠٨)، وهي تُمثل فترة ازدهار الهجرة غير الشرعية إلي إيطاليا، حيث تضخمت خلال هذه الفترة بشكلٍ واضحٍ تيارات الهجرة إلي إيطاليا من أفريقيا عامة ومن ليبيا خاصة، وضمت مُهاجرين من دُول شمال أفريقيا بما فيها مصر و مُهاجرين من الدُ ول الأفريقية جنوب الصحراء الكُبري ومن القرن الأفريقي [٢]. وتُشير التقديرات الإيطالية أن إجمالي المُهاجرين المصريين في إيطاليا بلغ ٧٥ ألف مُهاجر في أول يوليو من عام ٢٠٠٥، وشَكَّلَ المُهاجرون بالطُرق غير الشرعية ١٢,٥% منهم (٩,٤ ألف مُهاجر تقريباً)[٣]. ويُعد ما قامت به السُلطات الإيطالية من تسويةٍ لأوضاع آلاف المصريين المُ قيمين بها بشكلٍ غير شرعي عام ٢٠٠٦، من الأُمور التي شجعت المصريين علي الهجرة إلي إيطاليا خلال هذه الفترة[٤]. فقد سجلت إحصائيات الأمن الإيطالية خلال الرُبع الأول من عام ٢٠٠٧، استقبال

(١) El Mubarak, Y (٢٠١٣), "International Migration in MENA Region: An Existing Phenomenon Exacerbated by the Arab Uprising", International Seminar on: "International Migration in the Middle East and North Africa after the Arab Uprising: A Long Term Perspective", IUSSP and Economic & Social Research Council and the American University in Cairo, ٢٢-٢٣ April ٢٠١٣, p. ١٦.

(٢) Fasani, F., op.cit, p. ١٥.

(٣) Ibid, Table ٣٠, pp. ١٠٤-١٠٥.

(٤) محمود بسطامي (٢٠١٠)، "الأبعاد القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية""، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ص ٩١.

سواحل إقليم "كالابريا" – الذي يقع في أقصي الجنوب – أكثر من (١٥٠٠) مُهاجر بطرق غير شرعيةٍ، مُعظمهم من المصريين[١]. كما تم تقدير إجمالي المُهاجرين إلي إيطاليا بالطُرق غير الشرعية في أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بنحو ٥٤١ ألف و ٦٥٠ ألف و ٣٤٩ ألف مُهاجر ، وشكلوا ١٦% و١٨% و٩% من إجمالي الأجانب المُقيمين في إيطاليا علي الترتيب[٢].

ويتبين من الشكل والجدول أيضاً ، انخفاض أعداد المُهاجرين المصريين الذين تم ترحيلهم من إيطاليا بداية من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٣، مما يُشير إلي تراجع أعداد المُهاجرين الذين تَمَكَّنوا من دُخول الأراضي الإيطالية بالطُرق غير الشرعية . ويرجع ذلك إلي ما اتخذته الحكومة الإيطالية من إجراءاتٍ في السنوات الأخيرة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومنها ما أصدره مجلس الشيوخ الإيطالي من نصٍ تشريعي يقضي بالحبس من ستة شهور إلي أربع سنوات لمن يدخل البلاد بالطُرق غير الشرعية، ومنح المحكمة القضائية سُلطة زيادة العقوبة إذا تكرر دُخول البلاد؛ ومنها مُوافقة المجلس نفسه علي تسهيل الإجراءات المُقررة بشأن إبعاد المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية، وتحديد مُدة احتجازهم من شهرين إلي ثمانية عشر شهراً، وحبس الأشخاص الذين يُؤجرون شُققاً للمُهاجرين بالطُرق غير الشرعية مدة تتراوح بين ستة شهور إلي ثلاث سنوات[٣].

كما تُعد اليونان أحد أهم دُول مقصد المصريين الذين يرغبون في الهجرة غير الشرعية، حيث بلغ عدد المُهاجرين المصريين الذين تم ترحيلهم نحو أربعة آلاف مُهاجر (١٠% من الجُملة). أما بالنسبة لتطور هذا التيار، فيُلاحظ أنه تصاعد بشكلٍ كبيرٍ في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، حيث هاجر في هذين العامين فقط أكثر من ثُلثي جُملة المُهاجرين خلال الفترة كلها، ثم بدأ هذا التيار في التراجع بداية من عام ٢٠٠٦ وحتى نهاية الفترة، ومن المُرجح أن يكون تدهور الأوضاع الاقتصادية باليونان وراء ذلك التراجع، ويُؤكد المسئولون عن الهجرة غير الشرعية في مصر توقف الهجرة غير الشرعية إلي اليونان مُنذ عام ٢٠١٢ بسبب زيادة تدهور الأحوال الاقتصادية هناك [٤]. فقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مُعدلاً سالباً للنمو في السنوات الأخيرة، حيث بلغ (-٥.٢% و-٨.٦% و-٦.٣%

---

(١) المُنظمة المصرية لحقوق الانسان، مرجع سبق ذكره، (علي الرابط: http://ar.eohr.org/?=٥).

(٢) Fasani, F., op.cit, p. ٣٢.

(٣) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٤) مُقابلة شخصية مع العميد/ عاصم الداهش – مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير/ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة / بوزارة الداخلية، في يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٥/٢٣م.

و-٢.٨%) في أعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ على الترتيب [١]. هذا إلى جانب الإجراءات الأمنية الصارمة التي تبنتها الدُ ول الأوروبية ومنها اليونان تجاه الهجرة غير الشرعية في السنوات القليلة الماضية.

وهناك تيار أخر يتجه إلي مالطا، ولكنه أقل ضخامة من التيارين المُ تجهين إلي إيطاليا أو اليونان، إذ بلغ حجمه نحو (١.٣ ألف مُهاجر). وقد يُفسر انخفاض حجم هذا التيار بالإجراءات الصارمة التي تتخذها مالطا تجاه الهجرة غير الشرعية، لدرجة أنها ت رفض إنقاذ المُهاجرين في البحر، ولا تسمح للسفن التي تحمل ال مُهاجرين الذين تم إنقا ذهم من الدُ خول إلي مرافئها [٢]؛ كما قد يُفسر بأن مالطا تُعد - في الغالب - محطة من محطات وُصول هؤلاء المُهاجرين إلي إيطاليا من خلال الوصول إلي صقلية أولاً والاستقرار بها، أو الارتقال لاحقاً - إن تَمَكَّنوا - إلي أي إقليم من أقاليم إيطاليا الأُخرى . وتضم دُول المقصد كذلك، فرنسا وأوكرانيا وهولندا، وإذا كانت أعداد ال مُهاجرين المصريين الذين تم ترحيلهم من هذه الدُول قليلة ، إلا أن مُعظم الدراسات تُؤكد علي أهمية فرنسا كدولة مقصد لبعض المُهاجرين. فقد تبين من دراسة أُجريت عام ٢٠٠٥ علي نحو ٥٠٠ شاب مصري خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، أن فرنسا كانت مقصداً لنحو ١٦% من الجُملة [٣]؛ وأوضحت دراسة أُخرى أُجريت عام ٢٠٠٦ علي عينة مُ كونة من ٣٠٠ مُهاجر هجرة غير شرعية من بعض قُري مُحافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، أن ٨% من المُهاجرين بالعينة قصدوا فرنسا ، وأرجعوا اختيارهم فرنسا إلي أنها تم نح الجنسية للشخص الذي يُقيم بها لمدة عشر سنوات فأكثر، وللشخص المُتزوج من فرنسية، وإلي ما يتميز به المصريون هناك من حُسن السُلوك والحرص علي العمل[٤].

---

(١) The World Bank: http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG

(٢) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٣) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

(٤) علي فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٤٢، ٥٥٥.

جدول (٥) تطور أعداد المصريين المُرحلين من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية حسب دولة الترحيل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣م).

العام	مُرحلون من دُول أوروبية ودُول عُبور إلي أوروبا									مُرحلون من دُول عربية					دُول أخرى	الإجمالي
	مُرحلون من دُول أوروبية						مُرحلون من دُول عُبور إلي أوروبا									
	إيطاليا	اليونان	مالطا	فرنسا	أوكرانيا	هولند	ليبيا	تونس	سوريا	لبنان	السعودية	الكويت	الإمارات	اليمن	الأردن	
٢٠٠١	١٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٩٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٤٩
٢٠٠٢	٢٧٠	٠	٤٠	٠	٠	٠	٨٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١٦٥
٢٠٠٣	٢٥٠	٠	١٤٩	٠	٠	٠	٣٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٤٩
٢٠٠٤	١٠٨٣	١٥٧٠	١١٠	٠	٠	٠	٣٥٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٢٦٣
٢٠٠٥	١٣٩٢	١١٩٧	٦١٤	٣	٠	٠	٤٧٦	٠	٣٠	٩٨	١٣٠	٠	٠	٠	٠	١٥	٣٩٥٥
٢٠٠٦	٩٦١	٤٨٣	٣١٤	٠	٢٥	٠	٠	٠	٠	٢٤	٠	٠	٠	٠	٠	٣٤	١٨٤١
٢٠٠٧	١٤٨٨	١٦٤	٠	٠	٠	٨	٢٢٠	٠	٨٠	٣٩	١٣٠٠	٠	٤٨	٠	٠	٤	٣٣٥١
٢٠٠٨	١١٩٢	١٤٠	١٠	٠	٠	٠	١١٧	٠	٠	٠	١٧٦٨	٠	٠	٠	٠	٥١	٣٢٧٨
٢٠٠٩	٣٢٩	٠	٣٥	٠	٠	٠	٦٥٣	٠	٠	٠	٦٧٧٨	٠	٠	٣٥	٠	١٠	٧٨٤٠
٢٠١٠	٤١٥	٢٦١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٢٦٥	١٩	٠	٠	٠	٠	٣٩٦٠
٢٠١١	٩١٢	١٨٢	٠	٠	٠	٠	٤٤٠	٢٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٥٥٦
٢٠١٢	٤٨٤	٠	٠	٠	٠	٠	٢٧٧٨	٣٩	٠	٠	٦٧٠	٠	٠	٠	٤١٣	٠	٤٣٨٤
٢٠١٣*	٢٠٨	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٨٩	٠	٠	٠	٢٨٨	١٩	٠	١٨	٢٤٣	٠	١٨٦٥
الجُملة	٩١٣٤	٣٩٩٧	١٢٧٢	٣	٢٥	٨	١٠٩٧٧	٦١	١١٠	١٦١	١٤١٩٩	٣٨	٤٨	٥٣	٦٥٦	١١٤	٤٠٨٥٦
الجُملة%	٢٢,٣٦	٩,٧٨	٣,١١	٠,٠	٠,٠٦	٠,٠٢	٢٦,٨٧	٠,١٥	٠,٢٧	٠,٣٩	٣٤,٧٦	٠,٠٩	٠,١٢	٠,١٣	١,٦١	٠,٢٨	١٠٠

(*) أرقام عام ٢٠١٣م، تشمل الأعداد من يناير حت ى ٢٤ إبريل ٢٠١٣م. **المصدر**– من إعداد الباحث وحسابه، اعتماداً علي المصدرين الآتيين:

١ إيمان شريف (٢٠١٠)، حجم واتجاهات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ص ٥٦ .....عن: الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة . (أرقام الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤م)).

٢ مصلحة الجوزات والهجرة والجنسية. (أرقام الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٣م))

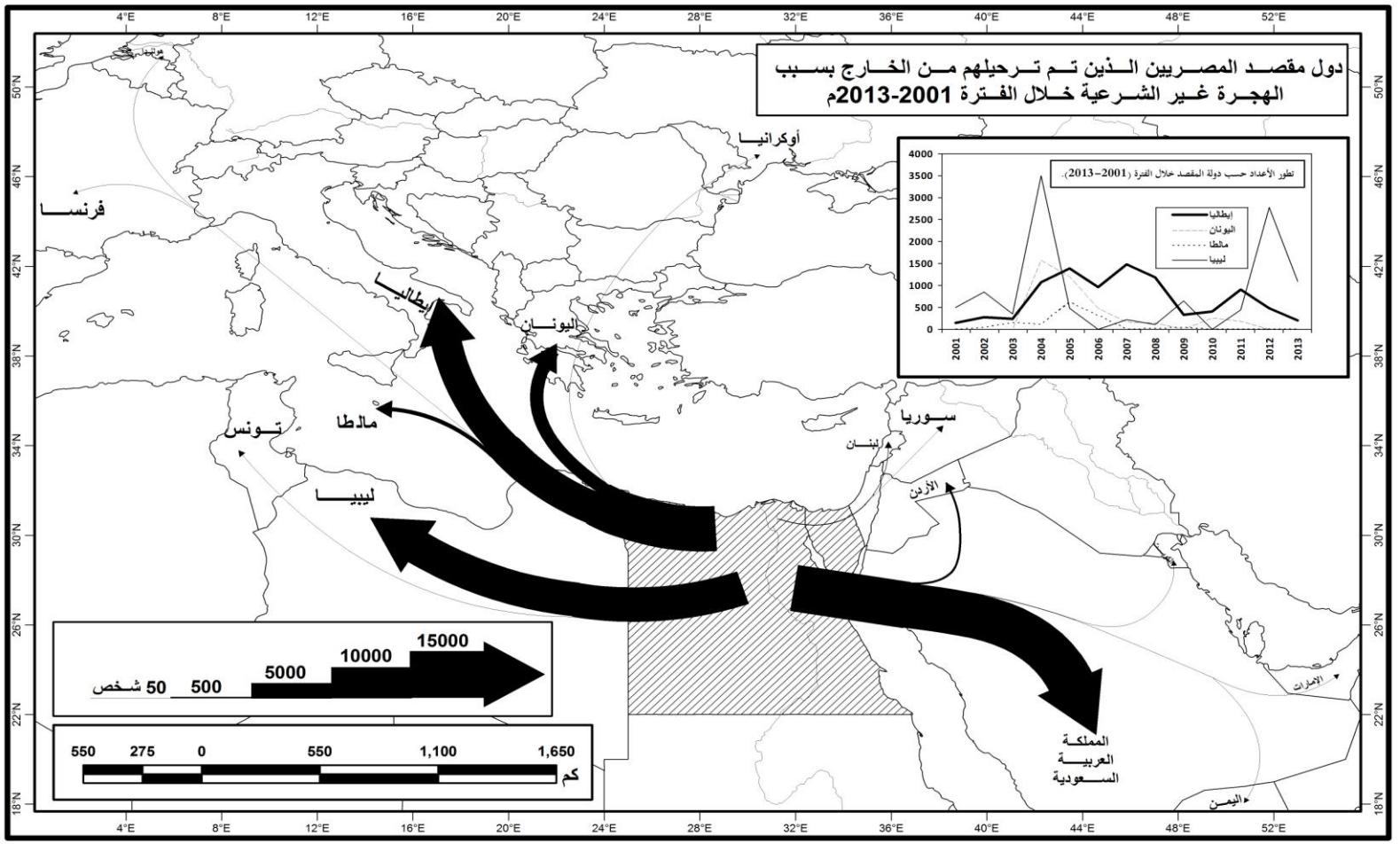
دول مقصد المصريين الذين تم ترحيلهم من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة 2001-2013م
تطور الأعداد حسب دولة المقصد خلال الفترة (2001-2013).
ايطاليا
اليونان
مالطا
ليبيا
فرنسا
أوكرانيا
ايطاليا
اليونان
مالطا
تونس
ليبيا
سوريا
لبنان
الأردن
المملكة العربية السعودية
اليمن
الإمارات
15000
10000
5000
500
50 شخص
550 275 0 550 1,100 1,650
كم

شكل (٦)

ويُوضح الشكل (٧) دُول المقصد للمصريين ال مُرحلين والغرقي والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا عام ٢٠٠٨، وإذا كانت البيانات لا تشمل أعداد المصريين الذين تَمَكَّنوا من دُخول الدُول الأوروبية، إلا أنها تعكس إل ي حدٍ كبيرٍ نسبياً تيارات هجرة المصريين غير الشرعية إلي أوروبا وحجمها . فيُلاحظ من ا لشكل والجدول (٦) أن أضخم التيار هو التيار الذي اتجه إلي إيطاليا، إذ بلغ حجمه نحو ألفي مُهاجر ، شكلوا أكثر من نِصف جُملة المُهاجرين إلي أوروبا. ويأتي تيار الهجرة إلي اليونان كثاني أضخم هذه التيارات، حيث بلغ حجمه نحو ٨٠٠ مُهاجر بنسبة ٢٢% من الجُملة . ثم يليه تيار الهجرة إلي ليبيا، ولكن من المُرجح أن نسبة غير قليلة من المُهاجرين بهذا التيار، كانت تنوي ترك ليبيا والاتجاه شمالاً عبر البحر المتوسط إلي أي دولة من دُول الجنوب الأوروبي. كما تُوجد بعض التيارات الأخري قليلة الحجم، التي اتجهت إلي رومانيا وتركيا والنرويج.

ويتضح مما سبق أن إيطاليا تُعد دولة المقصد الرئيس ة عند نسبة كبيرة من راغبي الهجرة غير الشرعية في مصر ، وقد زاد عدد المصريين المُقيمين بها بشكلٍ شرعي أو غير شرعي مُنذ بداية القرن الواحد والعشرين، حيث تضاعف عددهم من حوالي ٣٤ ألف عام ٢٠٠٣ إلي ٧٥ ألف مُهاجر تقريباً عام ٢٠٠٨[١]. وتُؤكد الكثير من الدراسات أن إيطاليا هي المقصد الأول والرئيس عند مُعظم الشباب المصري الذي يرغب في الهجرة إلي أوروبا . فقد تبين من الدراسة التي أُجريت بأسلوب العينة عام ٢٠٠٥، أن إيطاليا كانت أكثر الدُ ول الأوروبية مقصداً للشباب المصري، حيث بلغت نسبة من هاجر إليها ٦١% من جُملة العينة [٢]. وأوضحت دراسة أُخري أُ جريت عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) علي عينة من الشباب المصري – نحو ٥٠٠ شاب تم ترحيلهم من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية – أن إيطاليا كانت المقصد لنحو ثُلثي هؤلاء الشباب[٣]. وتبين من دراسة ثالثة أُجريت بالعينة عام ٢٠٠٦ علي المُهاجرين هجرة غير شرعية من قُري مُحافظات المنوفية والشرقية والدقهلية، أن إيطاليا كانت مقصداً لنحو ثلاثة أرباع المُهاجرين بالعينة، وفسر هؤلاء المُهاجرين تفضيلهم لإيطاليا،

(١) International Organization for Migration (IOM) and Cooperazione Italiana (٢٠١٠), "Egyptian Entrepreneurs in Italy through the Global Crisis, Fears, Hopes and Strategies", p. ١١.

(٢) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص ص٦-٧.

(٣) إكرام إلياس (٢٠١٠)، "هجرة الشباب : الأسباب والوسائل"، في : "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ص ١٣٠.

بأنها لا تقوم بترحيل العمالة الأجنبية في الغالب، فضلاً عن تأ مين السكن لمن لا سكن له حتى وصل الأمر لقيام المُهاجرين بتأجير الشُ قق في إيطاليا وتحصيل إيجارها ك عمل استثماري، فضلاً عن استيعاب إيطاليا للعمالة الفنية[١]. وأضاف مُهاجرون أخرون من قريتي "ميت الكرماء " و"بدين" بمُحافظة الدقهلية سبباً أخر لتفضيلهم الهجرة إلي إيطاليا، هو وجود عدد كبير من أبناء قريتهم هناك، الأمر الذي يُشعرهم بالحما ية وإمكانية المُ ساعدة إذا تعرضوا لأي مُشكلة بعد الهجرة [٢]. ومم ا تجدر الإشارة إليه أن بعض قُري الدلتا المصرية قامت بتحويل تيارات هجرتها الدولية من الدُ ول العربية الخليجية إلي إيطاليا؛ لأن شباب هذه القُري أصبحوا يعتقدون أن الهجرة إلي دُ ول الخليج العربي لم تع د مُربحة كما كان الحال في الماضي، ويَذكر بعضهم أن العمل في إيطاليا لمدة عام واحد أفضل من العمل في دُ ول الخليج لمدة عشر سنوات[٣].

جدول (٦) دُول المقصد للمُرحلين والغرقي والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية من مصر إلي أوروبا عام ٢٠٠٨م.

الدولة	العدد	%	الدولة	العدد	%	الدولة	العدد	%	الدولة	العدد	%
إيطاليا	٢٠٠٢	٥٥,٤٧	رومانيا	١٥٥	٤,٢٩	تركيا	٢٢	٠,٦١	أخري	١٦١	٤,٤٦
اليونان	٧٩٩	٢٢,١٤	النرويج	٢٥	٠,٦٩	ليبيا	٤٤٥	١٢,٣٣	الجملة	٣٦٠٩	١٠٠

المصدر– من حساب الباحث اعتماداً علي : كرم صابر (٢٠٠٨)، "الموت هو الأمل الوحيد للحياة: أنهار الدم بالمتوسط ...للعبور للوطن البديل "، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اجتماعية واقتصادية، العدد رقم (٦٧)، القاهرة. (علي الرابط: www.Lchr-eg.org).

(١) علي فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٤٢، ٥٥٤.

(٢) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

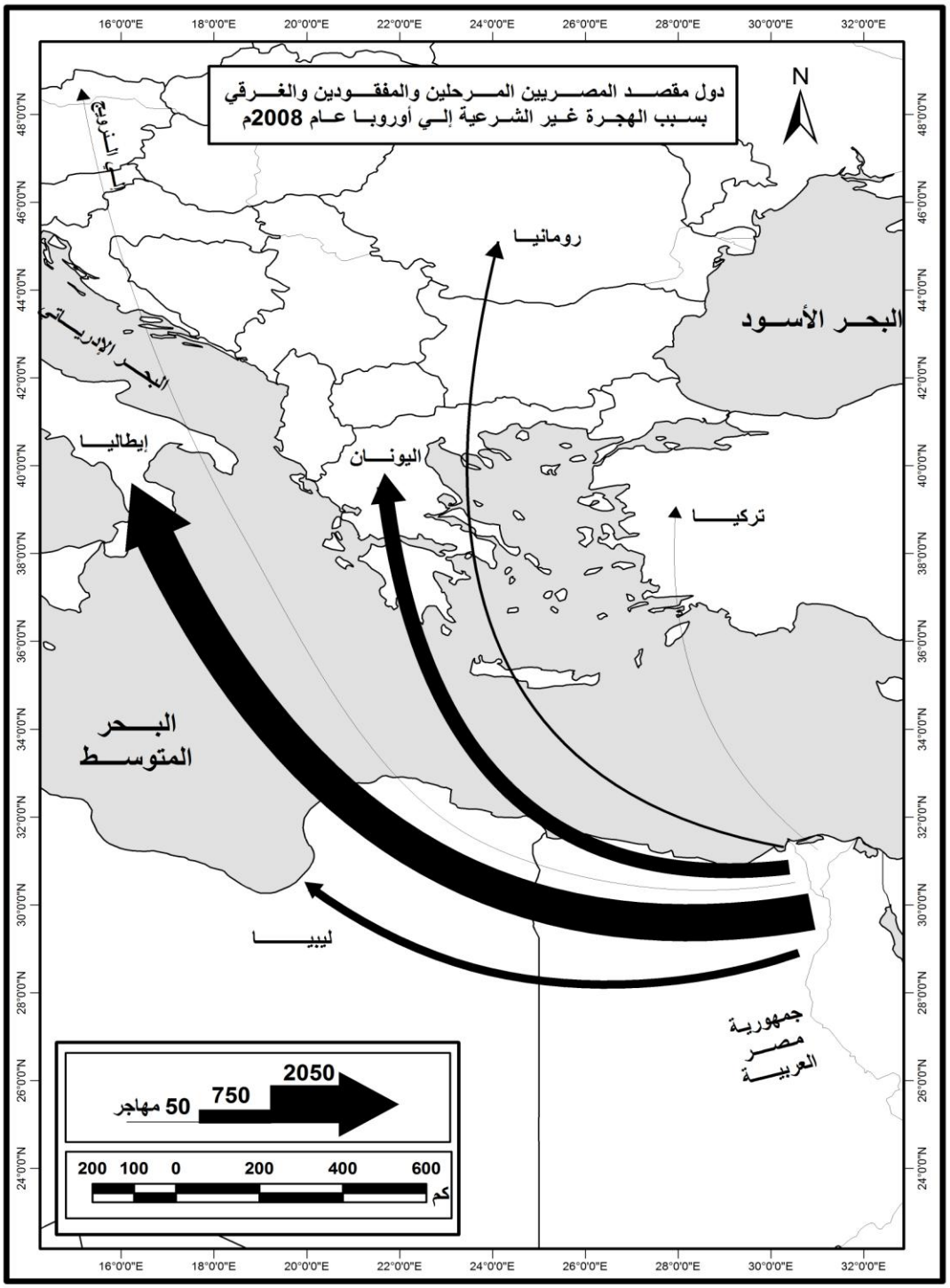
دول مقصد المصريين المرحلين والمفقودين والغرقي
بسبب الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا عام 2008م
N
رومانيا
البحر الأسود
البحر الأدرياتي
إيطاليا
اليونان
تركيا
البحر
المتوسط
ليبيا
جمهورية
مصر
العربية
2050
750
50 مهاجر
200 100 0 200 400 600
كم

شكل (٧)

وجُغرافياً، يتركز مُعظم المصريين في شمال إيطاليا، خاصة في إقليم "لومبارديا"، فيُقيم به نحو ٧٠ ألف مصري بشكلٍ شرعي وغير شرعي [١]. ويرجع تركز المصريين بذلك الإقليم إلي انتشار العمل في مجال السياحة والفنادق والمطاعم [٢]، وهي أعمال تُنساب الكثير من المصريين وذات عائد كبير نسبياً مُقارنة بالعمل في المجالات الأُخرى . ويُوضح الشكل (٨) توزيع الطلبات المُقدمة من المصريين للهجرة إلي إيطاليا حسب الإقليم عام ٢٠٠٨، ويُلاحظ منه ارتفاع رغبة المُتقدمين في الهجرة إلي الأقاليم التي تقع علي ساحل البحر التيراني وبحر ليغوريا؛ وذلك لأن هذه الأقاليم تضم أهم المُ دن الإيطالية، مثل روما ونابـلي وجنوة وميلانو وباليرمو. ويصل عدد الطلبات

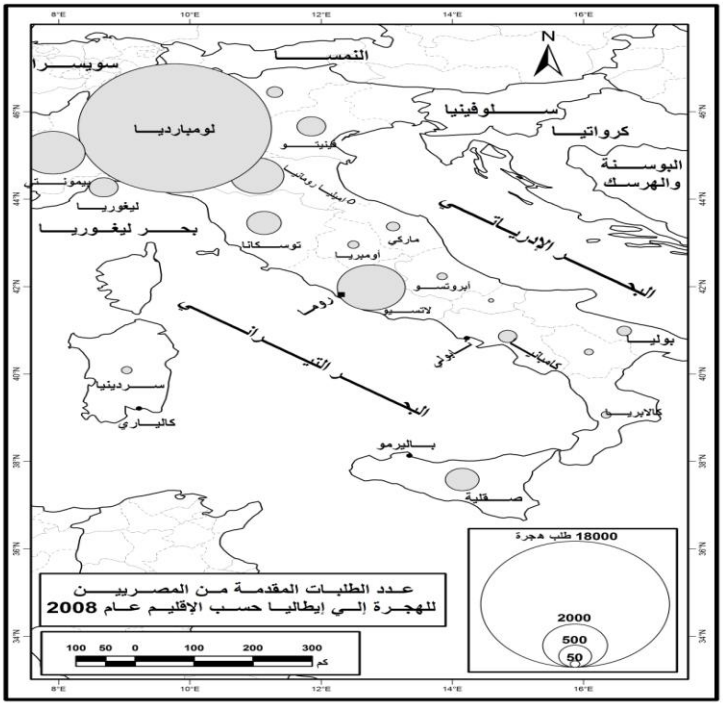

شكل (٨)

(١) International Organization for Migration (IOM) and Cooperazione Italiana, op.cit, p. ١١.

(٢) علي فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٤.

المُقدمة للهجرة أقصاه في إقليم "لومبارديا"، إذ بلغت ما يقرب من ١٨ ألف طلب، تُمثل أكثر من ثُلثي جُملة الطلبات المُقدمة. كما يتضح – كذلك – ارتفاع رغبة المصريين في الهجرة إلي بعض الأقاليم الأُخرى، وهي : إقليم "بيمونتي" الذي يقع في الشمال الغربي؛ وإقليم "إميليا رومانيا " الذي يقع في الشمال الشرقي؛ وإقليمي "لاتسيو " و"توسكانا " اللذان يقعان في وسط إيطاليا؛ وإقليم "صقلية" الذي يقع في أقصي الجنوب.

رابعاً – مسارات الهجرة

يُعد تحليل أنماط مُعينة من الهجرة مُهماً في توضيح الع لاقات داخل منظومة الهجرة بين مناطق الأصل ومناطق الوصول. وبالتالي، يُعد تحليل تدفقات الهجرة من الأمور المُكملة لفهم انتقائية الهجرة(١). وتُعد رحلة الهجرة غير الشرعية من منطقة الأصل إلي دولة الوصول من الرحلات الشاقة والطويلة والمليئة بالمخاطر، حيث يلجأ المُهاجر إلي التسلل براً أو بحراً أو جواً ، بمُساعدة سماسرة تهريب ال مُهاجرين سواء داخل مصر أو خارجها . وهناك ثلاثة مسارات رئيسة لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا ، هي : المسار الغربي "المسار الليبي "، والمسار الشمالي "مسار البحر المتوسط "، والمسار الشرقي– الشمالي "المسار العربي– التركي "، إلي جانب العديد من المسارات الفرعية التي تتفرع من المسارات الثلاثة الرئيسة (راجع الشكل ٩).

١) المسار الغربي "المسار الليبي":

يُمكن تسميته – كذلك – بالمسار الليبي؛ لأن المُهاجرين يتسللون من مصر إلي الأراضي الليبية بغرض الوصول إلي السوا حل الجنوبية لأوروبا عامة وإيطاليا خاصة من خلال المُ دن الليبية الساحلية . ويُعد هذا المسار أحد أهم مسارات هجرة المصريين غير الشرعية إلي أوروبا في السنوات العشر الأخيرة . وتُمثل ليبيا – في هذا المسار – المكان الرئيس لاتجاه مُعظم المُهاجرين من مصر إلي إيطاليا وجزيرة مالطا(٢). ويبدأ هذا المسار من الأراضي المصرية، حيث يتجه المُهاجرون من مصر غرباً صوب الحُدود المصرية– الليبية، ثم يعبرون الحُدود ويدخلون الأراضي الليبية، وبداخل ليبيا تُوجد أكثر من مدينة ساحلية تُمثل نُقطة انطلاق للمُهاجرين مثل "بني غازي " و"طرابلس " و"مصراته " و"زوارة"، وتُعد الأخيرتين مركزين كبيرين لتجمع المُهاجرين هجرة غير شرعية إلي أوروبا سواء من مصر أو من غيرها

(١) White, P. E and Woods, R. I., Spatial Patterns of Migration Flows, op.cit, p ٢١.

(٢) نيفين جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

من الدُول . وينتقل أغلب المُهاجرين من داخل الأراضي المصرية حتي الوصول إلي المدن الليبية الساحلية بوسائل النقل البرية . ثم ينطلق المُهاجرون من المُدن الساحلية الليبية شمالاً صوب إيطاليا أو اليونان مُباشرة، أو صوب جزيرة "لامبيدوسا" ثم إيطاليا، أو مالطا ثم إيطاليا . وينتقل المُهاجرون من المدن الليبية إلي جنوب أوروبا بوسائل النقل البحرية، التي تكون في الغالب عبارة عن مراكب قديمة مُتهالكة (انظر الشكل ٩).

ويُعد هذا المسار مُهماً وأساسياً عند المُهاجرين من بعض القُري المصرية، ففي قرية "ميت أم صالح" التابعة لمركز بركة السبع بـمُحافظة المنوفية، يتخذ (٧٠%) من المُهاجرين منها، ليبيا دولة عُبور إلي مدينة تورينو الإيطالية . وتبدأ رحلتهم براً من القرية إلي القاهرة، ثم من القاهرة براً إلي مدينة سرت، ثم يتجهون بحراً من ميناء سرت إلي مدينة تورينو . كما يتخذ نحو ثلاثة أرباع المُهاجرين هجرة غير شرعية من قرية "تطون" التابعة لمركز إطسا بـمُحافظة الفيوم، ليبيا دولة عُبور إلي مدينة ميلانو الإيطالية[١].

وقد كان المُهاجرون من مصر إلي ليبيا يتسللون إما عن طريق الدُ روب الصحراوية الموجودة بالصحراء الغربية، التي تعرفها القبا ئل البدوية المُ تنقلة هناك، وتقوم هذه القبائل بتسهيل عُبور المُهاجرين إلي الأراضي الليبية؛ وإما من خلال الطريق الذي يربط السلوم بـبني غازي، حيث ينتظر المُهاجر علي الحُدود، ثم يعبر ليلاً إلي الجانب الليبي [٢]. ويلجأ بعض الشباب المصري إلي سماسرة الهجرة ووسطائها ومكاتب السفر غير القانونية، التي تحصل من كُل شاب علي نحو ٣٠ ألف جنيه مُقابل تهريبه، وتنتشر جماعات تهريب ال مُهاجرين علي الحُدود المصرية–الليبية، كما تُوجد بعض ع صابات التهريب في مُحافظات الصعيد[٣]. وقد كان السفر إلي ليبيا لا يتطلب تأشيرة دُخول، واستمر هذا الوضع حتى مارس من عام ٢٠٠٧، ثم اتخذت الحُكومة الليبية – بعد ذلك التاريخ – إجراءات لدُخول المصريين بعقودٍ مُؤقتة[٤]. فقد أصبح لا يُسمح للمصريين بعبور الحُدود اللي بية إلا بتأشيرة وعقد عمل رسمي مُوثق من وزارة القوي العاملة والخارجية المصرية، وكان ذلك بضغطٍ من إيطاليا والاتحاد

(١) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥٨ و٣٥٩.

(٢) Nada, A. H (١٩٩١), Impact of Temporary International Migration on Rural Egypt, Cairo Papers in Social Sciences, Vol. ١٤, No. ٣, Social Resarch Center, the American University in Cairo, p. ٢٦.

(٣) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(٤) نيفين جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

الأوروبي علي ليبيا[١]. ومع ذلك، لم يكن دُخول الأراضي الليبية بالأمر العسير في كثيرٍ من الأوقات؛ لأنه يُمكن العُبور بالبطاقات الشخصية دون الحاجة لتأشيرات أو جوازات سفر في بعض الأحيان.

وقد كان المصريون – في أواخر العقد الأول من القرن الواحد وال عشرين – يدخول ليبيا بسهولة وبدون الحاجة إلي جواز سفر عن طر يق الحافلات الرخيصة (١٥٠ جنيه للفرد تقريباً)، التي تعمل علي نقل الرُكاب بشكلٍ دائمٍ بين الإسكندرية وطرابلس. وتقوم جماعات الجريمة المُنظمة – بمجرد وصول الحافلة إلي ليبيا – بتهريب المصريين إلي جزيرة "لامبيدوسا" التابعة لصقلية. ويحصل المُهرب – في المُتوسط – علي حوالي ألفين دولار أمريكي من كل مُهاجر مُقابل تهريبه ووعده بفرصة عمل. وتنتهي – غالباً – رحلة الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط إلي إيطاليا بالاعتقال والترحيل من قبل السُلطات الإيطالية. وقد لا يتمكن – أحياناً – بعض المصريين من الوصول إلي مقصدهم ويغرقون في البحر. فعلي سبيل المثال، تعرض قارب كان علي متنه ١٥٠ مصري للغرق بالقرب من جزيرة "لامبيدوسا" في يونيه من عام ٢٠٠٨، وماتوا جميعاً إلا شخص واحد[٢].

وقد كشفت دراسة ميدانية أُجريت عام ٢٠٠٨ – استخدمت أسلوب المُقابلة مع بعض الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا من أبناء قريتي "ميت الكرماء" و"بدين" بمُحافظة الدقهلية – أن نحو ثُلثي عينة الشباب اتخذوا طُرقاً مُحددة للهجرة، تمثلت في انتقالهم من مصر إلي الحُدود الليبية، ثم عُبورها إلي مدينة "طرابلس"، ومنها يستقلون حافلات إلي مدينة "زوارة"، التي تشتهر بتجمع المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية، و يتم تجميع الشباب بهذه المدينة في منطقة يُطلق عليها "الحوش"، الذي يتسع لأكثر من ألف شخص من دُول مُختلفة. ثم يقوم المُهربون بجلب مراكب مُتهالكة من تونس في الغالب، وتصل تكلفة الواحدة منها إلي نحو مائتين دولار. ويستقل عدد من الشباب تلك المراكب بحمولة تفوق عشرة أضعاف طاقتها. وإذا وصل الشاب إلي دولة المقصد، فعليه أن يتهرب من الجهات الأمنية، والتوجه إلي الشخص الذي سيُوفر له المسكن والعمل [٣]. ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه

---

(١) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) Talani, L. S (٢٠١٠), "From Egypt to Europe: Globalisation and Migration across the Mediterranean", Tauris Academic Studies, London, p. ٨٥.

(٣) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

الأحواش لا تُوجد في "زوارة" فقط، بل تُوجد في "مصراتة" وبعض المُدن الليبية الساحلية الأُخري. وقد لُوحظ أنه بعد تجميع المُهاجرين في "الحوش"، يقوم – أحياناً – المُهربون الليبيون بتبليغ السُلطات الليبية عنهم، فتقوم بالقبض علي بعضهم وتترك البعض الأخر يُكمل رحلته، حتي يكون ذلك دليلاً علي نجاح المُهربين في تمكين الشباب من الهجرة غير الشرعية[1]. ويُوضح ذلك، أن ثمة تنسيق وتعاون يتم بين المُهربين الليبيين والجهات الأمنية هناك.

وتُعد مدينة "زوارة" والمناطق الساحلية القريبة منها، مركزاً مُهماً لتجميع المُهاجرين الراغبين في الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، ليس فقط من مصر بل من كثيرٍ من الدُول الأفريقية، ويرجع ذلك إلي قُربها من إيطاليا، فلا تبعد عن جزيرة "لامبيدوسا" سوي ١٥٠ ميل بحري. وبالتالي، لا تستغرق الرحلة من "زوارة" إلي "لامبيدوسا" – إذا كان الطقس جيداً– إلا يوماً واحداً. وتقوم عصابات التهريب بتوفير قوارب لنقل المُهاجرين من "زوارة" إلي إيطاليا، مُقابل مبلغ من المال يتراوح بين ٩٠٠ إلي ألف يورو. وقد يقع الكثير من هؤلاء المُهاجرين بعد الرحلة الشاقة في قبضة حرس الحُدود الإيطالي، بعد رصدهم من خلال الرادارات وأجهزة الرصد الليلية المُتطورة[2]. وتقوم شبكات تسفير العمالة عبر البحر، بتهريب المُهاجرين من ميناء "سرت" أو من ميناء "زوارة" إلي "باليرمو" أو "سيراكوزا" بجزيرة صقلية أو "كالابيرا" في شبه الجزيرة الإيطالية، وكان هذا الطريق أمناً حتى تولي البابا "بندكيت السادس عشر – بابا الفاتيكان" الحُكم عام ٢٠٠٥، حيث تم تشديد الإجراءات الأمنية علي الحُدود الإيطالية، وتطبيق سياسة إبعاد المُهاجرين إلي الدُول المُجاورة خاصة إلي ليبيا ، وفي ذلك الوقت وصل جشع وكلاء السفر في سرت وزوارة إلي الاستهانة بأرواح المُهاجرين بوضعهم في مراكب خشبية مُتهالكة أو زوارق مطاطية مع حمولة زائدة، مما أدي إلي حُدوث حالات وفيات كثيرة في السنوات الأخيرة، ويُوجد ما يعرف باسم الكراكات، وهي آمنة ومُرتفعة الثمن، فلا تقل عن ستين ألف جنيه، ولكنها لا تصل إلي السواحل الإيطالية، فتترك المُهاجر علي بُعد عدة

---

(١) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٤/٢٤م.

(٢) سمير بودينار (٢٠١٠)، "تحديات الهجرة غير الشرعية في أفريقيا : دراسة لسياسات دول العبور في الشمال الافريقي"، ورقة مقدمة لمؤتمر: "التكامل الإقليمي في أفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها"، ٥–٧ نوفمبر ٢٠١٠، المعهد الافريقي لجنوب أفريقيا وشركاء التنمية، القاهرة، ص ٢٤.

كيلومترات من السواحل الإيطالية . وإذا تمكن المُهاجر من الوصول إلي السواحل الإيطالية، وقام بتسليم نفسه للصليب الأحمر أو شرطة السواحل، فيتم احتجازه ورعايته، وتتم إجراءات ترحيلة بعمل ما يعرف باسم ورقة "*Via*" أو مُستند الترحيل (ورقة مُغادرة البلاد) لمدة أسبوعين، تسمح هذه الورقة للمُهاجر بالتجول في المدينة (قبل عام ٢٠٠٥) فيستطيع الاتصال بأحد أقاربه والإقامة والعمل في إيطاليا ، أما بعد عام ٢٠٠٥ ومع تشديد الإجراءات وعدم السماح للمُ عتقلين بالتجول داخل المدينة، فيتم دفع رشوة لموظفي الصليب الأحمر أو شُرطة السواحل(١).

وقد زادت تدفقات المُهاجرين من هذا المسار خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وزادت تدفقاتهم إلي جنوب أوروبا في ربيع عام ٢٠٠٦، الأمر الذي جعل المجلس الأوروبي يُطالب مرة أُخري – في اجتماعه في ١٦ يونيو من العام نفسه – بتعزيز الجُهود في مجال التعاون البحري العملي لمكافحة الهجرة غير الشرعية الوافدة . وتم تحديد الهدف بتطوير قُدرات المراقبة علي الحُدود البحرية من أ جل وضع حد لوصول قوارب اللاجئين إلي جُزر كناري ومالطة ولامبيدوسا . ودعا رؤساء الدُول إلي تشكيل فرق الحُدود للتدخل السريع ، كحلٍ علي المدي القصير، بحيث تبدأ عملها في صيف العام نفسه(٢).

٢) المسار الشمالي "مسار البحر المتوسط":

يُمكن تسميته مسار البحر المتوسط؛ لأن ال مُهاجرين ينطلقون مُ باشرة من الأراضي المصرية، وتحديداً من المُ دن والقُري التي تقع علي ساحل البحر المتوسط، حيث يستقلون قوارب لعُبور البحر والوصول إلي السواحل الجنوبية لأوروبا عامة واليونان وإيطاليا خاصة . وقد زادت أهمية هذا المسار في السنوات الأخيرة، إما لارتفاع تكلفة الرحلة عن طريق المسار الغربي ، أو لتضييق السُ لطات الليبية علي ال مُهاجرين بالطُ رق غير الشرعية في السنوات الأخيرة، أو لقلة عدد محطات ا لانتظار بالمسار الشمالي . ولكن – مع ذلك – تجدر الإشارة إلي أن هذا المسار يُعد أكثر خُطو رة من المسار الليبي، نظراً لطُول المسافة بين السواحل المصرية والسواحل الجنوبية لليونان و إيطاليا مُ قارنة بالمسافة بين السواحل الليبية والسواحل

(١) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥٦-٣٥٧.

(٢) Van Dijck, D (٢٠٠٦), "Is the EU Policy on Illegal Immigration Securitized? – Yes of Course! A Study into the Dynamics of Institutionalised Securitization", the ٣rd Pan-European Conference on EU Politics, Istanbul, ٢١-٢٣ September ٢٠٠٦, p. ٢٥.

الأوروبية الجنوبية. ويبدأ هذا المسار بانتقال المُهاجرين إلي المُدن والموانئ المصرية التي تقع علي ساحل البحر المتوسط، خاصة الإسكندرية وبورسعيد ودمياط ورشيد وبلطيم ومرسي مطروح والسلوم وسيدي براني ورفح . ويقوم سماسرة الهجرة غير الشرعية بتوفير مراكب – غالباً قديمة ومُتهالكة – لنقل المُهاجرين مُباشرة عبر مياة البحر المتوسط إلي اليونان أو إيطاليا أو جزيرة كريت أو قبرص. (انظر الشكل ٩).

وتركزت الهجرة غير الشرعية من مصر – خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ – في بعض المُدن والموانئ المصرية والليبية، حيث جاءت مدينة السلوم في المُ قدمة، إذ تكررت مُحاولات الهجرة غير الشرعية منها بعددٍ من المرات أكثر من باقي المُ دن، ثم تلاها ميناء رفح، ثم سيدي براني والإسكندرية ودمياط علي الترتيب [١]. وقد اتجهت عصابات تهريب المُهاجرين من مصر خلا ل السنوات الأخيرة – عقب تشديد الإجراءات الأمنية علي منفذ السلوم البري – إلي تهريب الشباب إلي بعض الدُ ول الأوروبية، إنطلاقاً من بعض الشواطئ المصرية علي البحر المتوسط، عن طريق قوارب صيد أو مراكب صغيرة[٢].

أما فيما يتعلق بمراحل تهريب الشباب المصري عبر المُ دن والموانيء التي تقع علي البحر المتوسط ، فقبل أن تتنبه قوات حرس الحُدود ل قضية ا لهجرة غير الشرعية، كان المُهاجر ون يختبئون بمراكب الصيد (١٥–٢٠ مُهاجراً بالمركب الواحدة)، ثم تُبحر مركب الصيد حتي تتقابل في عرض البحر مع مركب أُ خري كبيرة ، وتكون في الغالب قديمة ومُتهالكة . ومن الثابت أن ثمة اتفاق سابق بين تُجار الهجرة غير الشرعية وأصحاب هذه المراكب المُ تهالكة . وكانت تتم طريقة التهريب هذه في عزبة البرج والبرلس وبعض موانيء الصيد الأخري علي البحر المتوسط[٣]. أما في السنوات الأخيرة، فيتم تهريب الشباب المصري علي عدة مراح ل، تبدأ بتجميع السماس رة لهم بمدينة من المُ دن الساحلية بواسطة عدد من الوسطاء المُنتشرين في مُحافظات الوجه البحري وبعض مُحافظات الوجه القبلي، مُقابل مبلغ

---

(١) مركز الأرض لحقوق الإنسان (٢٠١٠)، المُهاجرون في مصر، حقوق اقتصادية واجتماعية ، العدد رقم (٨٣)، القاهرة، ص ١٢.

(٢) عاصم الداهش (٢٠٠٩)، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها "، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، ص٢.

(٣) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٤/٢٤م.

مالي يتراوح بين ١٥ إلي ٢٥ ألف جنيه للفرد، ولكي يضمن السماسرة والوسطاء عدم إبلاغ الجهات الأمنية عنهم، يقومون بأخذ إيصالات أمانة علي بياض من الشباب ال مُهاجر أو من ذويهم. ثم يتفق المُهربون مع صاحب مركب صيد علي استخدامها في نقل المُهاجرين، بحيث تخرج المركب من أحد موانيء الصيد الرسمية وبتصريح من هيئة الثروة السمكية يسمح لها بالصيد لمدة تتراوح بين ٧-١٥ يوم، ويكون علي متنها طاقم مُجهز بأجهزة اتصال عبر الأقمار الصناعية (هواتف الثريا وأجهزة تحديد المواقع الجغرافية "*GPS*"). وتنتظر المركب داخل البحر في منطقة بعيدة عن الميناء، ثم يتم تهريب الشباب إلي هذه المركب – ليلاً- من المنافذ الشاطئية غير الشرعية عن طريق قوارب صغيرة. ثم تتحرك المركب صوب سواحل أقرب الجزر اليونانية أو الإيطالية . ولكن غالباً ما يتعرض ال مُهاجرين للغرق أو يتم القبض عليهم[١]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه سبق تورط أطقم بعض السُ فن الأجنبية في تهريب الكثير من المُهاجرين المصريين وغير المصريين، بعد أن تم نقلهم من السواحل المصرية إلي هذه السُفن في عرض البحر، ويتم الإعداد لذلك بمعرفة عناصر مصرية وأجنبية تُمارس نشاطها في مصر ودُول المقصد[٢].

ولا يحمل المُهاجر جواز سفره أثناء الهجرة بل يتركه في مصر، حتى لا تتمكن الجهات الأمنية هناك من تحديد هويته، إذا تم القبض عليه. وقد يَدعي المُهاجر أنه فلسطيني حتى لا يتم ترحيله ويظل مُقيماً لفترة في دولة المقصد، حتى يتمكن خلال هذه الفترة من تقنين وضعه إما عن طريق أصدقائه وأقاربه هناك، أو عن طريق صُدور مرسوم من دولة المقصد يُقنن أوضاع المُهاجرين هجرة غير شرعية، وقد يشمل المرسوم المُهاجر . ويدعي المُهاجر المصري أنه فلسطيني حتى يحصل علي صفة لاجيء، وبالتالي يُسمح له بالبقاء ، أما إذا لم يحصل علي صفة لاجيء، وتقرر ترحيله، فسيكون ذلك عبر الأراضي المصرية، وبالتالي ينجح في العودة إلي وطنه، وقد يُعاود التجربة مرة أُخري . أما إذا تمكنت الجهات الأمنية من معرفة كذب ادعائه، فسيتم إيداعه في السجن[٣].

---

(١) عاصم الداهش، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها"، مرجع سبق ذكره، ص٢.

(٢) مجلس الشوري (٢٠٠٩)، الهجرة غير ا لشرعية، التقرير النهائي، لجنة تنمية القوي البشرية والإدارة المحلية ومكتب لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي، دور الانعقاد العادي التاسع والعشرون، القاهرة، ص ٥.

(٣) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٤/٢٤م.

كما قد يكون الاتجاه شمالاً باستخدام الطائرة، حيث يقوم بعض المُهاجرين بالسفر جواً إلي أوروبا ، ويدفعون مبلغاً كبيراً من المال مُقابل هذه الرحلة . لذلك لا يُقْبِل علي الهجرة بواسطة الطائرة سوي الأثرياء، لأن تكلفة هذه الرحلة تتراوح بين ٦٧٠٠ إلي ٩٥٠٠ يورو[١]. كما تبين أنه يتم – في بعض الأحيان – السفر عن طريق الجو بعد الحُصول علي فيزا سياحية "فيزا تشنجن"، ويتكلف المُهاجر عن طريق الجو ٥٠ ألف جنيه في المُ توسط، ويُمكن أن يصل المبلغ إلي ٧٠ ألف جنيه[٢].

٣) المسار الشرقي/الشمالي "المسار العربي/التركي":

يتسم هذا المسار بطوله؛ وكثرة الدُول التي يعبرها المُهاجر حتى يصل إلي مقصده؛ وتعدد البدائل أمام المُهاجر، فقد يُتاح له الاستقرار في تُركيا أو البوسنة والهرسك أو ألبانيا أو المجر أو النمسا أو سلوفينيا أو كراوتي ا، أو يُهاجر إلي قُبرص أو اليونان، وقد يَتَمَكَّن من الوصول إلي إيطاليا . ففي بداية هذا المسار، يتجه المُهاجرون المصريون – الذين يسلكون هذا المسار – ناحية الشرق، ويعبرون الأراضي المصرية جواً أو براً، حتى يصلون الأردن ثم يتجهون شمالاً إلي سوريا، ومنها قد يُه اجرون مُباشرة إلي قُبرص، أو ينتقلون إلي لبنان ثم قُبرص. ويتجه أغلبية المُهاجرين المصريين في سوريا – براً – إلي تُركيا خاصة "اسطنبول"، التي تُعد مركزاً لتجمع المُهاجرين هجرة غير شرعية من كثيرٍ من الدُول . ثم يتجه بعض المُهاجرين من تُركيا مُباشرة إلي الجُزر اليونانية ببحر إيجه، ويتجه مُعظمهم سواء براً أو جواً إلي "سارايفو"، التي تُعد هي الأخرى مركزاً مُهماً لتجمع المُهاجري ن من العديد من الدُول . ثم يصل المُهاجرون إلي إيطاليا من "سارايفو" عبر البحر الأدرياتي أو عبر سلوفنيا . (انظر الشكل ٩).

(١) Talani, L. S., op.cit, p. ٨٥.

(٢) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

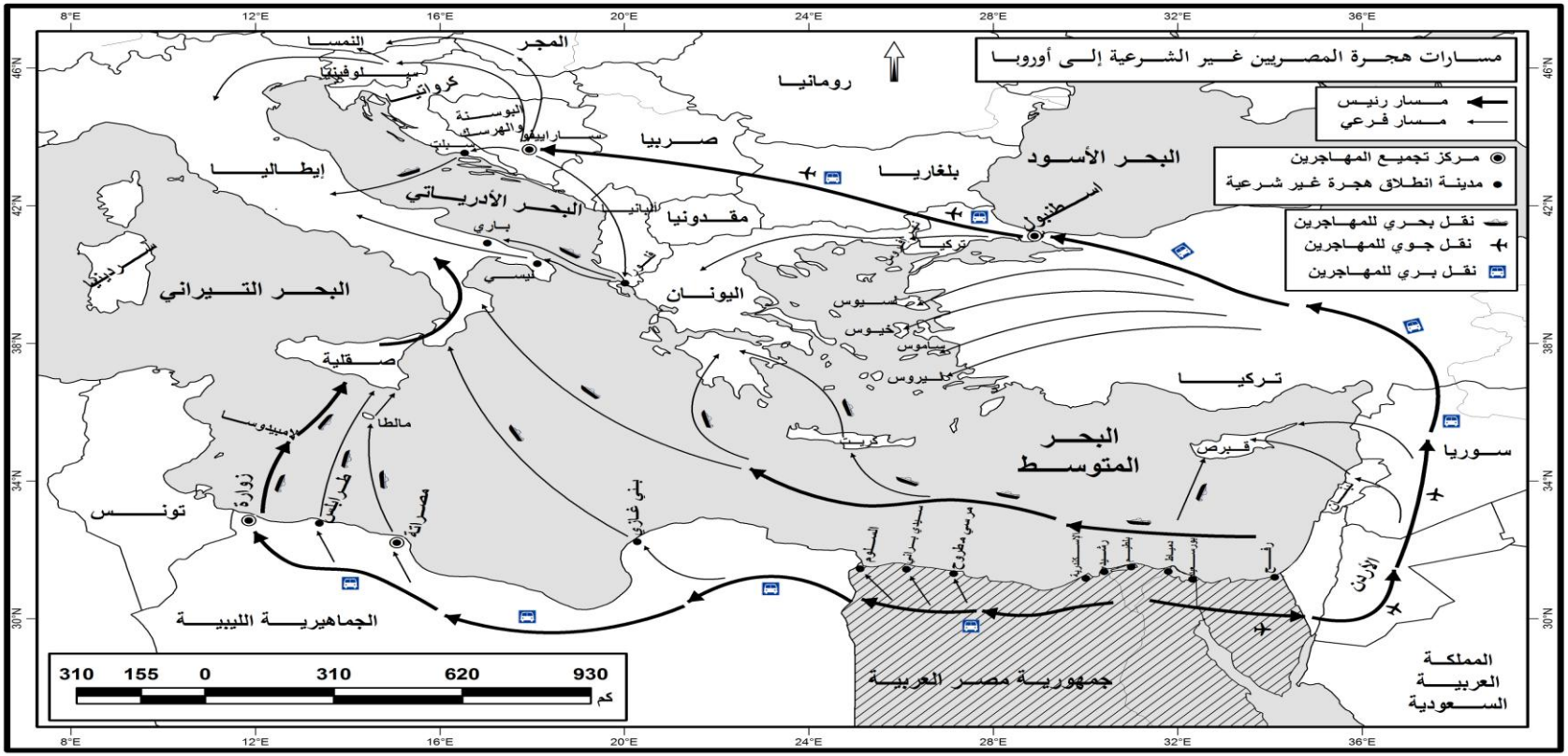

1- من عمل الباحث اعتماداً علي:

(١) Talani, L. S., op.cit, pp. ٨٥-٨٨. (٢) Maroukis, T., "Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe, Country Report Greece", European Commission & citizens and Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, July ٢٠٠٩, pp. ٢٠-٢١.

(٣) عمرو محمد إبراهيم حاد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣. (٤) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٤/٢٤م. (٥) عاصم الداهش، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها"، مرجع سبق ذكره، ص٢.

ويقوم وسطاء الهجرة غير الشرعية في مصر بتهريب الشباب إلي سوريا مُباشرة، أو إليها عبر لبنان والسودان، ثم تتولي عناصر أُخري تهريبهم إلي تُركيا ومنها إلي اليونان(١). كما تبين من دراسة ميدانية أُجريت عام ٢٠٠٨ – استخدمت أسلوب المُقابلة مع بعض الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا من أبناء قريتي "ميت الكرماء" و"بدين" بمُحافظة الدقهلية – أن نحو ثُلث عينة الشباب سافر بالطائرة إلي سوريا . وهناك ينتقل الشاب براً إلي تُركيا، ثم يعبرها إلي إحدي جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ثم ينتقل بعدها إلي إحدي الدُول الأوروبية . ويستخدم المُهاجر خلال انتقاله بين هذه الدُول مُستندات ووثائق صحيحة، ثم يتخلص منها بمُجرد وُصوله إلي الدولة الأوروبية التي يقصدها، ويتجه نحو صديقه أو قريبه الذي ينتظره، لتبدأ رحلة البحث عن فرصة عمل غير قانونية (٢). ولُوحظ – كذلك – تهريب الشباب المصري إلي اليونان من خلال خط سير جديد، يتمثل في الوُصول إلي السودان عبر ميناء أسوان النهري، ثم الوُصول إلي سوريا وتُركيا، ثم التسلل إلي اليونان براً أو بحراً، من خلال التنسيق مع بعض العناصر في سوريا وتُركيا(٣).

وينتقل المُهاجرون من سوريا إلي تُركيا، ويقصد أغلبهم مدينة "اسطنبول"، حيث يُوجد بها حي "*Laleli*" الذي يُعد مكاناً لشراء جوازات السفر والتأشيرات المُزورة. وتتراوح تكلفة جواز السفر الإيراني المُزور – علي سبيل المثال – ما بين ٢٥٠ إلي ٣٥٠ دولار، وهو أقل تكلفة من جواز السفر الدنماركي (٩٠٠٠ دولار) أو الأمريكي (١٤٠٠٠ دولار). ويحتشد المُهاجرون في "اسطنبول"، ثم يستخدمون جوازاتهم الإيرانية المُزورة علي الأرجح في الانتقال للبوسنة والهرسك بدون تأشيرة، ثم يعبرون منها بسهولة إلي أوروبا بالطرق غير الشرعية. ويتبع هذا المسار – عادة – المُهاجرون من شمال العراق وشمال أفريقيا ووسط آسيا . ويتجه الكثير من الأشخاص – الذين يرغبون في دُخول أوروبا الغربية – إلي تُركيا جواً أو بحراً أو براً، حتي يجدون من يُهربهم إلي الدُول التي تمنعهم الحُصول علي تأشيرات الدُخول . وتُعد "اسطنبول" مركزاً لانتظار المُهاجرين قبل تهريبهم سريعاً إلي أوروبا من خلال الوسائل غير الشرعية. وقد يتم تهريبهم إلي "سارايفو"، أو إلي ألبانيا بحراً ودُخول أوروبا من خلال الوُصول

---

(١) عاصم الداهش (٢٠١٠)، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، ص٥.

(٢) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٣) محمود بسطامي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

إلي الساحل الإيطالي، خاصة عن طريق الوصول إلي "ليسي" "*Lecce*" و"باري" "*Bari*"، ونادراً ما يتم دُخول أوروبا عن طريق الساحل الفرنسي. وقد يتبقي بعض المُهاجرين في تُركيا، ولا يَتَمَكَّنُون من العودة لأوطانهم، ويعيشون بها حياة من البؤس والذُل [١]. وتكشف تقارير الأُمم المتحدة أن (١٠%) من المُهاجرين هجرة غير شرعية يدخلون أوروبا من بوابة البلقان وخاصة من البوسنة[٢].

وقد ينتقل المُهاجرون عبر مسارات فرعية من تُركيا إلي اليونان. وظهرت هذه المسارات مُنذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وأثارت المزيد من الاهتمام. ويتبع المُهاجرون – عبر هذه المسارات – إما المضايق الخانقية التي تفصل تُركيا عن الجزر اليونانية العديدة ببحر إيجه مثل جُزر "ليسوس" و"خيوس" "*Chios*" و"ساموس" "*Samos*" و"ليروس" "*Leros*"، أو يدخلون اليونان علي متن قوارب صغيرة يعبرون بها نهر "إفروس" "*Evros*" الذي يفصل بين الدولتين[٣].

وتُعد "سارايفو" المحطة الأخيرة للمُهاجرين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا قبل الرحيل إلي أوروبا. وتأتي مجموعات المُهاجرين الكبيرة الحجم إلي البوسنة والهرسك من إيران وتركيا والصين، بينما تأتي المجموعات الأقل حجماً من سري لانكا وبنجلاديش وأفغانستان ومصر ومقدونيا. وطبقاً لبيانات السُلطات البوسنية والمُنظمات الدولية، يُهاجر إلي البوسنة أكثر من خمسة آلاف شخص في الشهر قاصدين الهجرة إلي أوروبا الغربية. ويأتي مُعظم هؤلاء المُهاجرين من "اسطنبول" بالشاحنة أو بالطائرة. وتعمل خُطوط الطيران التُركية بشكلٍ مُنتظمٍ – من "اسطنبول" إلي البوسنة – علي نقل الأشخاص صغيري السن، الذين يَدَّعُون أنهم سائحين؛ حيث إن البوسنة لا تطلب تأشيرات من السائحين. وقد هاجر إلي البوسنة عام ٢٠٠٠ عن طريق الخطين الجويين الرئيسين ٥٠ ألف مُهاجر، منهم ٢٨ ألف بدون وثائق، ومن المُفترض أنهم في أوروبا حالياً. وإذا تمكن المُهاجر من الوصول إلي "سارايفو"، يجد أمامه ثلاثة مسارات برية – عبر كرواتيا وسلوفينيا والمجر – للتسلل إلي

---

(١) Talani, L. S., op.cit, p. ٨٦.

(٢) سعيد اللاوندي (٢٠٠٧)، الهجرة غير الشرعية، الموسوعة السياسية للشباب، رقم (٨)، نهضة مصر، القاهرة، ص ٨.

(٣) Maroukis, T (٢٠٠٩), "Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe, Country Report Greece", European Commission & citizens and Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, pp. ٢٠-٢١.

إيطاليا والنمسا . ويُوجد في البوسنة ٤٠٠ مكان للخُ روج، أربعة فقط منهم تحت السيطرة . ويُضاف إلي المسارات السابقة، مسارات أُخري بديلة عبر ألبانيا أو كرواتيا، عن طريق عُبور البحر الأدرياتي في قوارب صغيرة من "فلورا " "*Vlore*" بألبانيا و "سبلت " "*Split*" بكرواتيا للوُصول إلي إيطاليا(١). ومما يُؤكد علي أهمية هذه المنطقة كمركز للهجرة غير الشرعية، أن السُلطات الكرواتية ألقت القبض علي نحو رُبع مليون مُهاجر بالطُرق غير الشرعية خلال السنوات الأولي من القرن الواحد والعشرين، وتمكنت السُلطات السلوفينية من احتجاز نحو (٣٥٠ ألف) أخرين خلال الفترة ذاتها، وكانت أعداد كبيرة منهم من المنطقة العربية(٢).

وهناك ثلاثة منافذ لدُخول إيطاليا . أولها، الحُدود الإيطالية – السلوفينية التي يتم عُبورها بشكلٍ أساسي من قبل مواطني أوروبا الشرقية وآسيا الوسطي والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشرق آسيا . وثانيها، الحُدود الإيط الية – الفرنسية التي يعبرها ال مُهاجر ون القادمون من أفريقيا عبر مضيق جبل طارق، ثم يدخلون أسبانيا ثم فرنسا . وثالثها، سواحل الأقاليم الجنوبية لإيطاليا، حيث ينجح ال مُهاجرون في الوصول إلي هذه السواحل من خلال رحلات قصيرة نسبياً يستخدمون في ها القوارب . ويصل المُهاجر ون إلي السواحل الجنوبية لإيطاليا من سواحل يوغسلافيا السابقة وألبانيا ومن شمال أفريقيا(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن هناك عدة أساليب يلجأ إليها المُهاجرون للخُروج من مصر ودُخول أوروبا، منها ما هو قديم وما هو حديث. وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

- **التزوير**: لجأ بعض الشباب إلي أسلوب تزوير جوازات السفر وتأشيرات الدُخول إلي الدُول الأوروبية ومُستندات الإقامة بها . وقد قل استخدام الراغبين في الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا لهذا الأسلوب خاصة بعد زيادة قُدرة الأجهزة الأمنية علي كشف هذا التزوير . ويخرج المُهاجرون الذين يلجأون إلي هذا الأسلوب عبر المنافذ الرسمية.
- **السفر إلي دُول أوروبا الشرقية**: كان بعض الشباب المصري يلجأ إلي أسلوب السفر إلي دولة من دُول أوروبا الشرقية لسُهولة الحُ صول علي تأشيراتها، ثم يتسللون م نها إلي دولة من دُول أوروبا الغربية عبر الحُدود، أو عن طريق الحُ صول علي تأشيرة السفر إلي دولة

(١) Talani, L. S., op.cit, p. ٨٨.

(٢) سعيد اللاوندي، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

(٣) Fasani, F., op.cit, p. ١٥.

من دُول أمريكا الجنوبية، التي يسهل الحُصول عليها ، ولكن لا يتوافر لها خُطوط طيران مُباشرة، مما يلزم المُرور بدولة من دُول أوروبا الغربية، فيقوم المُهاجر أثناء "الترانزيت" في إحدي دُول أوروبا الغربية بالتخلف عن مُواصلة رحلته إلي أمريكا الجنوبية [1]. وقد انخفض استخدام المصرينن لمثل هذا الأسلوب في السنوات الأخيرة . ويخرج المُهاجرون الذين يلجأون إلي هذا الأسلوب عبر المنافذ الرسمية.

- **الزواج المُؤقت أو الشكلي:** لجأ بعض الشباب المصري إلي هذا الأسلوب بهدف الحُصول علي الإقامة حسب قوانين الهجرة المُتبعة في بعض الدُول. وظهر هذا الأسلوب وزادت وتيرته عقب توسعات الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ وأثناء مُفاوضات دُول أوروبا الشرقية مع الاتحاد للانضمام إليه، حيث ابتدعت عصابات التهريب هذا الأسلوب لتمكين الشباب المصري من الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا الغربية، حيث تقوم بإقناع الشاب المصري بأن زواجه من إحدي مُواطنات أوروبا الشرقية، سوف يجعله يحظي بوضعٍ قانوني مُميز حال انضمام هذه الدُول إلي الاتحاد الأوروبي . وإذا لم يتم ذلك، فيُمكن للشاب أن يتسلل إلي إحدي دُول أوروبا الغربية. وقد لاحظت الجهات الأمنية في مصر كثرة قُدوم سيدات من دُول أوروبا الشرقية بهدف الزواج من المصريين الراغبين في الهجرة إلي أوروبا عن طريق وسطاء تابعين لمافيا الهجرة الدولية، مُقابل مبلغ من المال يتراوح بين ١٥ إلي ٤٥ ألف جنيه مصري [2]. ويلجأ عدد من المُهاجرين المصريين إلي الزواج كأقصر طريق للحُصول علي الجنسية أو الإقامة المفتوحة بالدولة الأوروبية (الدائمة)، وبعد الزواج يحصل المُهاجر مُباشرة علي مُساعدات اجتماعية (إعانة بطالة)، وتوافق بعض الأوروبيات علي هذا الزواج في بعض الحالات، كأن تكون مُسلمة تبحث عن زوجٍ مُسلمٍ، أو أنها تُعاني من مشاكل صحية (كالسمنة أو الإعاقة) أو كبر السن أو لديها أولاد، أو أنها ستتربح من الزواج، حيث تحصل علي مبلغ مالي عند الزواج، ومبلغ شهري لمدة سنتين، ومبلغ مالي كبير بعد حُصول المُهاجر علي الإقامة المفتوحة . وقد تنبهت الحُكومة الألمانية والحُكومة الإيطالية إلي عملية الاتجار في منح الجنسية عن طريق الزواج، فاشترطت أن يكون الزواج مُتكامل الأركان، لذلك خصصت الحُكومتان دوريات مُراقبة تزور الزوجين في أي

(1) محمود بسطامي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

(2) طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

وقت للتأكد من صحة عملية الزواج، ولكن يستطيع المُهاجر التغلب علي ذلك الأمر بترك مُتعلقاته الشخصية في المنزل كدليلٍ على وُجوده، ويسكن قريباً من المنزل ليسهل عليه القُدوم في حالة مُرور دورية من هذه الدوريات [١]. وقد انخفض مُعدل لُجوء الشباب لهذا الأسلوب مُؤخراً. ويخرج المصريون الذين يلجأون لهذا الأسلوب عبر المنافذ الرسمية.

- **السفر إلي ليبيا :** يلجأ بعض الشباب المصري للسفر إلي ليبيا عبر منفذ السلوم البري، ثم يهربون من السواحل الليبية إلي أوروبا (خاصة إيطاليا) عن طريق قوارب مُتهالكة. وقد زاد اللجوء لهذا الأسلوب مُنذ بداية القرن الواحد والعشرين، خاصة بعد زيادة قُدرة الأجهزة الأمنية علي كشف التزوير في جوازات السفر والتأشيرات. ويخرج المصريون الذين يلجأون لهذا الأسلوب عبر المنافذ الرسمية.
- **الهُروب عبر المُدن المصرية الساحلية :** يقوم الكثير من الشباب المصري في السنوات الأخيرة بالهجرة غير الشرعية إلي أوروبا عبر المُدن والموانيء التي تقع علي ساحل البحر المتوسط، ويستخدمون قوارب الصيد أو مراكب صغيرة . ويخرج المصريون الذين يلجأون لهذا الأسلوب عبر المنافذ غير الرسمية.

خامساً- خصائص المُهاجرين

لا يُقْبِل من المصريين علي الهجرة غير الشرعية لا الأفراد الذين يتمتعون ببعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، التي تجعلهم مُختلفين عن أولئك الذين يُقبلون علي الهجرة الشرعية أو عن باقي سُكان الدولة؛ لأن هذه الهجرة تتطلب خصائص مُعينة من حيث النوع والعُمر والمهنة أحياناً، حتى يستطيع تحمل مشاق رحلة الهجرة وصُعوباتها. ويتناول هذا الجزء بعض خصائص المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية ، كالتركيب النوعي والعُمري والحالة الزواجية والتعلمية والمهنية والعملية.

أ - التركيب النوعي:

تُعد الهجرة بطبيعتها - كما هو معروف - ظاهرة نوعية انتخابية (*Selective*)، ومُنذ القِدم كان الذُكور أكثر قُدرة على الهجرة من الإناث، ولكن بتقدم وسائل المواصلات أصبحت الهجرة تشمل كلا النوعين [٢]. وإذا توافق ذلك - إلي حدٍ ما - مع هجرة المصريين

---

(١) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٨.

(٢) فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٦)، جغرافية السكان، الطبعة الثالثة، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٤١٦.

الشرعية، فإنه لا يتوافق مع هجرتهم غير الشرعية، وذلك لطبيعتها الخاصة جداً، حيث تتطلب درجة كبيرة من المُجازفة والمُخاطرة والتحمل، وهي صفات تتوافر في الذُكور أكثر من الإناث . وقد تبين من دراسة أُجريت بأُ سلوب الحصر الشامل عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، علي الشباب الذين تم ترحيلهم من الخارج بعد فشل هجر تهم غير الشرعية (٤٠٦ شاب)، وينتمون إلي بعض قرُي مُحافظة الدقهلية وقرية تطون بمُحافظة الفيوم، أن جميعهم تقريباً كانوا من الذُكور (٩٩,٨% من الجُملة)[١]، وأكدت دراسة أُخري أن مُشكلة هجرة المصريين غير الشرعية تنحصر بين الذُكور، فلم يسبق تورط إناث فيها من الناحية الأمنية [٢]. كما كانت هناك سيادة للذُكور بين المُهاجرين هجرة غير شرعية من دُول شمال أفريقيا إلي إيطاليا عام ٢٠٠٨[٣]. وكان غالبية المُهاجرين هجرة شرعية أو غير شرعية من مصر إلي إيطاليا من الذُكور الشباب[٤]. وحتى وقت قريب، كانت نسبة كبيرة ممن يُطلق عليهم مُهاجرون هجرة شرعية، من المُهاجرين هجرة غير شرعية، قبل أن يتم تسوية أوضاعهم. ففي عام ٢٠٠٢، أضفت إيطاليا الشرعية علي ١٥٤٧٠ مُهاجر مصري بالطُرق غير الشرعية، شَكَّلَ الذُكور ٩٩% منهم[٥].

ب – التركيب العُمري:

يحظى التركيب العُمري للمُهاجرين بأهمية خاصة في تفسير احتمالية حُ دوث الهجرة، حيث إنه من المألوف أن احتمالية الهجرة تكون أعظم في الفئات العُمرية الوسطى للسُكان [٦]. وعلي ذلك، فمن المُ توقع أن تكون أعظم في الفئات العُمرية نفسها للذُكور في حالة الهجرة غير الشرعية، خاصة فئات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بي ن العشرين إلي الأربعين سنة، حتى يكون لديهم القُدرة الجُسمانية علي تحمل مخاطر رحلة الهجرة غير الشرعية وصُعوباتها .

---

(١) صفية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

(٢) عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، مرجع سبق ذكره، ص٧.

(٣) Kovacheva, V (٢٠١٠), "Security Challenges and the Composition of Irregular Resident Population in Europe: Overestimating the Young Men", Working Paper No. ٨/٢٠١٠, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg, p. ١٥.

(٤) اندريا ستوكورو (٢٠٠٤)، تعزيز التنمية المحلية المصرية من خلال شبكات المُهاجرين في إيطاليا، ورقة بحثية حول: مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل، مركز بحوث ودراسات السياسة الدولية، ص ٩.

(٥) Fasani, F., op.cit, Table (٢٤), p. ١٠١.

(٦) White, P.E and Woods, R.I (١٩٨٠), "the Foundations of Migration Study", In: White, P and Woods, R (Editors), "the Geographical Impact of Migration", Longman, New York, p. ١٤.

فقد تبين – من رصد الجهات الأمنية المصرية – أن أكثر الفئات العُمرية تورطاً في عملية الهجرة غير الشرعية من مصر خلال السنوات الأخيرة، هي فئات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨ – ٤٠ سنة)[١]. وأوضحت دراسة أُجريت عام ٢٠٠٦ علي عينة مُكونة من ٣٠٠ مُهاجر هجرة غير شرعية من بعض قُ ري مُحافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، أن ٨٢% منهم تقل أعمارهم عن أربعين عاماً [٢]. كما تبين من ال دراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية خلال العام (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، أن مُتوسط عُمر المُهاجرين بلغ نحو ٢٥ عاماً، وأن نحو ٨١% منهم كانت تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً، مُقابل ١٩% بلغت أعمارهم ٣٥ عاماً فأكثر . وأوضحت – كذلك– أن أكثر من نِصف المُهاجرين (٦٠%) تراوحت أعمارهم بين (٢٠– أقل من ٣٥ عاماً)، وأن نحو ٢٢% من المُهاجرين كانت أعمارهم أقل من عشرين عاماً[٣]. ويرجع ارتفاع نسبة المُهاجرين الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاماً، إلي ما أقبلت عليه عصابات تهر يب المُهاجرين مُؤخراً من تهريب أُولئك الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ولا زال بعضهم يدرس بالمُرحلة الثانوية ، حيث استغلوا ما تسمح به القوانين في بعض الدُول الأوروبية من عدم جواز ترحيل المُهاجرين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وما تُقدمه تلك الدُول لهم حيث تسمح لهم بالتعليم في مراكز التأهيل الحرفي. وبعد فترة، وعندما يبلغ المُهاجر السن القانونية، يكون قد تَمَكَّنَ من تقنين أوضاعه[٤].

وقد بلغ مُتوسط عُمر المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية إلي إيطاليا – الذين تم إضفاء الشرعية علي هجرتهم عام ٢٠٠٢ – ٣٠ عاماً للذُكور و ٣٤ عاماً للإناث تقريباً[٥]. كما لُوحظ لُوحظ أن مُعظم المُهاجرين هجرة غير شرعية إلي إيطاليا وأسبانيا تتراوح أعمارهم بين (١٨– ٤٠ سنة)، كما ترتفع نسبة المُهاجرين هجرة غير شرعية الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥–٦٠ سنة) بمُختلف دُول الاتحاد الأوروبي، إذ تتراوح بين ٩٣%–٩٧% من الجُملة[٦].

---

(١) عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

(٢) علي فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤١.

(٣) صفية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٧–٩٨.

(٤) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٤/٢٤م.

(٥) Fasani, F., op.cit, Table (٢٤), p. ١٠١.

(٦) Kovacheva, V., op.cit, pp. ١٦-١٧.

ج – الخصائص الاجتماعية والاقتصادية:

تُعد دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمُهاجرين مُهمة إلي حدٍ كبيرٍ، لما لها من دلالات علي درجة انتقائية الهجرة، وعوامل دفع ال مُهاجرين، والآثار الناتجة عن هذه الظاهرة سواء علي بلد الإرسال أو الاستقبا ل. ويتناول هذا الجز ء دراسة الحالة الزواجية والتعليمية والعملية والمهنية للمصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية.

- **الحالة الزواجية:** تبين من دراسة التركيب العُمري للمصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية إلي أوروبا ، أن مُعظمهم من الشباب صغار السن، لذ لك فمن المُ رجح ارتفا ع نسبة غير المتزوجين. ويُؤكد ذلك نتائج الدراسة التي أُجريت عام ٢٠٠٦، حيث أوضحت أن ٥٤% كانوا من غير المتزوجين، وأن ٤٦% كانوا من المتزوجين [١]. وأوضحت دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية خلال العام (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، ارتفاع نسبة غير المتزوجين بين المُهاجرين هجرة غير شرعية من مصر، إذ شَكّلوا أكثر من ثُلثي المُهاجرين، في حين شَكَّلَ المُتزوجون ما يقرب من الثُلث[٢].
- **الحالة التعليمية:** تبين من رصد الجهات الأمنية المصرية أن غالبية المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية في السنوات الأخيرة، كانوا من أصحاب المُؤهلات المُتوسطة، إلي جانب بعض المُهاجرين من حملة المُ ؤهلات العُليا [٣]. ويؤكد ذلك بعض الدراسات التي تناولت خصائص المُهاجرين، فعلي سبيل المثال، تبين من ال دراسة التي أُجريت عام ٢٠٠٦، أن حملة المُؤهلات المُتوسطة شَكَّلُوا أكثر من نِصف المُهاجرين (أقل قليلاً من ٦٠% من جُملة العينة)، وأن حملة المُ ؤهلات الجامعية وما فوقها والذين يقرأ ون ويكتبون وحملة المُ ؤهلات الأقل من المُ توسط والأُميين، شَكَّلُوا نحو ٢٠% و١١% و٧% و٣% علي الترتيب [٤]. ويتضح من ذلك أن أصحاب المُ ؤهلات المُ توسطة والجامعية وما فوقها يُمثلون أكثر من ثلاثة أرباع جُملة المُهاجرين بالعينة، مما يعكس ارتفاع المس توي التعليمي – إلي حدٍ كبيرٍ – للمصريين ا لمُهاجرين هجرة غير شرعية . ويرجع ذلك – في الغالب – إلي ارتفاع مُعدلات البطالة في مصر بصفةٍ عامةٍ خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين،

---

(١) علي فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤١.

(٢) صفية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

(٣) عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

(٤) علي فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٤١-٥٤٢.

وارتفاع مُعدلات البطالة بين المُتعلمين بصفةٍ خاصةٍ ، هذا إلي جانب رغبتهم في تحقيق الثراء السريع والمعيشة في بلد مُتحضر ومُتقدم.

كما يتضح من الشكل (١٠) – الذي يعتمد علي بيانات الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – ارتفاع نسبة المُهاجرين الحاصلين علي المُؤهلات المُتوسطة وما فوقها، حيث شكلوا أكثر من نِصف جُملة المُهاجرين (نحو ٥٩%)، بينما شَكَّل الحاصلون علي المُؤهلات الأقل من المُتوسطة والأُميون والذين يقرأون ويكتبون وأصحاب المُؤهلات الجامعية وما فوقها نحو ١٥% و١١% و٩% و٦% علي الترتيب. ويعكس ذلك أن المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية أفضل تعليماً من المُهاجرين هجرة شرعية إلي الدُول العربية ، حيث وصلت نسبة الأميين في حالة الهجرة الشرعية إلي ما يقرب من ٤٠% من جُملة المُهاجرين عام ١٩٩٤[١]. كما أنهم أفضل تعليماً – كذلك – من المُهاجرين هجرة داخلية، حيث لُوحظ انخفاض المُستوي التعليمي للمُهاجرين هجرة داخلية في مصر بصفةٍ عامة خلال الفترة المُمتدة من سبعينيات القرن العشرين إلي مُنتصف تسعينيات القرن نفسه ، إذ شَكَّل غير الحاصلين علي مُؤهلات تعليمية أكثر من نِصف المُهاجرين[٢].

(١) محمد أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(٢) محمد أحمد علي حسانين (٢٠١٠)، "الهجرة الداخلية في مصر : دراسة في الجغرافيا البشرية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص ١٨٥-١٨٦.

شكل (١٠) الحالة التعليمية للمصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية عام ٢٠٠٦ (عينة).

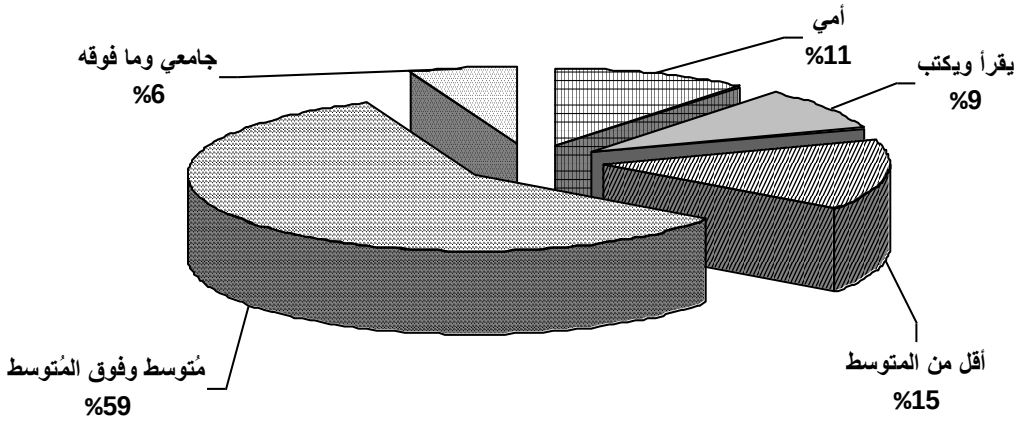

- **الحالة العملية والمهنية:** يُعد ارتفاع مُعدل البطالة أحد أهم دوافع هؤلاء الشباب للهجرة غير الشرعية من مصر . فقد أوضحت الدراسة التي أُجريت عام ٢٠٠٦، ارتفاع نسبة البطالة بين المُهاجرين، إذ شَكَّل المُهاجرون الذين كانوا بدون عمل قبل الهجرة ٣٨% من جُملة العينة، وارتفاع نسبة الذين كانوا يعملون كحرفيين (مثل الأُسترجية ونجارين المسلح أو غيرهم)، إذا شَكَّلوا أكثر قليلاً من ثُلث العينة، بينما شَكَّلَ المُ وظفون والطُلاب ٢٤% و٤% من جُملة العينة علي الترتيب [١]. كما تبين من العينة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ارتفاع البطالة بين المُهاجرين، حيث بلغت نسبة من كانوا بدون عمل وقت إجراء الدراسة ١٦% من العينة، وتبين – كذلك – تدني المُ ستوي الاجتماعي والاقتصادي للمُهاجرين، حيث ترتفع نسبة الحرفيين بينهم (٤٧% تقريباً من جُملة العينة)، ومن يعملون في المهن التي لا تحتاج إلي مهارة والباعة الجائلين (٢٣% تقريباً من جُملة العينة)[٢]. فثمة قطاعات يتجنب السُكان الأوروبيين مُمارستها ويزداد الطلب بشدة علي المُهاجرين للالتحاق بها، هي : أعمال النظافة والأعمال الصعبة والخطرة، وأعمال الخدمة المنزلية ذات العائد المُ نخفض في القطاع غير الرسمي للاقتصاد، والأعمال في القطاع ات التي تتسم بالموسمية شديدة التذبذب كالزراعة وإصلاح الطُرق وإنشائها، وخدمات الفنادق والمطاعم والخدمات الأُخري المُتعلقة بالسياحة. وإذا لم يتم الاستعانة بالمُهاجرين، فقد تُواجه

(١) علي فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٣.

(٢) صفية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٣-١٠٤.

هذه القطاعات نقصاً شديداً في العمالة أو قد تزيد تكاليف العمالة بشكلٍ كبيرٍ [١]. ويُقْبِل المُهاجرون المصريون بعد هجرتهم غير الشرعية إلي أوروبا علي العمل في المهن والحرف الهامشية التي يترفع الأُوروبيون – في الغالب – عن العمل بها، مثل الأعمال الخاصة بالأمن والحراسة ومسح الأحذية و البناء والتشييد والنظافة والعمل في المطاعم وتجارة الخُضر والفاكهة وغيرها . أضف إلي ذلك أن دُول الاتحاد الأوروبي تقوم بانتقاء بعض المُهاجرين من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية، عن طريق منحهم حق الإقامة والعمل بعد انتهاء عُقود عملهم، وذلك لأن الاقتصاد الأوروبي يحتاج الكثير من العُمال المهرة، كالمُتخصصين في تكنولوجيا ا لمعلومات ومديري الأعمال والأطباء والمُ مرضين. وقُدر أن الاتحاد الأوروبي يحتاج لجذب نحو عشرين مليون مُهاجر من أصحاب المهارة خلال العشرين سنة القادمة، لتعويض نقص العمالة الماهرة في قطاعات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات[٢].

- **النشاط الاقتصادي** : لُوحظ أن غالبية المصريين المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية يُزاولون مهن وحرف هامشية لا يُفضلها السُكان الأصليين . فعندما يصل المُهاجر إلي دولة المقصد، يقوم المُهاجر القديم باصطحاب قريبه أو صديقه إلي العمل معه في أعمال التشييد والبناء أو في أحد المطاعم المصرية أو العربية أو في أسو اق الخضار والفاكهة أو أعمال النظافة. ويعمل المُهاجر بأجر مُنخفض وبدون تأمينات اجتماعية أو صحية لحين تعديل وضعه القانوني. وقد وُجد أن (٦٩%) من العمالة المصرية – التي هاجرت بشكلٍ غير شرعي إلي مُدن تورينو وميلانو وبرلين عام ٢٠٠٨– يعملون في نشاط التشييد والبنا ء، خاصة أعما ل النقاشة؛ ويعمل نحو (١٩%) منهم في نشاط التجارة والمطاعم، وترتفع النسبة في ميلانو إلي (٢٧%) وفي مدينة تورينو إلي (٢٥%)؛ ويعمل في نشاط الخدمات حوالي (١١%) من جُملة المُهاجرين إلي المُدن الثلاث[٣]. وفي إيطاليا – علي سبيل المثال – يُعد قطاع الإنشا ءات من القطاعات التي تتطلب توافر العمالة المصرية، خاصة في أعمال الحجارة والنجارة[٤].

---

(١) El Tanamly, R. M (٢٠٠٨), "the Euro-Mediterranean Migration: Matching Demand with Supply in the Labour Market", Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo Univeristy, Cairo, p. ٧٤.

(٢) Ibid, pp. ١١٠-١١١.

(٣) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٥.

(٤) اندريا ستوكورو، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

الخاتمة

شهد العالم تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة خلال العُقود القليلة الماضية، أثرت بشكلٍ مُ باشر – وأحياناً بشكلٍ غير مباشر – علي حركة الهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية. فقد تأثرت الهجرة الدولية بالنُظم الاقتصادية التي سادت العالم مُنذ فترة، كالرأسمالية؛ وتأثرت بالنُظم الاقتصادية الحديثة أيضاً، كعولمة الاقتصاد وانتشار الشركات الدولية والتكتلات الاقتصادية . وتأثرت – كذلك – بالاضطرابات السياسية ، والهيمنة التي تُمارسها الدُول الكُبري علي الدُول الفقيرة . ولقد أثرت هذه التحولات العالمية – إلي جانب التحولات الداخلية – علي حجم هجرة المصريين غير الشرعية واتجاهاتها الجغرافية وخصائص المُهاجرين. ويعود تاريخ نشأة ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية إلي خمسينيات القرن العشرين، أي أنها وا كبت الهجرة الدولية الشرعية ، وكانت أعدادهم قليلة آنذاك، وكانت تبدأ بشكلٍ شرعي ثم تتحول إلي هجرة غير شرعية بعد انتهاء فترة الإقامة لبعض الذين هاجروا إلي أوروبا أو أمريكا بغرض الدراسة أو العمل أو السياحة، ثم يمتنعون عن العودة لمصر، ثم يقوموا لاحقاً بتسوية وضع هم القانوني بالدولة المض يفة. وبدأت الظاهرة في النمو خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وغلب عليها النمط المُ ؤقت، وتركزت جُغرافياً في دُول الخليج العربي خاصة المملكة العربية السعودية، وتمثلت في خُروج بعض المصريين للحج أو العُمرة أو السياحة أو العمل، ثم امتناعهم عن العودة بعد انتهاء مُدة التأشيرة، ثم يتخفون من السُلطات في الدولة المضيفة . وشهد العقد الأخير من القرن العشرين زيادة أعداد المصريين المُهاجرين بالطرق غير الشرعية، علي الرغم من تضييق الدُ ول الأوروبية والعربية علي هذه الظاهرة. ثم تطورت تطوراً كبيراً خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث ارتفعت درجة مُجازفة المصريين ومُخاطرتهم وإصرارهم علي الهجرة رغم احتمالية تعرضهم للهلاك، ويرجع ذلك إلي تدهور الوضع الاقتصادي العالمي والمحلي وارتفا ع مُعدلات البطالة والتضخم، وشهدت هذه الفترة زيادة واضحة في أ عداد المُهاجرين رغم التشدد والتضييق الكبير من جانب السُلطات المصرية والأوروبية لمُحاربة الظاهرة.

وقدرت وزارة الداخلية المصرية عدد المصريين المُهاجرين هجرة غير شرعية بحوالي ألفي مُهاجر سنوياً خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين . وقدرت الدراسة الحالية عدد المُهاجرين إلي أوروبا فقط بما يزيد قليلاً عن أربعة ونصف ألف مُهاجر سنوياً خلال الفترة المُمتدة من بداية القرن الواحد والعشرين حتى السنوات الأولي من العقد الثاني . وتتركز أهم

مناطق الأصل في مُحافظات الدقهلية والغربية والشرقية والإسكندرية بالوجه البحري ، ومُحافظتي الفيوم والمنيا بالوجه القبلي . وتُوجد ثلاثة نطاقات جُغرافية للقُ ري المُ صدرة للمُهاجرين، هي: النطاق البحري، ويضم القُري الواقعة مُباشرة علي ساحل البحر المتوسط ، مثل بعض قُري مُحافظتي كفر الشيخ ودمياط ؛ والنطاق النهري، ويضم القُري الواقعة علي فرعي دمياط ورشيد، مثل قُري مُحافظات الدقهلية والغربية والبحيرة؛ والنطاق الداخلي، ويتمثل في القُري الداخلية، أي التي لا تقع علي البحر أو النهر مُباشرة، مثل الكثير من القُري بالوجه البحري. وتُعد إيطاليا إحدي أهم دُول وُ صول المصريين المُهاجرين بالطُرق غير الشرعية، حيث قُدر عدد المصريين الموجودين بها بصورة غير شرع ية في مُنتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بما يقرب من عشرة آلاف مُهاجر، ويتركز المُهاجرون المصريون بها في الشمال، خاصة في إقليم "لومبارديا"، نظراً لتوفر فُرص عمل بقطاعات السياحة والفنادق والمطاعم. كما تُعد اليونان من دُول الوُصول المُهمة، وزاد تيار الهجرة إليها في مُنتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ولكنه تراجع بشكلٍ واضحٍ في بدايات العقد الثاني، بسبب الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تعرضت لها اليونان . ويسلك المصريون ثلاثة مسارات رئيسة للهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، هي: المسار الأول (المسار الغربي أو المسار الليبي)، ويبدأ المُهاجرون فيه بالتسلل من الأراضي المصرية، ثم يعبرون الحُدود مع ليبيا، ثم ينطلقون إلي أوروبا – خاصة إيطاليا أو اليونان أو مالطا – عبر المُدن الليبية الساحلية ؛ والمسار الثاني (المسار الشمالي أو مسار البحر المتوسط)، وينطلق فيه المُهاجرون من بعض المُدن والقُري الواقعة علي ساحل البحر المتوسط إلي إيطاليا أواليونان، وزادت أهمية هذا المسار في السنوات الأخيرة، ويُعد أكثر خُطورة علي ال مُهاجرين من المسارين الأخرين؛ والمسار الثالث (المسار الشرقي–الشمالي أو المسار العربي–التُركي)، ويُعد أطول المسارات، ولكن تُوجد أمام المُهاجر العديد من الدُول التي يُمكن أن يهرب إليها، ويبدأ المسار بالانتقال إلي الأردن، ثم سوريا ومنها إلي "اسطنبول"، التي تُعد مركزاً مُ هماً لتجميع المُهاجرين هجرة غير شرعية من مُختلف الدُول ، ثم يتجه ال مُهاجرون إلي مركزٍ أخر، هو "سارايفو"، ثم يتجهون منها إلي إيطاليا عبر البحر الأدرياتي أو عبر سلوف ينيا. أما فيما يتعلق بخصائص ال مُهاجرين، فإن جميعهم تقريباً من الذكور في سن الشباب، حيث تتراوح أعمارهم بين العشرين إلي الأربعين سنة؛ ويرتفع بينهم الوزن النسبي للحاصلين علي المُ ؤهلات المُ توسطة والجامعية ؛ كما يرتفع الوزن النسبي لغير المُتزوجين والمُتزوجين؛ وترتفع مُ عدلات البطالة.

وفي ضوء ما سبق، ترى الدراسة ضرورة إجراء مسح بالعينة لهجرة المصريين غير الشرعية، يتضمن أسئلة عن أساليب تهريب المُهاجرين والمسارات الجديدة للهجرة وأسبابها، و التعرف بشكلٍ دقيقٍ علي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للشباب الذي يُقبل علي هذه التجربة . كما يُمكن إدراج سؤال أو أكثر عن هجرة المصريين غير الشرعية في استمارات التعداد السُكاني عام ٢٠١٦، لكي يتمكن الباحثون من الوُ صول إلى تقديرٍ دقيقٍ لحجمها، والتعرف علي دُول الوُصول الرئيسة وحجم التيارات إليها . ويجب على الدولة – مُتمثلة في الوزارات المعنية كوزارتي القوي العاملة والهجرة والخارجية – القيام بحَث دُول الاستقبال علي تقنين أوضاع المُهاجرين المصريين بها وحل مشاكلهم، بما تسم ح به أوضاع دُول الاستقبال، وبما ينعكس بالإيجاب علي الجانبين من الناحية الاقتصادية . وترى الدراسة – كذلك – ضرورة إجراء المزيد من الدراسات عن هجرة المصريين غير الشرعية، عن طريق توجيه الباحثين من التخصصات المُ ختلفة لإجراء بُحوثهم عن المناطق الطاردة، خاصة ب مُحافظات الدقهلية والغربية والشرقية والمنوفية بالوجه البحري، والفيوم والمنيا وأسيوط بالوجه القبلي، بحيث تقوم هذه الدراسات علي زيارات ميداينة لمناطق الطرد للوقوف علي ظُروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإجراء مُقابلات شخصية مع الشباب الذي خاض تلك التجربة.

المُلخص

لقد تصاعدت حركة الهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية في العُقود القليلة الماضية، بسبب ما شهده العالم من تحولاتٍ اقتصادية وسياسية . وتأثرت هجرة المصريين غير الشرعية بهذه التحولات العالمية إلي جانب تأثرها بالتحولات الداخلية . وتعود نشأتها إلي خمسينيات القرن العشرين، وبدأت في النمو خلال السبعينيات والثمانينيات، وغلب عليها النمط المُؤقت، وقصدت الدُول العربية خاصة السعودية، وشهدت التسعينيات زيادة في أعداد المُهاجرين علي الرغم من تضييق الدُول الأوروبية والعربية . ثم تطورت الظاهرة تطوراً كبيراً خلال العقد الأ ول من القرن الواحد والعشرين، حيث ارتفعت درجة مُجازفة المصريين وإصرارهم علي الهجرة إلى أوروبا، وحدثت زيادة واضحة في أعداد المُهاجرين . وقدرت وزارة الداخلية أعداد المُهاجرين سنوياً بحوالي ألفي مُهاجر خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وقدرت الدراسة الحالية عدد المُهاجرين سنوياً إلي أوروبا فقط بما يزيد قليلاً عن أربعة آلاف ونصف مُهاجر خلال السنوات القليلة الماضية . وتتركز أهم مناطق الأصل في مُحافظات الوجه البحري (خاصة الدقهلية والغربية والشرقية) ومُحافظتي الفيوم والمنيا بالوجه القبلي . وتنتظم مناطق الأصل في ثلاثة نطاقات جُغرافية (النطاق البحري والنطاق النهري والنطاق الداخلي). وفي السنوات الأخيرة، يقصد مُعظم المُهاجرين إيطاليا – التي يتركز المصريون بها في إقليم "لومبارديا"– واليونان وفرنسا. ويسلك المصريون ثلاثة مسارات في هجرتهم غير الشرعية إلي أوروبا (المسار الغربي والمسار الشمالي والمسار الشرقي– الشمالي). وتنتقي هذه الظاهرة الذكور المُتعطلين في سن الشباب من الحاصلين علي المُؤهلات المُتوسطة وما فوقها وغير المُتزوجين والمُتزوجين.

Abstract

The world economy witnessed great changes during last decades, as a result of capitalism, globalization of the economy, and the spread of transnational corporations. These great changes affected international migration directly, because they increased the economic gap between rich countries and poor countries, therefore, the people in poor countries think first to migrate legally or illegally to rich countries. Until the mid ٢٠th century, Egyptian emigration legally or illegally had no significant importance; because its size was very small. The emergence of illegal migration for Egyptians accompanied their legal migration; the number of illegal migrants grew since ١٩٩٠s; and grew rapidly since the beginning of ٢١st century. According to the estimate of Egyptian Interior Ministry, the average number of Egyptian illegal emigrants during the first decade of ٢١st century is two thousands annually, whereas the current study estimated that the average to Europe only is four and half thousand emigrants annually during the last few years. There is a great convention that the areas of origin of Egyptian illegal emigration are located in Al-Daqahliyya and Al-Gharbiyya governorates in Lower Egypt, and Al-Fayyûm and Al-Minyâ governorates in Upper Egypt. The areas of origin can be classified geographically into three groups (coastal, river, and interior areas of origin). Saudi Arabia is the main country of destination in the Arab region. Italy, Greece and France represent the main countries of destination in Europe, where the majority of Egyptians there succeeded to cross the Mediterranean Sea directly from the Northern coast of Egypt or indirectly via transit country mainly Libya. Three main routes can be identified for Egyptian illegal emigration (The western route, the northern route, and the eastern-northern route ". Illegal emigration selects young and unemployed Egyptian males who have intermediate education and above, and are either married or never married.

المراجع والمصادر

أولاً- المراجع والمصادر باللغة العربية:

أ- المراجع:

١) أبوبكر الدسوقي (٢٠٠٠)، "هجرة العمالة العشوائية ....الدوافع والنتائج"، أحوال مصرية، العدد الثامن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

٢) أحمد حسن إبراهيم (١٩٩٥)، "الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية : دراسة جغرافية"، رسائل جغرافية، العدد (١٨٥)، الكويت.

٣) أحمد طاهر (٢٠١١)، اختبار شنجن : سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحد ة الأوربية، السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٥، القاهرة.

٤) أشرف علي عبده (٢٠٠٧)، "الهجرة العربية الدائمة إلي الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٨٠ إلي ٢٠٠٤: دراسة جغرافية "، سلسلة بحوث جغرافية ، العدد الثامن عشر، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

٥) إكرام إلياس (٢٠١٠)، "هجرة الشباب : الأسباب والوسائل "، في : " الشباب المصري والهجرة غير الشرعية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.

٦) الكساندرا سنزانغ (٢٠٠٩)، نحو خطة تنظيم شاملة لأوضاع ال مُهاجرين في الاتحاد الأوروبي، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٣٢، مركز دراسات اللاجئين.

٧) المجالس القومية المتخصصة (١٩٩١)، المتغيرات الاجتماعية في مصر، الدورة الثانية عشر، المجلد الخامس عشر، القاهرة.

٨) الهُنظمة المصرية لحقوق الانسان (٢٠٠٨)، هجرة شباب مصر .... فرار إلي المجهول، القاهرة. (علي الرابط: http://ar.eohr.org/?=٥).

٩) أمل يوسف الصباح (١٩٧٨)، "الهجرة إلي الكويت من عام ١٩٥٧إلي ١٩٧٥: دراسة في جغرافية السكان"، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، الكويت.

١٠) أمير فرج يوسف (٢٠١٢)، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

١١) اندريا ستوكورو (٢٠٠٤)، تعزيز التنمية المحلية المصرية من خلال شبكات المُهاجرين في إيطاليا، ورقة بحثية حول : مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل، مركز بحوث ودراسات السياسة الدولية.

١٢) إيمان شريف (٢٠١٠)، "الإطار المنهجي للدراسة"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.

١٣) جمال حمدان (١٩٨٤)، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان، الجزء الرابع : شخصية مصر الحضارية، دار الهلال، القاهرة.

١٤) سامي محمود وأسامة بدير (٢٠٠٩)، أوروبا والهجرة غير ال مُنظمة في مصر بين المسؤلية والواجب، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية ، العدد رقم (٦٨)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة.

١٥) سعيد اللاوندي (٢٠٠٧)، الهجرة غير الشرعية، الموسوعة السياسية للشباب، ر قم (٨)، نهضة مصر، القاهرة.

١٦) سمير بودينار (٢٠١٠)، "تحديات الهجرة غير الشرعية في أفريقيا: دراسة لسياسات دول العبور في الشمال الافريقي"، ورقة مقدمة لمؤتمر : "التكامل الإقليمي في أفريقيا : إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها"، ٥-٧ نوفمبر ٢٠١٠، المعهد الافريقي لجنوب أفريقيا وشركاء التنمية، القاهرة.

١٧) سند إبراهيم سند (١٩٩٧)، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي : الآثار السياسية والاجتماعية مع التطبيق على البحرين (١٩٧٥-١٩٩٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٨) سنية عبد الوهاب صالح (١٩٨٥)، مراحل تطور حركة الهجرة المصر ية، دراسات سكانية، المجلد ١٢، العدد ٧٣، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، القاهرة.

١٩) سوسن حسين (٢٠٠٥)، اهتمام عالمي متزايد بقضايا الهجرة، حوار مع- "برونسون ماكينلي: مدير عام مُنظمة الهجرة العالمية"، السياسة الدولية، المجلد ٤٠، العدد ١٦٢، القاهرة.

٢٠) صفية عبد العزيز (٢٠١٠)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لل مُهاجرين غير الشرعيين، في : " الشباب المصري والهجرة غير الشرعية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.

٢١) طارق عبد الحميد الشهاوي (٢٠٠٩)، الهجرة غير الشرعية : رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

٢٢) عاصم الداهش (٢٠٠٩)، "الهجرة غير الشرعية : أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها"، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة.

٢٣) عاصم الداهش (٢٠١٠)، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة.

٢٤) عبد الرحيم شلبي (١٩٨٨)، أثر الهجرة الخارجية علي العلاقات الدولية، في : "المؤتمر الإقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوة البشرية "، ٥–٧ ديسمبر ١٩٨٨، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع مُنظمة العمل الدولية.

٢٥) عثمان الحسن محمد نور (١٩٩٠)، سياسات إحلال العمالة الوافدة ومستقبل سوق العمل علي مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، في " نبيل خوري (محرر)، الهجرة الخارجية وانعكا ساتها الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي، الجزء الأول: الوضع الإجمالي، مُنظمة العمل الدولية، جنيف.

٢٦) عثمان الحسن محمد نور (١٩٩٤)، هجرة الأيدي العاملة السودانية، في : "انتقال القوى العاملة في البلاد العربية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

٢٧) علاء الدين عبدالخالق علوان (٢٠٠٩)، "العمالة الريفية المصرية المُهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوربية "، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد الرابع والخمسون، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

٢٨) علي فتحي أحمد (٢٠٠٧)، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) علي بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، سلسلة رقم ٣٧، المركز الديم وجرافي بالقاهرة، القاهرة.

٢٩) عمرو محمد إبراهيم جاد (٢٠١١)، أطر المعالجة الصحفية للهجرة غير الشرعية للشباب المصري وعلاقتها بتقييم الجمهور لسياسة الحكومة نحوها : دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

٣٠) فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٦)، جغرافية السكان، الطبعة الثالثة، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٣١) كرم صابر (٢٠٠٨)، "الموت هو الأمل الوحيد للحياة : أنهار الدم بالمتوسط ...للعبور للوطن البديل"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اجتماعية واقتصادية، العدد رقم (٦٧)، القاهرة. (علي الرابط: www.Lchr-eg.org).

٣٢) كريستوفر ويلسون (٢٠٠٧)، معجم علم السكان، ترجمة : مصطفي خلف عبد الجواد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٣٣) مجلس الشورى (١٩٨٧)، هجرة العمالة المصرية إلي الخارج، تقرير اللجنة الخاصة رقم ٧، القاهرة.

٣٤) مجلس الشوري (٢٠٠٩)، الهجرة غير الشرعية، التقرير النهائي، لجنة تنمية القوي البشرية والإدارة المحلية ومكتب لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القوم ي، دور الانعقاد العادي التاسع والعشرون، القاهرة.

٣٥) محمد أحمد علي (٢٠٠٢)، الهجرة الخارجية للمصريين : دراسة ديموجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٣٦) محمد أحمد علي حسانين (٢٠١٠)، "الهجرة الداخلية في مصر : دراسة في الجغرافيا البشرية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٧) محمد سمير مصطفي (٢٠٠٩)، الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)، سلسلة أوراق سكانية، رقم (١)، معهد التخطيط القومي والمركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة.

٣٨) محمد صبحي عبدالحكيم (١٩٩٦)، سكان مصر، في : السيد السيد الحسيني (محرر): موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثالث : البيئة الجغرافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٣٩) محمود بسطامي (٢٠١٠)، "الأبعاد القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.

٤٠) مركز الأرض لحقوق الإنسان (٢٠٠٩)، "عالم للحواجز لا للحقوق : العمال المُهاجرين ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية "، حقوق اقتصادية واجتما عية، العدد رقم (٧١).

٤١) مركز الأرض لحقوق الإنسان (٢٠١٠)، "الهجرة غير القانونية في ظل الشراكة الأوروبية: شعار الحكومة الإيطالية – مت أو عد من حيث جئت "، حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (٧٦).

٤٢) مركز الأرض لحقوق الإنسان، ال مُهاجرون في مصر (٢٠١٠)، حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (٨٣)، القاهرة.

٤٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٦)، "الهجرة المصرية إلي أوروبا : الواقع والتحديات"، مجلس الوزراء، القاهرة.

٤٤) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٧)، سياسات الهجرة المصرية إلي الاتحاد الأوربي، مجلس الوزراء، القاهرة.

٤٥) نادر فرجاني (١٩٨٧)، رحل في أرض العرب : عن الهجرة للعمل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٤٦) نادية ليتيم وفتحية ليتيم (٢٠١١)، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٣، القاهرة.

٤٧) ناصر حامد (٢٠٠٥)، إشكاليات الهجرة إلي الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، المجلد ٤٠.

٤٨) نبيل خوري وغازي مجاهد (١٩٩٠)، العمالة الآسيوية في دول مجلس التعاون الخليجي واحتمالاتها المستقبلية، في " نبيل خوري (محرر)، الهجرة الخارجية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي، الجزء الثاني : الحالات القطرية، مُنظمة العمل الدولية، جنيف.

٤٩) نجوي حافظ (٢٠١٠)، "مقدمة البحث"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.

٥٠) نيفين جمعة (٢٠١٠)، "الإطار النظري للدراسة "، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.

٥١) هشام بشير (٢٠١٠)، الهجرة العربية غير الشرعية إلي أوروبا، السياسة الدولية، المجلد ٤٥، العدد ١٧٩، القاهرة.

٥٢) ورويك مواري (٢٠١٣)، جغرافيات العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: سعيد منتاق، عالم المعرفة، العدد ٣٩٧، الكويت.

٥٣) وزارة القوى العاملة والهجرة (٢٠٠٦)، اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا، وزارة القوى العاملة والهجرة والمُنظمة الدولية للهجرة والتعاون الإيطالي، القاهرة.

ب- المصادر الإحصائية:

١) إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير (٢٠١٣)، "بيان: حالات الغرق في عمليات هجرة غير مشروعة"، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة.

٢) إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير (٢٠١٣)، القري المصدرة للهجرة غير الشرعية، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، وزارة الداخلية، القاهرة.

٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠، القاهرة.

٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٩)، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام ١٩٩٨، القاهرة.

٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠١، القاهرة.

٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٠، القاهرة.

٧) مصلحة الجوزات والهجرة والجنسية، بيان بأعداد ال مُرحلين من الخارج في ال فترة من ٢٠٠٥ إلي ٢٤ إبريل ٢٠١٣م، وزارة الداخلية، القاهرة.

ثانياً- المراجع والمصادر باللغة غير العربية:

١) Adamson, F.B (٢٠٠٧), "International Migration and National Security: Maximizing Benefits and Minimizing Risks", Atlantic Conference on "Migrant and Migrant Integration in the Atlantic Region", ٢٢-٢٤ March, Seville, Spain.

٢) Baganha, M (٢٠٠٥), Economic Restructuring and Migration in Europe, In: Fassmann, H and others, "International Migration and its Regulation: State of the Art Report Cluster A١", Vienna.

٣) Birks, J. S and Sinclair, C. A (١٩٧٩), "Egypt: A Frustrated Labor Exporter?", the Middle East Journal, Vol. ٣٣, No. ٣.

٤) Choucri, N (١٩٨٣), "Migration in the Middle East: Transformation, Policies, and Processes", Massachusetts Institute of Technology "MIT", Cairo University.

٥) Darwish, S.N.A (٢٠٠٩), "the European Union's Immigration Policy Towards South Mediterranean: Evaluation and Assessment", Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo Univeristy, Cairo.

٦) Dessouki, A. H (١٩٨٢), "the Shift in Egypt's Migration Policy: ١٩٥٢-١٩٧٨", Middle Eastern Studies, Vol. ١٨, No. ١.

٧) El Mubarak, Y (٢٠١٣), "International Migration in MENA Region: An Existing Phenomenon Exacerbated by the Arab Uprising", International Seminar on: "International Migration in the Middle East and North Africa after the Arab Uprising: A Long Term Perspective", IUSSP and Economic & Social Research Council and the American University in Cairo, ٢٢-٢٣ April ٢٠١٣.

٨) El Tanamly, R. M (٢٠٠٨), "the Euro-Mediterranean Migration: Matching Demand with Supply in the Labour Market", Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo Univeristy, Cairo.

٩) Fasani, F (٢٠٠٩), "Undocumented Migration: Counting the Uncountable. Data and Trends across Europe – Country Report Italy", European Commission & Citizens and Governance in a Knowledge-Based Society, CLANDESTINO.

١٠) Global Commission on International Migration (GCIM) (٢٠٠٥), "Migration in an Interconnected World: New Directions for Action", GCIM Report.

١١) International Organization for Migration (٢٠١٠), "A Study on the Dynamics of the Egyptian Diaspora: Strengthening Development Linkages".

١٢) International Organization for Migration (IOM) and Cooperazione Italiana (٢٠١٠), "Egyptian Entrepreneurs in Italy through the Global Crisis, Fears, Hopes and Strategies".

١٣) International Organization for Migration (IOM) (٢٠١٠), World Migration Report ٢٠١٠, the Future of Migration: Building Capacities for Change, Geneva.

١٤) International Organization for Migration (IOM), Types of Irregular Migration, In: Irregular Migration, Section ٣.١٢.

١٥) James, L (١٩٤٧), the Population Problem in Egypt, Economic Geography, Vol. ٢٣, No. ٢.

١٦) Khafagi, F (١٩٨٣), "Socio-economic Impact of Emigration from a Giza Village", In: Richards, A and Martin, P. L (Editors), "Migration, Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt", The American University in Cairo Press, Cairo.

١٧) Koser, K (٢٠٠٥), "Irregular Migration, State Security and Human Security", A Paper Prepared for the Policy Analysis and Programme of Global Commission of International Migration (GCIM), Geneva.

١٨) Kovacheva, V (٢٠١٠), "Security Challenges and the Composition of Irregular Resident Population in Europe: Overestimating the Young Men", Working Paper No. ٨/٢٠١٠, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg.

١٩) Kovacheva, V and Vogel, D (٢٠٠٩), "the Size of Irregular Resident Population in the European Union in ٢٠٠٢, ٢٠٠٥ and ٢٠٠٨: Aggregated Estimates", Database on Irregular Migration, Working Paper No. ٤/٢٠٠٩, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg.

٢٠) Kraler, A and Rogoz, M (٢٠١١), "Irregular Migration in the European Union Since the Turn of the Millennium-development, Economic Background and Discourses", CLANDESTINO: Database on Irregular

Migration, Working Paper No. ١٠/٢٠١١, Centre for Migration policy Development, Vienna.

٢١) Maroukis, T (٢٠٠٩), "Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe, Country Report Greece", European Commission & citizens and Knowledge-Based Society, CLANDESTINO.

٢٢) Mountjoy, A. B (١٩٥٢), Egypt's Population Problem, the Royal geographical society, No. ١٨.

٢٣) Nada, A. H (١٩٩١), Impact of Temporary International Migration on Rural Egypt, Cairo Papers in Social Sciences, Vol. ١٤, No. ٣, Social Resarch Center, the American University in Cairo.

٢٤) Seccombe, I. J and Lawless, R. I (١٩٨٦), "Foreign Workers Dependence in the Gulf and International Oil Companies: ١٩١٠–٥٠", International Migration Review, Vol. ٢٠, No. ٣.

٢٥) Sell, R. R and Rochester, N. Y (١٩٨٨), "Egyptian International Labor Migration and Social Process: Toward Regional Integration", International Migration Review, Vol. ٢٢, No. ٣.

٢٦) Stutz, F.P and Warf, B (٢٠١٢), "The World Economy: Geography, Business, Development", ٦th, Pearson, New Jersey.

٢٧) Talani, L. S (٢٠١٠), "From Egypt to Europe: Globalisation and Migration across the Mediterranean", Tauris Academic Studies, London.

٢٨) Tapinos, G (١٩٩٩), "Clandestine Immigration: Economic and Political Issues", In: "Trends in International Migration: Continuous Reporting System on Migration", OECD Publications, Paris.

٢٩) Taylor, E (١٩٨٤), Egyptian Migration and Peasant Wives, Middle East Research and Information Project (MERIP), No. ١٢٤.

٣٠) The World Bank (Various Years), World Development Report, Washington.

٣١) The World Bank, http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG

٣٢) United Nations (٢٠١٢), International Migration from a Regional and Interregional Perspective, Project Document, New York.

٣٣) United Nations General Assembly (١٩٧٥), United Nations General Assembly Resolution ٣٤٤٩ (xxx), United Nations, New York, ٩ December ١٩٧٥.

٣٤) Van Dijck, D (٢٠٠٦), "Is the EU Policy on Illegal Immigration Securitized? – Yes of Course! A Study into the Dynamics of Institutionalised Securitization", the ٣rd Pan-European Conference on EU Politics, Istanbul, ٢١-٢٣ September ٢٠٠٦.

٣٥) White, P. E and Woods, R. I (١٩٨٠), "Spatial Patterns of Migration Flows", In: White, P. E and Woods, R. I., "the Geographical Impact of Migration", Longman, New York.

٣٦) White, P.E and Woods, R.I (١٩٨٠), "the Foundations of Migration Study", In: White, P and Woods, R (Editors), "the Geographical Impact of Migration", Longman, New York.

٣٧) Zohry, A and Harrell-Bond, B (٢٠٠٣), "Contemporary Egyptian Migration: An Overview of Voluntary and Forced Migration", Working Paper C٣, Development Research Centre on Migration, Globalisation & Poverty, University of Sussex, Brighton.

٣٨) Zohry, A (٢٠٠٥), "Migration without Borders: North Africa as a Reserve of Cheap Labour for Europe", Draft Article of the Migration without Borders Series, UNESCO.